أوباما في البيت الأبيض.. فصل أميركي جديد

أسبوعية عربية سياسية ثقافية

الحرية
ALHOURRIAH

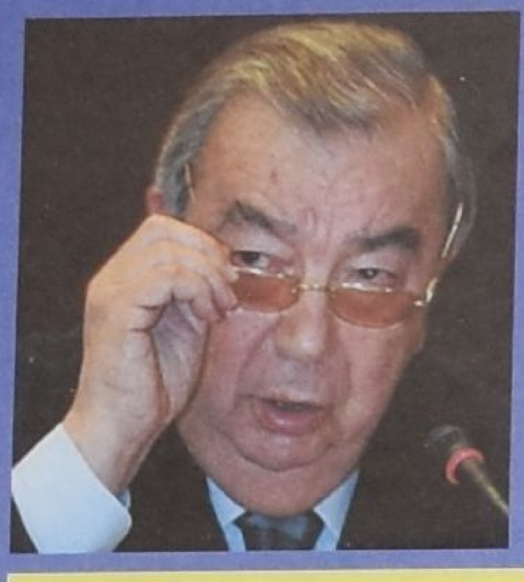

بريماكوف في حقول ألغام السياسة

WWW.ALHOURRIAH.ORG

November 9. 2008 NO. 1211 (2285) ٩ ـ ٢٠٠٨/١١/١٥ العدد ١٢١١ (٢٢٨٥)

حواتمه: التوقيع على الورقة المصرية كي لا تصبح إطاراً للمناكفات

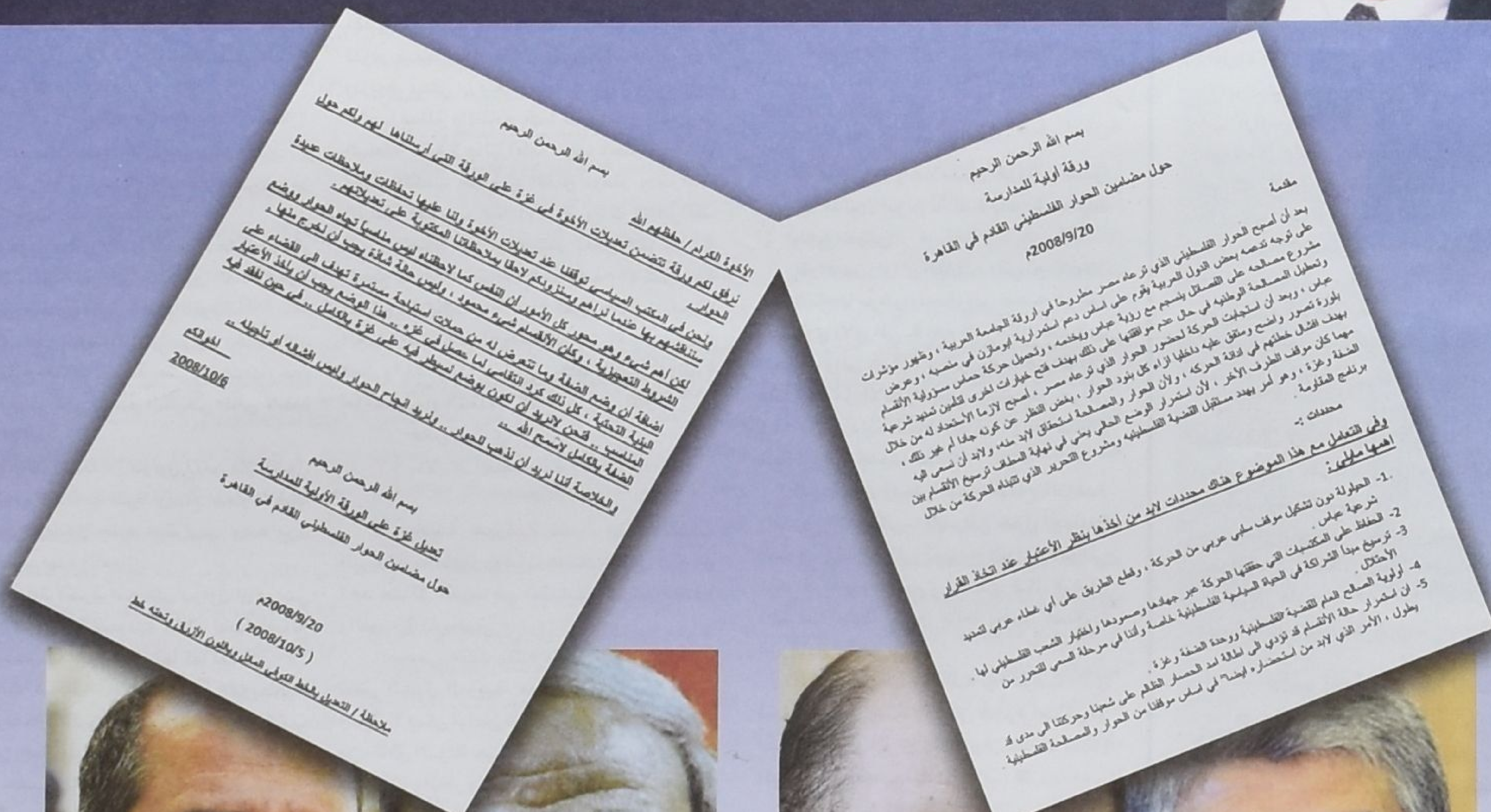

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة أولية للمدارسة

حول مضامين الحوار الفلسطيني القائم في القاهرة

2008/9/20م

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحرية» تنشر مداولات حماس حول الحوار:

إحياء اتفاق مكة.. أو الإنقسام

Digitized by Birzeit University Library

عيون وآذان

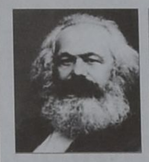
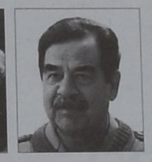

■ مصادر واسعة الاطلاع في حركة فتح أكدت أن قيادات في الحركة تسعى لعقد مصالحة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومفوض عام حركة فتح، رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني أحمد قريع.

المصادر أكدت دعوة الرجلين إلى عشاء في منزل أحد قادة الحركة - لم تسمه - في سياق المسعى لتلطيف الأجواء المتوترة بينهما منذ أكثر من شهر.

المصادر الفتحاوية أكدت ضرورة تحسين العلاقات، والتي تشنجت جراء مهاجمة قريع منذ قرابة الشهر لحكومة تسيير الأعمال الفلسطينية برئاسة سلام فياض، وانتقاد نهج عباس التفاوضي. وعدم استجابة قريع لطلب عباس بوقف التحريض، فادى إلى مقاطعة قريع لآخر جلسة تفاوضية إسرائيلية - فلسطينية.

المصادر أوضحت ختاما أن ضرورة الحاجة إلى مصالحة، تنبع من الظروف الحساسة التي تمر بها الحركة قبيل انعقاد مؤتمرها السادس، والخلافات التي تشوب أجواء الحركة في أكثر من ساحة، إضافة إلى ضرورة ظهورها بالمظهر المتماسك قبيل بداية الحوار الفلسطيني الشامل في القاهرة ■

■ أوساط صحفية بريطانية، ذكرت أن الجولة العربية لرئيس الوزراء البريطاني غوردن براون واجهت بعض الصعوبات.

الصعوبات التي لاقتها الجولة - على حد ذكر الأوساط - تمثلت في شعور ساند بين القادة العرب على أنهم يصنفون «كبقرة نقود للغرب».

الأوساط أشارت إلى أن براون أخطأ وكان فجا في طرح أهداف الجولة حتى قبل بدئها، حين قال إنه يركز على الدعم الخليجي المالي لإنقاذ أسواق العالم.

الأوساط أكدت أن براون يؤمن بأن الدول النفطية استفادت في فترة ارتفاع أسعار النفط، بما يعادل تريليون جنيه استرليني، وأنه يرى «حقا» للغرب بهذه الأموال.

الأوساط ذكرت أنه على براون أن يراعي أن بعض الدول - كالسعودية مثلا - لديها مصالح أخرى، ويحق لها إنفاق مليارتها كما تشاء.

وكانت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية قد أظهرت كاريكاتيرا، بدا فيه براون وهو يقترب بحذر من جمل يلبس العقال العربي ويمسك في يده دلو حليب، في حين تبدو علامات الغضب على الجمل ■

■ «لقد كشفت السنوات الأخيرة أن هناك خلافا عميقا بين القوى الفلسطينية في معالجة القضايا الاستراتيجية وأهمها إدارة الصراع مع الاحتلال وترتيب البيت الفلسطيني مما أدى إلى نشوء توترات وصراعات وتفسخ في النسيج الاجتماعي، من هنا سيكون من الملح وضع هذه القضايا على رأس الأولويات إذ أنها ستشكل المفاصل الرئيسية لأي اتفاق فلسطيني» ■

د. غازي محمد
«القدس، الفلسطينية (٢٠٠٨/١١/٤)

■ «إن القضايا المطروحة في الانتخابات قضايا عامة وليست محلية تتعلق بالبرنامج السياسي والخيارات والبدائل الاستراتيجية أمام الفلسطينيين، وبالتالي فإن اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في قانون الانتخابات هو الأمثل وهنا لا يجب على حماس أن تغلب مصلحتها الفئوية من خلال الإصرار على إجراء الانتخابات على أساس القانون المختلط (نصف تمثيل نسبي ونصف دوائر) لأنه القانون الذي فازت على أساسه. فالفصيل الذي بمقدوره أن يحصل على أغلبية يستطيع ذلك تحت أي قانون شرط أن تتوفر ضمانات كافية لأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وعلى أن يتعهد الجميع بأن يحترم إرادة الشعب ممثلة بالنتائج مهما تكن بدون القول إن السلطة مقيدة بالتزامات يجب احترامها، فإذا اختار الشعب معارضي اتفاق أوسلو والتزامات السلطة فليذهب هذا الاتفاق وتلك الالتزامات إلى الجحيم؟ أما أن تستمر بعض الفصائل في الجمع ما بين احترام أوسلو وعدم الالتزام به إذا شاركت بالحكومة، فهذا كمن يحاول أن يجمع الجنة والنار في سطح واحد، أو الشتاء والصيف في فصل واحد، وهذا مستحيل. فإما الجنة أو النار؟ إما الصيف أو الشتاء» ■

هاني المصري
«الأيام، الفلسطينية (٢٠٠٨/١١/٤)

■ صحيفة أميركية نشرت مقالا للكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك، يقول فيه إن أحد مشاكل العرب هي اعتمادهم على بريطانيا والغرب في تاريخهم.

الصحفي انتقد نظام الوثاق والأرشفة في بعض الدول العربية، مؤكدا أنه في بعض هذه الدول لا يمكن لمواطن أن يطلع على وثيقة واحدة من وثائق الدولة حيث لا يوجد أرشيف في وزارات الداخلية والخارجية والدفاع.

الصحفي أشار إلى أنه إضافة إلى عدم وجود نظام أرشفة، فإن العالم العربي يعاني أيضا من عدم وجود مؤرخين، مشيرا إلى أن التاريخ العربي (قديمه وحديثه)، كتب بأقلام غربية.

فيسك يستشهد على كلامه بعديد من الأمثلة، من بينها المجلدات الفلسطينية حول القرى المدمرة، والتي اعتمدت بصورة كبيرة على أعمال المؤرخ الإسرائيلي بني موريس ■

■ مصادر صحفية بريطانية نقلت عن رئيس الحراس في قبر الرئيس العراقي السابق صدام حسين، تأكيده أن جثمان الرئيس العراقي طعن ست مرات بعد إعدامه.

المصادر نقلت عن الحارس طلال مسراب أن أربعة من الجروح كانت في جبهة صدام، واثنان كانا في الظهر، إضافة إلى جرح في وجهه.

مسراب أكد أن ٣٠٠ شخص شاهدوا هذه الجروح لدى دفن الجثمان في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي لإعدامه.

مسراب أكد أن الشيخ علي ندا الزعيم السابق لعشيرة صدام - والذي مات فيما بعد - علم بأمر هذه الطعنات وتعرض لضغوط من قبل الحكومة لعدم الإفشاء بالمعلومات.

لكن المصادر نقلت عن موفق الربيعي مستشار الحكومة العراقية للشؤون الأمنية نفيه لهذه الأنباء ■

■ مراقبون وإعلاميون غربيون علقوا على نبأ تدشين إيران لقاعدة بحرية جديدة في الخليج العربي.

المراقبون رأوا أن القاعدة التي تم الإعلان عن افتتاحها مؤخرا، تهدف إلى توسيع الوجود العسكري الإيراني في أهم الممرات النفطية في العالم. وإلى عرقلة دخول أية قوات إلى مضيق هرمز الاستراتيجي حيث يمر حوالي ٤٠٪ من واردات النفط العالمية، وأنها ستمثل خطا إيرانيا جديدا للدفاع.

المراقبون ربطوا بين افتتاح القاعدة والنزاع الأميركي - الإيراني حول البرنامج النووي، مشيرين إلى تصريح اللواء الإيراني عبد الرحيم موسوي والذي قال فيه إن «القاعدة بنيت لتكون مانعا بحريا عسكريا غير قابل للاختراق».

المراقبون ذكروا أنه في الوقت الذي تضاءلت فيه احتمالات شن هجوم أميركي أو إسرائيلي على إيران، فإن إيران تستعد بشكل أكبر لمواجهة جميع الاحتمالات ■

■ تقرير صحفي ألماني أكد ارتفاع مبيعات مؤلفات كارل ماركس في أوساط الشباب، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية.

التقرير ينقل عن صاحب دار نشر ألمانية متخصصة في أدبيات الاقتصاد السياسي، أن كتب كارل ماركس تلقى إقبالا منقطع النظير، ويقول يورن شوتورومف مدير دار نشر «كارل ديتز فرلاغ» إن مبيعاته وصلت في التسعة الأشهر الأخيرة إلى ١٥٠٠٠٠ كتاب من مؤلف «رأس المال» في حين أن هذه المبيعات لم تتجاوز بضعة آلاف في السنوات السابقة.

التقرير يشير إلى أن ألمانيا ليست هي وحدها التي شهدت هذا الارتفاع، بل إن المبيعات حققت ارتفاعات هائلة في معظم أنحاء العالم، وخصوصا الولايات المتحدة الأميركية ■

اغتيالات إسرائيلية

■ حذر رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يوفال ديكسين (١١/٢) من احتمال وقوع اغتيال سياسي آخر في إسرائيل.

وأكد أن هناك استعداد لدى أوساط يمينية متطرفة لاستخدام الأسلحة بغية إحباط خطوات سياسية، مشيرا إلى أن هذه الأوساط مستعدة أيضا لاستهداف قادة سياسيين. وجاءت أقوال ديسكين هذه في تقرير قدمه إلى أعضاء الحكومة، وذلك قبل أسبوع من الذكرى السنوية الثالثة عشرة لاغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين ■

مزاعم جوفاء..

■ زعم نائب وزير الدفاع الإسرائيلي متان فلنائي (١١/١) أن أي نقطة استيطانية ستحل محل نقطة أخرى تم إخلاؤها سيتم هدمها.

وأكدت أن المستوطنين اجتازوا الخط الأحمر خلال عملية إخلاء مزرعة فيدرمان قرب كريات أربع. وأضاف أن كل من سيخل بالقانون ويعتدي على رجال الأمن سيقدم للعدالة ■

ليبرمان الوتح..!

■ انتقد زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان (١١/١) رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس عقب اعتذارهما من الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن تصريحاته الأخيرة والتي هاجم فيها مبارك بالقول: «على الرئيس مبارك أن يزور إسرائيل أو فليذهب للجحيم».

وسخر ليبرمان من اعتذار بيرس وأولمرت للرئيس المصري حسني مبارك عن انتقاداته السابقة له قائلا إن «هذا التصرف الغريب يشبه سعي المرأة التي تعرضت للضرب من زوجها لكسب وده مجددا».

وقال إن «الجمهور الإسرائيلي أصيب بخيبة أمل وشعر بالذل جراء هذا التصرف من قبل أولمرت وبيرس».

يشار إلى أن أعضاء كنيست وقادة إسرائيليون متشددون يهاجمون مصر في أكثر من مناسبة، علما أن ليبرمان هدد بقصف السد العالي قبل خمس سنوات ■

«إسرائيل تتجدد»

■ ذكرت مصادر إسرائيلية (١١/١) أن رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو سيبدأ حملته الانتخابية قريبا، والتي سيتصدرها شعار «إسرائيل تتجدد».

وأشارت وثيقة إلى استراتيجية حملة نتنياهو التي جاء فيها: «إلى جانب إسرائيل تتجدد ينوي نتنياهو عرض ليكود جديد، بل وإغداق سلة امتيازات اقتصادية على الجمهور». وأضافت الوثيقة أن «وعود نتنياهو بعيدة الأثر، تخفيض ضريبة الدخل، تخفيض القيمة المضافة، تخفيض ضريبة الشركات، والاعتراف بفائدة قرض السكن لأغراض الضريبة».

وبدأ نتنياهو حملته الانتخابية بهجوم على زعيمة «كاديما» تسيبي ليفني حيث اتهمها بأنها «ستسلم باب القدس الحرم والبلدة القديمة للأجانب».

وتساءل نتنياهو: «هل يوجد يهودي واحد مستعد لتسليم القدس؟» ووعد قائلا: «نحن سنخرج النكبة من المنهج التعليمي لإسرائيل وأعيد الصهيونية» ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

عندما يصبح الانقسام أمرا محمودا

الرسائل المتبادلة بين قيادتي حركة حماس في الخارج وفي قطاع غزة، توضحان إلى أي مدى تلجأ بعض القوى السياسية في الحالة الفلسطينية إلى «الخطاب المزدوج» في عملها اليومي. (راجع هذه الرسائل في الصفحات اللاحقة).

• خطاب تتوجه به على الجماهير والحالة الشعبية والرأي العام، زاخر بالشعارات الرنانة حول الوحدة الوطنية والمقاومة والتحرير، والصمود.

• وخطاب آخر، تتداوله فيما بينها، هو خطابها الرسمي، يقف على طرف نقيض من الخطاب الأول. حافل بالمناورات والبدائل، وسياسات الاستفراد والاستئثار، وتغليب المصلحة الفئوية الفصائلية على المصالح الوطنية العامة.

إذا كان المكتب السياسي لحركة حماس ينتقد بشدة العقلية السياسية لقيادة الحركة في القطاع، ويتهمها بأنها لا ترى أبعد من حدود القطاع نفسه، أفلا يحق لنا نحن أيضا أن ننتقد هذه العقلية، وأن ندعو لخلاص القطاع، من خلال إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الداخلية؟

اتفاق مكة: الفردوس المفقود

خطورة مثل هذه الازدواجية أنها إلى جانب كونها تضلل الرأي العام، وتناقضه، وتنظر إليه نظرة استغلال، فإنها في الوقت نفسه، تدفع بالحالة الفلسطينية نحو المزيد من المآزق، وتضع العراقيل أمام محاولات إخراجها من حالة الانقسام.

ولعل واحدة من القضايا البارزة في رسالة قيادة قطاع غزة إلى قيادة حماس في الخارج، هو قولها إن مشكلة الحالة الفلسطينية لا تكمن في الانقسام. وهو الأمر الذي أثار استغراب حتى قيادة حماس في الخارج، التي استهجنت أن يكون الانقسام - بنظر قيادة القطاع - أمرا محمودا، لا مشكلة في وجوده، واستمراره. المشكلة برأي قيادة القطاع هي في مشروع الرئيس محمود عباس، ووجوده على رأس السلطة. وبالتالي إن المهمة الملقاة على عاتق حماس هو إنهاء الرئيس عباس، وإسقاط مشروعه السياسي، وسد الطريق على حركة فتح لمنعها من الخروج من المأزق الذي تعانيه.

ومن موقع مساجلة هذه المواقف يمكن أن نقول إن حماس ليست وحدها من يعارض مشروع الرئيس عباس، القائم على خيار التفاوض في العملية الراهنة، وبشروطها المختلة لصالح إسرائيل، غير أن ما يجب قوله، في السياق نفسه، إنه يسهل أن تعارض هذا المشروع أو ذاك، لكن المهارة تكمن في القدرة على طرح مشروع بديل، يضمن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

وما نقرأ من بدائل لا يضمن هذه المصالح الوطنية. فإذا كان مشروع عباس يعرض الحقوق الوطنية للخطر، فإن اللجوء إلى الانقلاب والتمسك بالانقسام، بل وامتداح الانقسام، يعرض القضية الوطنية برمتها لخطر داهم. كذلك تناسى أصحاب هذا الرأي أن الأجواء الإقليمية هي التي توفر الظروف المناسبة لولادة مشاريع تقوم على التنازل وأن استعادة الوحدة الداخلية، هي السبيل لقطع الطريق على السياسات التنازلية، وإجهاض العملية التفاوضية الجارية.

غير أن ما يلفت النظر أن البديل، كما هو مطروح في ورقة قيادة غزة، هو اتفاق مكة، علما أنه يقوم على المحاصصة مع فتح، ولا يطرح مشروعا وطنيا بديلا للمشروع التفاوضي الراهن. وهو ما يعيدنا إلى التأكيد أن الحديث عن خلاف سياسي بين حماس وعباس ما هو إلا محاولة لذر الرماد في العيون، خاصة وأن اتفاق مكة كما هو معروف يحيل العملية التفاوضية إلى محمود عباس باعتباره رئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ما يلفت النظر (أيضا وأيضا) أن المشروع البديل للعملية التفاوضية الراهنة، والذي توافقت عليه الفصائل الفلسطينية كافة، هو وثيقة الوفاق الوطني وهي الوثيقة التي لا تجد أثرا لها في أوراق حماس، بل دعوة صريحة إلى صيغة المحاصصة، ولا تخفي موقفها في هذا السياق لتؤكد أن «المحاصصة ليست عيبا بل هي حق» من حقوق حماس. وهو ما يقودنا إلى التنبيه، أن الحل الذي تطرحه قيادة غزة لا يحمل في طياته أية مراجعة نقدية لكل ما جرى، بل هو في الأساس، امتداح لما جرى. فالانقسام ليس مشكلة. وكيف يكون الانقسام مشكلة وقد وفر لقيادة القطاع الفرصة للاستفراد بالسلطة، بكل ما في السلطة من معان مادية ومعنوية. والحصار ليس مشكلة. وكيف يكون الحصار مشكلة وقد أنتج فئة اجتماعية باتت تعتاش على واقع الحصار، تمسك بأنفاقه، ومعابره، وحواجز جباية الضرائب على البضائع المهربة إليه.

وفي الوقت الذي تتوحد فيه الحالة الفلسطينية حول ضرورة إنهاء الحالة الشاذة، وقيام حكومة انتقالية، رسمت لها مهماتها، الفصائل الوطنية، تنفرد قيادة القطاع برفض فكرة الحكومة الانتقالية. هي - مرة أخرى - مع حكومة تشكل طبعة ثانية لحكومة اتفاق مكة بحيث يكون رئيس الحكومة من حماس. ويكون لحماس وزراء يتناسب عددهم مع عدد مقاعد الحركة في المجلس التشريعي (مع التمسك بالوزارات الرئيسية خاصة وزارة الداخلية).

وهي ضد إعادة بناء الأجهزة الأمنية عبر عملية وطنية شاملة، وتشترط أن تكون هذه العملية بقيادة وزير الداخلية وإدارته «تساعده» (فقط تساعده ولا تتخذ قرارا) لجنة من ممثلي الفصائل، مع التأكيد أن المرجعية السياسية الوحيدة لهذه الأجهزة هو وزير الداخلية. وهو اقتراح يدل على عماء سياسي، وبشكلمحاولة لدفع الحوار نحو الطريق المسدود وإفشاله. وعلى المنوال ذاته تسير باقي المواقف من قضايا الحوار.

فقيادة القطاع في حركة حماس ضد فكرة الانتخابات المبكرة والمتزامنة.

هي مع التمسك بأن ولاية الرئيس عباس تنتهي في ٢٠٠٩/١/٩، وبأن صلاحياته تنتقل بعد ذلك إلى نائب رئيس المجلس التشريعي (لوجود رئيس المجلس في الإعتقال).

وهي مع بقاء المجلس التشريعي إلى أن تنتهي ولايته في ٢٠١٠/١/٢٥، رغم أنه مشلول، ولا يمارس صلاحياته. وتوضح أسباب هذين الموقفين:

• إنها مع رحيل الرئيس عباس وإنهائه، لأن مشروعه هو الخطر الحقيقي على القضية الوطنية.

• إنها ضد الانتخابات المبكرة حتى لا تشكل هذه الانتخابات مخرجا لفتح من مأزقها. هي مع تعميق مأزق حركة فتح، إلى أن تتفتت وتتلاشى، فتتحول حماس إلى الوريث الشرعي لها.

وهكذا، وبدلا من البحث عن حلول للقضايا مثار الخلاف والانقسام، تطرح قيادة القطاع في حركة حماس ضرورة فتح ملفات جديدة من شأنها أن تعمق الانقسام.

غير أن المفاجئ، في هذا كله، أن قيادة القطاع، وهي تتخذ موقفا متشددا من عباس ومشروعه السياسي ومن حركة فتح، لا تتردد في القبول بدخول اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبرئاسة عباس نفسه. لكن مع الاشتراط أن يكون لحماس حصة تتناسب مع حصتها في المجلس التشريعي.

وهكذا يكون واضحا أن حركة حماس في القطاع تتخذ موقفا واضحا ضد انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وتتمسك بالمجلس التشريعي الحالي. وهي ليست مع انتخاب مجلس وطني جديد، بل مع صفقة بينها وبين الرئيس عباس تدخلها اللجنة التنفيذية وفق مبدأ المحاصصة، الأمر الذي يدعونا للتساؤل: هل تخاف حماس من العودة إلى صناديق الاقتراع، وهل ترى في انتخابات ٢٠٠٦ الفرصة الذهبية التي لن تتكرر.

ملاحظتان أخيرتان لابد من إيرادهما:

• الملاحظة الأولى أن حماس احتجت على ما جاء في الورقة المصرية حول اعتبار المقاومة - في إطار التوافق الوطني - هي حق مشروع للشعب الفلسطيني ما دام الاحتلال قائما (البند السادس) هذه المسألة غابت كليا من أوراق قيادة حماس في الخارج، ومن أوراق قيادتها في الداخل. هي عودة إلى الخطاب المزدوج، واعتبار المقاومة مادة صالحة للمتاجرة السياسية.

• الملاحظة الثانية أن حماس احتجت على اعتبار أن مهمة أجهزة الأمن هي حماية الوطن والمواطن. واعتبرت هذا تقليلا من أهمية المقاومة بل دعوة إلى إنهاء المقاومة. في مراجعة أوراق حماس، نلاحظ أن هذه العبارة وردت كأمر مسلم به، وأن حماس توافق على أن تكون مهمة الأجهزة الأمنية حماية الوطن والمواطن. مرة أخرى عودة إلى الخطاب المزدوج. وعودة إلى اعتبار المقاومة سلعة سياسية.

لا نعتقد أننا أخطأنا بكل ما جاء في أوراق حماس في القطاع، لكننا نتوقف أمام ملاحظة المكتب السياسي للحركة والتي قال فيها «إن النفس (في صفوف قيادة غزة) ليس مناسبا تجاه الحوار» كذلك لاحظ أن قيادة غزة تضع شروطا «تعجيزية» «وكأن الانقسام شيء محمود وليس حالة شاذة يجب أن نخرج منها».

كذلك يلاحظ المكتب السياسي لحماس أن قيادة غزة تعيش حالة انطوائية، منكفئة على ذاتها، لا تقيم وزنا لأية اعتبارات خارج القطاع، بما في ذلك «ما تتعرض له (حماس في الضفة) من حملات استباحة مستمرة تهدف إلى القضاء على البنية التحتية».

بعد هذا، نسأل: إذا كان هذا هو تقييم المكتب السياسي للعقلية السياسية لقيادة الحركة في قطاع غزة.. أفلا يحق لنا، نحن، أن ننتقد هذه العقلية، وندعو لعقلية بديلة؟ ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

«الحرية» تنشر رسائل المشاورات بشأن الحوار بين قيادات حماس في الخارج وفي القطاع

• الرسائل تكشف الأسباب الحقيقية وراء تباين التصريحات بين قيادتي القطاع والخارج

• الرسائل تؤكد أن اقتراحات حماس تقود إلى نسف الورقة المصرية لصالح استعادة تجربة المحاصصة في مكة

• قيادتا الخارج والقطاع تتفقان على نقطة واحدة: حوار ثنائي بين فتح وحماس وما يتفق عليه يحال إلى الحوار الشامل (!)

• مشاورات قيادات حماس خلت من أية إشارة إلى الاعتراض على البند الخاص بالمقاومة كما ورد في الورقة المصرية.. و خلافا لتصريحات الناطقين باسمها

■ مع اقتراب موعد انعقاد الحوار الفلسطيني في القاهرة، ارتفعت وتيرة المشاورات بين القوى المختلفة، كما ارتفعت وتيرة المشاورات بين القيادات الفلسطينية في الداخل، وتلك في الخارج، من أجل التوصل، على مستوى الفصيل الواحد، وعلى مستوى الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى تصورات، من شأنها أن تنهي حال الانقسام السائدة، وأن تفتح الباب لاستعادة الوحدة الداخلية، عبر إعادة توحيد المؤسسات، وتفعيل المعطل منها، كالمجلس التشريعي على سبيل المثال، والتمهيد لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، تجدد النظام السياسي الفلسطيني.

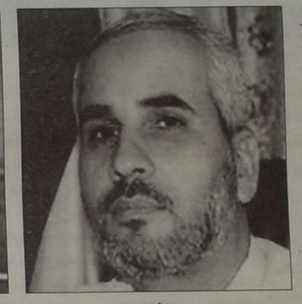
برهوم

أبو زهري

تصريحات وتحذيرات

في إطار هذه المشاورات، يحفل الفضاء السياسي الفلسطيني ويزدحم بالعديد من التصريحات، بعضها يدعو إلى التمسك بالحرص على الوصول إلى قواسم مشتركة تصون الثوابت والبرنامج الوطني الفلسطيني، وبعضها الآخر، ينذر بضرورة الأخذ برأيه وحده، وإلا انعكس ذلك سلبا على مصير مؤتمر الحوار المفترض عقده في القاهرة. بل إن بعض القوى، كحركة حماس، لم يتورع عن التهديد بمقاطعة الحوار إذا لم تأخذ القيادة المصرية بالاعتبار مطالب الحركة ومواقفها ورؤيتها للحل، وإذا لم تدخل على الورقة المصرية تعديلات تتطابق ورؤية حماس ومواقفها.

محمود الزهار، عضو القيادة السياسية للحركة يصرح وهو في طريقه إلى القاهرة (٤/١١/٢٠٠٨) أنه «إذا لم تستجب القاهرة لمطالب حماس فيصبح من الصعب جدا أن نشارك في الحوار».

سامي أبو زهري الناطق باسم الحركة، يطلق هو الآخر تصريحات مماثلة (٣/١١/٢٠٠٨) منذرا بإفشال الحوار وتعطيله إذا وجدت حماس أن مواقفها ومطالبها لن تلقى آذانا صاغية من القيادة المصرية.

قيادة حماس، في خطوة لافتة، وخارج إطار النظام المعتمد للتحضير للحوار، وبشكل مفاجئ، أرسلت وفدا إلى القاهرة، ضم من قطاع غزة عضوي القيادة السياسية للحركة محمود الزهار وخليل الحية، ومن الخارج نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق.

المصادر الفلسطينية قالت إن الوفد التقى الوزير المصري عمر سليمان، باعتباره الجهة المكلفة من الرئيس حسني مبارك بتنظيم العلاقة مع الفصائل الفلسطينية والتمهيد لمؤتمر الحوار. المصادر أضافت أن وفد حماس نقل إلى الوزير سليمان المزيد من الملاحظات على الورقة المصرية، وورقة باسم الحركة حملت مجموعة من المطالب رهنت حضورها إلى القاهرة لحضور الحوار، بالموافقة على ما جاء في الورقة.

ثلاثة مطالب.. فقط!

مصادر قالت إن حماس لم تطلب تعديل الورقة المصرية، بل اكتفت بتقديم ثلاثة مطالب، كشرط لحضور الحوار وهي:

• اطلاق سراح المعتقلين السياسيين من أبناء الحركة ومؤيديها في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة، (مع أن ناطقا باسم السلطة نفى أن يكون في سجونها معتقلون سياسيون تابعون لحماس).

• وقف التعذيب ضد عناصر حماس في سجون السلطة.

• وقف الملاحقات السياسية ووقف الحملة الإعلامية ضد حماس.

غير أن الناطق باسم الحركة فوزي برهوم، عاد وأكد (٤/١١/٢٠٠٨) أن وفد الحركة إلى القاهرة قدم ملاحظات إلى القيادة المصرية تتعلق بالبنود الخاصة بالحكومة، والمقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء الأجهزة الأمنية. الأمر نفسه أكد عليه عضو المجلس التشريعي من حماس مشير المصري في تصريح له في اليوم نفسه مؤكدا أن مصالحة حماس مع فتح «لن تتم على حساب الثوابت الوطنية الفلسطينية».

هذه المواقف المتلونة لحركة حماس، على لسان قياداتها والناطقين باسمها، هل تعكس خلافات داخل الحركة في الموقف من الحوار، أم أنها مجرد تعليقات تطلق هنا وهناك في إطار استعمال أوراق القوة والضغط تمهيدا لإحراز مكاسب، بشكل مسبق، كمناورة تفاوضية قبل الدخول إلى قاعة الحوار.

رسائل بين غزة والخارج.. وتباينات

مصادر فلسطينية رفيعة المستوى وعلى إطلاع على بعض ما يجري داخل حماس، أكدت لـ «الحرية» أن هذه التصريحات تعكس في واقع الحال، جزءا من الأوضاع داخل حماس. وأكدت هذه المصادر أن قيادة حماس في الداخل أجرت مشاورات مع قياداتها في الخارج، وأن الطرفين تبادلا الرسائل، تحمل آراء كل طرف ومواقفه من القضايا المطروحة، وأن هذه الرسائل عكست كما من التباينات بين فريق الخارج وفريق القطاع. وأن التباينات تناولت معظم القضايا. غير أن المصادر لاحظت أن الرسائل بين قيادتي حماس في القطاع والخارج تناولت قضايا الحكومة والأجهزة الأمنية والانتخابات المبكرة، وولاية الرئيس عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، دون أن تتطرق إلى البند الخاص بالمقاومة خلافا للعديد من التصريحات التي حاولت أن تعتبر ما جاء في الورقة المصرية حول المقاومة يخالف نظرة حماس لها ■

قيادة جبهة اليسار في الخارج تبلور رؤيتها الموحدة تجاه قضايا الحوار الفلسطيني

«الحرية» ـ دمشق

■ عقدت قيادة جبهة اليسار (الجبهتان الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب) في الخارج اجتماعا يوم ٢/١١/٢٠٠٨ وبحثت في الوضع الفلسطيني وعلى نحو خاص قضايا الحوار الشامل المزمع انعقاده في ١١/١١/٢٠٠٨ وناقشت ملاحظات أطراف جبهة اليسار حول الورقة المصرية المقدمة للحوار، انطلاقا من حرص الفصائل الثلاثة على إنجاح الحوار والتقدم إليه بموقف موحد. اتفقت على النقاط التالية:

١ – في موضوع الحكومة، حكومة انتقالية تتشكل برئيسها وأعضائها من شخصيات وطنية مستقلة غير فصائلية مشهود لها بالنزاهة تتولى مهام إعادة توحيد مؤسسات السلطة والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية وحفظ الأمن وضرورة التفكير منذ الآن بالأسماء والتشاور بين الفصائل الثلاثة بشأنها.

٢ – في موضوع الانتخابات، انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة بسقف نهاية حزيران (يونيو) ٢٠٠٩.

٣ – في قوانين الانتخابات، الاصرار على اعتماد قانون التمثيل النسبي الكامل لانتخابات المجلس التشريعي وعدم القبول بأية صيغة أخرى.

٤ – في اللجان المنبثقة عن مؤتمر الحوار، المشاركة في عضوية اللجان كافة، والتأكيد على أن مرجعية اللجان هو مؤتمر الحوار.

٥ – منظمة التحرير الفلسطينية، إعادة بناء وتطوير وتفعيل م. ت. ف على أسس ديمقراطية وفقا لوثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة، ما يتطلب انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد من الداخل والخارج وفقا لمبدأ التمثيل النسبي الكامل.

٦ – مرجعية الحوار، التمسك بوثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة كمرجعية للحوار، بصفتهما وثيقتين حازتا على التوافق الوطني. والترحيب بالرعاية العربية للحوار على أساس قرارات قمة دمشق (آذار / مارس ٢٠٠٨).

٧ – مع الإشارة إلى ضرورة التدقيق بعدد من الصياغات والمفاهيم الواردة في الورقة المصرية لتتناسب مع ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني ■

رسالة قيادة الخارج إلى قيادة القطاع

• تتخوف من انحياز عربي لصالح عباس يعمق الحصار المفروض على الحركة • مشروع المصالحة المصري ينسجم مع رؤية عباس ويخدمه • اتجاه لدى أطراف عربية لتحميل الحركة مسؤولية الانقسام وفشل الحوار في حال لم نوافق على الورقة المصرية • نحن مع شراكة سياسية تعكس نتائج انتخابات المجلس التشريعي • الحوار رزمة واحدة.. «إما كل شيء أو لا شيء» • نقترح انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ • إعادة بناء الأجهزة الأمنية يطال الضفة وغزة معا • نرفض دخول قوات عربية إلى القطاع • مع تمديد ولاية عباس في إطار صفقة كاملة • نوافق على صفقة مع عباس تدخلنا إلى اللجنة التنفيذية في المنظمة وتتجاوز بها الانتخابات

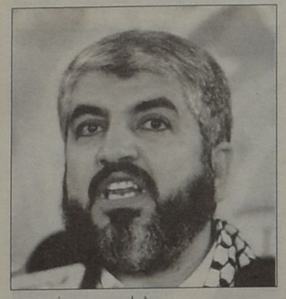
مشعل

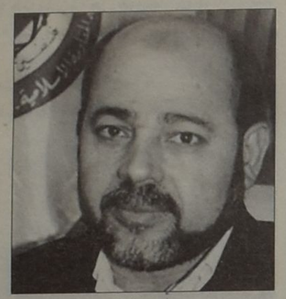
أبو مرزوق

■ أرسلت قيادة الخارج إلى القطاع وجهة نظرها، وفيها النقاط التالية:

• تتخوف قيادة الخارج من أن تستغل بعض الأطراف العربية جولة الحوار «لدعم استمرارية أبو مازن في منصبه»، خلافا لموقف حماس القائل بأن ولاية عباس تنتهي في ٢٠٠٩/١/٩.

• تلاحظ قيادة الخارج أن مشروع المصالحة «ينسجم مع رؤية عباس ويخدمه».

• تلاحظ أيضا أن بعض العرب يهدف إلى «تحميل حماس مسؤولية الانقسام وتعطيل المصالحة الوطنية في حال عدم موافقتها على المشروع المقدم».

• مطلوب من حماس المشاركة في الحوار لإفشال كل هذه المخططات.

• استمرار الانقسام يهدد مستقبل القضية الفلسطينية.

محددات لابد منها

وعلى قاعدة هذه التخوفات رسمت قيادة الخارج محددات تحركها بالنقاط التالية:

• «الحيلولة دون تشكيل موقف عربي سلبي من حماس، وقطع الطريق على أي غطاء عربي لتمديد شرعية عباس.

• «الحفاظ على ما حققته الحركة من مكتسبات وعدم التفريط بها.

• «الحيلولة دون عزل الحركة عبر التمسك بمبدأ الشراكة السياسية.

• «استمرار الانقسام قد يؤدي إلى تضييق الحصار على الحركة، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار في الموقف من الحوار.

• «مع رعاية عربية للحوار، وضد أي انحياز عربي لصالح عباس.

• «مع الاستفادة من الخبرات العربية في بناء الأجهزة وضد دخول قوات عربية إلى القطاع.

• «مفهوم إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٠٠٧/٦/١٤ (تاريخ الانقلاب) يشمل الضفة كما يشمل القطاع. ولا يقتصر فقط على القطاع و«إعادة الأوضاع» تعني الشراكة السياسية وليس استفراد طرف معين بالسلطة والقرار.

• «الحوار يبدأ أولا بين حماس وفتح، ثم يكون الحوار الشامل على قاعدة ما توصلت له الحركتان من اتفاق.

• في حال عدم القدرة على تحقيق هذه الأسس تبلور الحركة خطتها للتعامل مع الوضع المستجد.

• «ما ورد أعلاه يعتبر رزمة واحدة لا تقبل التجزئة لا في القبول ولا في التنفيذ «كل شيء أو لا شيء».

قضايا تحتاج لاجابات

بناء على هذه «المحددات» كما أوردتها قيادة الحركة في الخارج، ترى أن مستلزمات الحوار تتطلب الإجابة على القضايا التالية:

• أولا: الاتفاق على «المكتسبات» أو المطالب التي تريد الحركة الحفاظ عليها من خلال الحوار، ولا تملك أي استعداد للتنازل عنها أيا كانت الظروف والأسباب.

• ثانيا: رسم «تصور كامل لإعادة بناء الأجهزة الأمنية بما في ذلك ترشيح من سيتولى قيادة هذه الأجهزة، سواء في الضفة أم في القطاع، وكيفية «حل مسألة المقرات والأسلحة، التي صادرتها حماس في انقلابها على السلطة، و«لمن يتم تسليمها وما هو المدى الزمني» لذلك، وما هو «مصير التعيينات» التي تمت قبل الانقلاب وبعده، في الضفة وفي القطاع معا.

• ثالثا: «تسمية مرشح حماس لرئاسة الحكومة الانتقالية»، أو أكثر من مرشح، في سياسة تقديم البدائل في حال رفض المرشح الأول. وكذلك «بلورة الأسماء المرشحة من طرف الحركة للمشاركة في الحكومة الانتقالية».

موضوعات الحوار: الحكومة أولا

بعد أن رسمت قيادة الخارج محددات الحوار، والقضايا التي تحتاج إلى مشاورات لبلورتها قبل الدخول إلى قاعة الحوار، انتقلت إلى مناقشة قضايا الحوار، واحدة واحدة، وعرضت وجهة نظرها إزاء كل قضية مبتدئة بالحكومة الانتقالية. في هذا السياق بلورت قيادة الخارج رأيها على الشكل التالي:

• رفض «حكومة تكنوقراط بشكلها الرئيس عباس تحت ذريعة الحاجة لرفع الحصار».

• حكومة توافق وطني معناه «الاتفاق على أسماء أعضائها سواء رئيسها أو الوزراء». ولا بأس من التوافق الداخلي على هذه الأسماء قبل الحوار».

• مهمة الحكومة: تصريف الأعمال والإعداد للانتخابات.

• تقترح حماس أن يتم تشكيل الحكومة من خلال «لجنة ممثلة للقوى والفصائل، لكنها تفضل أن يرشح أعضاؤها من قبل المكلف بتشكيل الحكومة.

• ولاية الحكومة الانتقالية «مرتبطة بإنجاز المهام الموكلة إليها، وفي ضوء ذلك «تستمر حتى شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٩».

ثانيا: إعادة بناء الأجهزة الأمنية

تنتقل قيادة حماس في الخارج إلى البند الثاني الرئيسي في الحوار أي إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وفيه تقترح التالي:

• إعادة البناء تشمل الأجهزة في الضفة والقطاع معا، ولا يقتصر على القطاع كما تطرح بعض الأطراف.

• يكون ذلك بإشراف لجنة من ممثلي الفصائل، يضاف لها أشخاص أصحاب خبرة من داخل الأجهزة نفسها، إضافة لخبراء عرب. وقد يضاف للجنة وزير الداخلية في الحكومة الانتقالية وقادة الأجهزة الذين سيتفق على أسمائهم.

• رفض دخول قوات عربية إلى القطاع لهذا الغرض.

• تنتهي اللجنة من أعمالها قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر على الأقل.

ثالثا: الانتخابات

في هذا الجانب بلورت قيادة حماس في الخارج الرؤية التالية:

• في الأصل أن تجري الانتخابات الرئاسية في مواعيدها الدستورية (أي ٢٠٠٩/١/٩)، كما ترى حماس.

• لا تمانع الحركة الوصول إلى توافق على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل متزامن عبر تفاهم وطني شامل (أي في إطار رزمة واحدة لقضايا الحوار).

• لا تتم الانتخابات إلا بعد أن تنجز الحكومة إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق التصور الوارد سابقا.

• الالتزام بقانون الانتخابات الذي جرت بموجبه انتخابات ٢٠٠٦ (المناصفة بين الدوائر والتمثيل النسبي) ورفض التعديل الذي قضى بمبدأ التمثيل النسبي الكامل.

• إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية على أسس جديدة وتدير أعمالها بمشاركة ممثلي القوائم الانتخابية، وتتم الانتخابات بحضور مراقبين عرب وأجانب وتشمل الانتخابات الضفة والقطاع معا.

• في حال تم التوافق على التمديد للرئيس عباس في سياق اتفاق شامل على قضايا الحوار كافة، فلابد من تعديل القانون الأساسي في المجلس التشريعي.

رابعا: منظمة التحرير الفلسطينية

تقترح قيادة حماس في الخارج، في هذا المجال «آلية أخرى، لتفعيل اتفاق القاهرة في آذار / مارس ٢٠٠٥ الذي كان قد قضى بتشكيل لجنة تحضيرية لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. وتفعيلها، بما في ذلك انتخاب مجلس وطني جديد. «الآلية الجديدة كما تقترحها حماس في الخارج تتسم بالغموض إذ تنص على:

• «تكوين لجنة جديدة يتم الاتفاق عليها وتباشر عملها فور تكوينها، لتشكيل مجلس وطني جديد ضمن سقف زمني مرتبط بالجدول الزمني للتوافق الوطني» (دون الإشارة إلى الانتخابات مع التأكيد على مبدأ «كل شيء أو لا شيء»).

• «لحين تشكيل مجلس وطني جديد، يتم استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية من ممثلين عن الفصائل والقوى الفلسطينية غير الممثلة فيها حاليا وفق صيغة الاتفاق عليها». (ما يفتح الباب للصفقات خارج الانتخابات).

خامسا: الدور العربي

توجز حماس ـ الخارج موقفها من الدور العربي بالنقاط التالية:

• مع دور عربي على قاعدة الرعاية وليس الانحياز لطرف دون آخر.

• مع الإفادة من الخبرات العربية في بناء الأجهزة الأمنية.

• ضد دخول قوات عربية إلى غزة أيا كان تعدادها.

في الخاتمة تؤكد حماس ـ الخارج على رفض «تسليم أية ورقة بيدنا خارج إطار التوافق والمصالحة، مع ضرورة التنبه والاستدراك، حتى لا تتحمل الحركة فشل الحوار في حال حدوثه» ■

ورقة أولية للمدارسة

حول مضامين الحوار الفلسطيني القادم في القاهرة

2008/9/20م

مقدمة

بعد أن أصبح الحوار الفلسطيني الذي ترعاه مصر مطروحا في اروقة الجامعة العربية، وظهور مؤشرات على توجه تدعمه بعض الدول العربية يقوم على اساس دعم استمرارية ابومازن في منصبه، وعرض مشروع مصالحه على الفصائل ينسجم مع رؤية عباس ويخدمه، وتحميل حركة حماس مسؤولية الانقسام وتعطيل المصالحة الوطنيه في حال عدم موافقتها على ذلك بهدف فتح خيارات اخرى لتأمين تمديد شرعية عباس، وبعد ان استجابت الحركة لحضور الحوار الذي ترعاه مصر، أصبح لازما الاستعداد له من خلال بلورة تصور واضح ومتفق عليه داخليا ازاء كل بنود الحوار، بغض النظر عن كونه جادا أم غير ذلك، بهدف افشال خطتهم في ادانة الحركه، ولأن الحوار والمصالحة استحقاق لابد منه، ولابد أن نسعى اليه مهما كان موقف الطرف الآخر، لأن استمرار الوضع الحالي يعني في نهاية المطاف ترسيخ الأنقسام بين الضفة وغزة، وهو أمر يهدد مستقبل القضية الفلسطينيه ومشروع التحرير الذي تتبناه الحركة من خلال برنامج المقاومة

محددات :-

وفي التعامل مع هذا الموضوع هناك محددات لابد من أخذها بنظر الأعتبار عند اتخاذ القرار أهمها مايلي:-

1- الحيلولة دون تشكيل موقف سلبي عربي من الحركة، وقطع الطريق على أي غطاء عربي لتمديد شرعية عباس.
2- الحفاظ على المكتسبات التي حققتها الحركة عبر جهادها وصمودها واختيار الشعب الفلسطيني لها.
3- ترسيخ مبدأ الشراكة في الحياة السياسية الفلسطينية خاصة وأننا في مرحلة السعي للتحرر من الأحتلال.
4- أولوية الصالح العام للقضية الفلسطينية ووحدة الضفة وغزة.
5- ان استمرار حالة الأنقسام قد تؤدي الى اطالة امد الحصار الظالم على شعبنا وحركتنا الى مدى قد يطول، الأمر الذي لابد من استحضاره ايضا" في اساس موقفنا من الحوار والمصالحة الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

رسالة قيادة قطاع غزة إلى قيادة الخارج

• بقاء عباس ومشروعه السياسي أكثر خطرا على القضية الوطنية من الانقسام • نريد حكومة محاصصة.. فالمحاصصة ليست عيبا وهي حق من حقوق حماس • يجب اعتماد ما جاء في اتفاق مكة عند تأليف الحكومة الجديدة • وزير الداخلية في الحكومة القادمة هو الذي يشرف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية • نرفض تمديد ولاية عباس، وندعو لإنهائه سياسيا • التمديد لعباس يخرج فتح من مأزقها بينما المطلوب تعميق هذا المأزق • أي تمديد لعباس من أية جهة كانت هو غير شرعي • ضد الانتخابات المتزامنة وولاية عباس تنتهي في ٢٠٠٩/١/٩ • نوافق على الدخول في اللجنة التنفيذية في المنظمة وتجاوز الانتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد

■ قبل عرض ما جاء في رسالة قيادة حماس في القطاع، ردا على رسالة قيادة الخارج، لا بد من لفت النظر إلى أن المكتب السياسي للحركة قدم لرسالة القطاع ملاحظة قال فيها إنه قرأ في ملاحظات قيادة القطاع «أن النفس ليس مناسبا تجاه الحوار وأنه وضع الشروط التعجيزية وكأن الانقسام شيء محمود وليس حالة شاذة يجب أن نخرج منها».

كما يلاحظ المكتب السياسي ضرورة الوصول إلى مصالحة لصون أوضاع الحركة في الضفة الفلسطينية التي «تتعرض لحملات استباحة مستمرة تهدف إلى القضاء على البنية التحتية».

وينبه إلى أن الحركة «لا تريد أن تكون بوضع تسيطر فيه على غزة بالكامل، في حين تفقد فيه الضفة بالكامل»، في نقد غير مباشر لضيق رؤية قياد حماس في القطاع.

لماذا هذه الملاحظات النقدية الواردة بشكل مسبق؟ إن الاطلاع على أهم ما جاء في ورقة القطاع يجيب على هذا السؤال.

في رسالتها إلى الخارج توضح قيادة القطاع رأيها قائلة إنه «ليس الانقسام وحده ما يهدد مشروع التحرير، ولكن بقاء مشروع أبو مازن هو أخطر ما يهدد المشروع». وعلى قاعدة هذا الفهم تسير قيادة القطاع في رسم موقفها من الحوار والمصالحة. فترفض المحددات كما هي واردة في رسالة قيادة الخارج، وتعتبرها «لا لزوم، لها وترى أنها يمكن أن تشكل «سبا مسلطا» على الحركة أثناء الحوار».

لذلك طالبت باستبعاد إمكانية انحياز الموقف العربي لصالح الرئيس عباس، كما طالبت باستبعاد خطر الحصار على أوضاع الحركة في القطاع، وكأنها تحاول القول إن الحركة في القطاع بدأت تعتاد على التعايش مع الحصار وأنه لم يعد يشكل خطرا عليها.

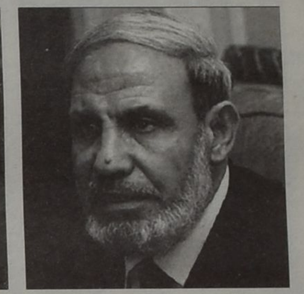
الزهار

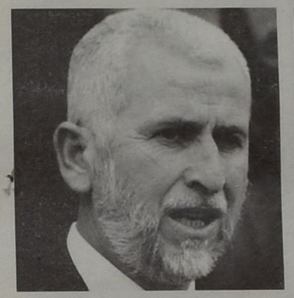
صيام

الحية

أولا: الحكومة

بشأن تشكيل الحكومة، تقدم قيادة القطاع تصورا مخالفا تماما لتصور قيادة الخارج فتدعو إلى:

• حكومة توافق وطني (..) مع الالتزام بنتائج الانتخابات.
• المحاصصة ليست عيبا بل هي حق.
• لا ينبغي أن نفقد الأغلبية في الحكومة ويمكن اعتماد ما تم في اتفاق مكة.
• نرفض حكومة تكنوقراط بشكلها عباس تحت ذريعة الحاجة إلى حكومة ترفع الحصار.
• من المبكر الحديث عن مرشحين للحكومة رئيسا ووزراء.
• لا توافق على حكومة انتقالية.
• مهمة الحكومة، القيام بالمهام الواردة في برنامجها كما تقدمه إلى المجلس التشريعي وتنال الثقة على أساسه، كما حصل مع الحكومة الحادية عشرة (حكومة هنية الثانية)
• تتشكل الحكومة وفق آلية اتفاق مكة، أي الاتفاق على النسب قبل التشكيل، وكل جهة تقوم بتسمية وزرائها.
• ولاية الحكومة، تمتد ولايتها وفقا لما نص عليه القانون الأساسي فقط.

ثانيا: بناء الأجهزة الأمنية

لخصت قيادة القطاع رأيها بالنقاط التالية:

• مع إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية.
• تتبع هذه الأجهزة لمرجعيتها السياسية ممثلة في وزير الداخلية.
• مهمة الأجهزة حماية الوطن والمواطن.
• آلية إعادة بناء الأجهزة، تكون من خلال لجنة يترأسها وزير الداخلية الجديد مع خبراء أمنيين فلسطينيين مشهود لهم بالثقة ويتم التوافق عليهم.
• لا مانع من الإفادة من الخبرات العربية وفق الأسس المذكورة.
• لا نوافق على دخول قوات عربية.
• شطب البند الذي يربط بين ضرورة الانتهاء من إعادة بناء الأجهزة الأمنية قبل فكرة الانتخابات بثلاثة أشهر، لأن قيادة القطاع ترفض فكرة الانتخابات المبكرة جملة وتفصيلا.

ثالثا الانتخابات

• مع التأكيد على أن الانتخابات الرئاسية تجري في مواعيدها (أي في ٢٠٠٩/١/٩) كما تقول حماس.
• رفض تمديد ولاية عباس للأسباب التالية:

١) لا بد من الالتزام بالقانون الأساسي في تحديد مدة ولاية الرئيس.

٢) أبو مازن يحمل مشروع تصفية القضية الفلسطينية وعليه لا بد من العمل على إنهائه سياسيا.

٣) عباس في مأزق ويجب عدم إعطائه حبل النجاة من مأزقه.

٤) التمديد لعباس ينقذ فتح من أزماتها وهذا ما لا نريده.

٥) لا توجد ضمانات لتنفيذ أي شرط يمكن وضعه مقابل التمديد لعباس.

٦) أي تمديد لعباس من المنظمة أو من غيرها هو غير شرعي.

٧) شطب البند الذي ينص على دور المجلس التشريعي في تعديل القانون الأساسي لصالح التمديد لعباس لأن قيادة القطاع ضد التمديد، وضد الحكومة الانتقالية وضد الانتخابات المبكرة. كما رفضت قيادة القطاع كل ما له صلة بتشكيل حكومة انتقالية، وماله صلة بإجراء انتخابات مبكرة لأنها في الأصل ضد الفكرتين.

رابعا: منظمة التحرير

• تلتقي قيادة القطاع مع قيادة الخارج في ضرورة إعادة تشكيل مؤسسات م.ت.ف. ولا تعترض على الدخول في صفقة مع عباس، تتجاوز فكرة اللجوء إلى الانتخابات، لصالح الاتفاق على مشاركة حماس (وغيرها) في المنظمة، بموجب صفقة، وتقترح قيادة القطاع «بلورة الأسماء المرشحة لتمثيل الحركة لاستكمال اللجنة التنفيذية للمنظمة في حال الاتفاق على ذلك».

أما البنود الأخرى، كالدور العربي وغيره، فترى قيادة القطاع أنه من المبكر بحثها، إلى حين الاتفاق على النقاط الواردة أعلاه ■

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الكرام / حفظهم الله

نرفق لكم ورقة تتضمن تعديلات الأخوة في غزة على الورقة التي أرسلناها لهم ولكم حول الحوار.

ونحن في المكتب السياسي توقفنا عند تعديلات الأخوة ولنا عليها تحفظات وملاحظات عديدة سنناقشهم بها عندما نراهم وسنزودكم لاحقا بملاحظاتنا المكتوبة على تعديلاتهم.

لكن أهم شيء وهو محور كل الأمور أن النفس كما لاحظناه ليس مناسبا تجاه الحوار ووضع الشروط التعجيزية، وكأن الانقسام شيء محمود، وليس حالة شاذة يجب أن نخرج منها.

إضافة أن وضع الضفة وما تتعرض له من حملات استباحة مستمرة تهدف إلى القضاء على البنية التحتية، كل ذلك كرد انتقامي لما حصل في غزة.. هذا الوضع يجب أن يأخذ الأعتبار المناسب.. فنحن لانريد أن نكون بوضع نسيطر فيه على غزة بالكامل.. في حين نفقد فيه الضفة بالكامل لاسمح الله..

والخلاصة أننا نريد أن نذهب للحوار.. ونريد انجاح الحوار وليس افشاله أو تأجيله..

اخوانكم

2008/10/6

بسم الله الرحمن الرحيم

تعديل غزة على الورقة الأولية للمدارسة

حول مضامين الحوار الفلسطيني القادم في القاهرة

2008/9/20م

(2008/10/5)

ملاحظة / التعديل بالخط الكوفي المائل وباللون الأزرق وتحته خط

الدولة «ثنائية القومية» في الفكر الصهيوني (٢/٢)

إعداد: محمود نوارة

يدور في أوساط النخب الفلسطينية حوار على صفحات بعض الصحف والمواقع الالكترونية، نقاش حول أزمة البرنامج الوطني الفلسطيني. وقد ذهب بعض هذه النخب إلى أن البرنامج المرحلي (الدولة المستقلة وتقرير المصير وعودة اللاجئين) لم يعد قابلاً للتطبيق في ظل الواقع الجديد الذي فرضه الاحتلال عبر الاستيطان وجدار الفصل وإجراءات التهويد، ودعا إلى «حل» بديل يتمثل في قيام دولة «ثنائية القومية» على كامل التراب الفلسطيني تجمع بين الفلسطينيين واليهود.

عرف أوفيرا سبليكتر وإيلان بيلج «ثنائية القومية» على أنها «نظام حكم تكون فيه القوميتان المعنيتان العنصرين المذكورين للدولة. بحيث لا يتوقف وجود أي منهما على النوايا الطيبة للعنصر الآخر أو على كرمه. وحيث يتم اقتسام الطرفين للحكم ولمؤسسات الدولة، ليس بالضرورة وفقا للنسبة العددية لكل منهما، بل باعتبار ذلك مبدءا أساسيا لقيام النظام وفي الوقت الذي تشترك فيه القوميتان في سلوك وطني وروح وطنية مشتركة، تحتفظ كل مجموعة قومية منها لنفسها بهوية قومية منفصلة ويحقها في استخدام لغتها، والحفاظ على تراثها الثقافي والديني، ولا يحق، في إطار هذا النظام، للغة أي قومية منفردة أو لثقافتها أو لدينها التمتع بوضع متفوق».

فكرة «الثنائية القومية» لم تكن غريبة عن بعض تيارات المشروع الصهيوني، وهي طرحت على بساط البحث من قبل عدد من المجموعات الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل.

«الحرية» نشرت في العدد الماضي تعريفاً بجماعة «بريت شالوم»، وهي إحدى الجماعات التي دعت إلى دولة «ثنائية القومية». في هذا العدد تعرض لتجربة «إيحود»، وريث «بريت شالوم».

«الحرية»

انتصار آخر للصهيونية السياسية

جماعة «إيحود» .. قصة التحدي.. والرضوخ

■ بعد تسع سنوات من انهيار جماعة «بريت شالوم»، تكونت جماعة «إيحود» (الاتحاد) على أساس المبادئ والأهداف ذاتها التي قامت عليها «بريت شالوم»، بل إن «إيحود» ضمت جماعة المناصرين والمؤيدين ذاتهم.

أوضاع حساسة

في عام ١٩٤٢ تكونت جماعة «إيحود» كرد فعل على برنامج بلتمور الذي أقره المجلس التنفيذي الصهيوني في العام ذاته، والذي دعا «لإقامة دولة يهودية في فلسطين، والسماح بأن تكون الهجرة اليهودية إلى البلاد غير محدودة، وكان توقيت ظهورها دقيقا جدا إذ كان العداء بين اليهود والعرب قد وصل إلى نقطة اللادعوة في ظل قمع ثورة عام ١٩٣٩ وتزايد القوة التنظيمية والمسلحة لليهود.

التقت مئة شخصية من «عصبة التقارب والتعاون اليهودي-العربي» لتشكيل «كيان مميز» تحت اسم «إيحود»، وقد حمل الاسم إيحاءً بالهدف الذي عملت الجماعة لأجله، وتأسست أول لجنة تنفيذية للجماعة لتضم مارتن بوبر وجوداه ماغنس، وينتمي بوبر إلى مدرسة «الصهيونية الثقافية» التي كانت تواقة «لإحياء الوجود اليهودي في فلسطين انطلاقاً من دوافع دينية والتي حصرت مطالبها بإنشاء مركز ثقافي يهودي في فلسطين، انتمى إلى الحركة الصهيونية منذ العام ١٨٩٨ وعبر عن آرائه الرافضة لصهيونية هرتزل السياسية. أما جوداه ماغنس فهو حاخام يهودي أميركي توجه إلى فلسطين في عام ١٩٢٢، تأثر بشكل كبير بأفكار أحاد هاعم (منظر الصهيونية الثقافية الأول) ركز على «مشكلات الديانة اليهودية» بدلا من التركيز على مشكلات اليهود، وكان لديه «إيمان بمبدأ السلام ونبذ العنف والمبادئ الاخلاقية اليهودية».

«إيحود» و«بريت شالوم»

تقاطعت «إيحود» مع «بريت شالوم» في عدة نقاط كان أهمها: أن «إيحود» لم تكن مناهضة للصهيونيين أو العرب، وإن هذا التنظيم لم يكن في نظر مؤسسيه حزبا سياسيا، وعرفت جماعة «إيحود» على أنها «منظمة تطوعية حرة هدفها توضيح موضوع العلاقات بين الشعبين الموجودين في فلسطين»، لكن «إيحود» بدأت بالمراجعة النقدية «للأخطاء» التي مرت بها من قبلها جماعة «بريت شالوم»، حيث أكدت أن سعي «بريت شالوم» كان «إيجاد التسوية» في حين أنه يجب أن تتوافر «الإرادة الحقيقية لتحقيق السلام». ويقول ماغنس إن «بريت شالوم كانت تنقصها الإرادة والشجاعة اللازمتين للتدخل في الأنشطة اليومية (..) لقد ظلت «بريت شالوم» حلقة مناقشة ومن ثم فقد كان محتوما عليها الموت».

البرنامج السياسي

سرعان ما وضعت «إيحود» برنامجا سياسيا، ونشرته في دوريتها «بعيوت هايوم» (قضايا اليوم). بعد أن أكد نص البرنامج «انتماء الجماعة إلى الحركة الصهيونية»، أشار إلى أن «فلسطين يجب أن تصبح دولة ثنائية القومية ونواة لتحقيق ثلاثة مستويات من الوحدة، هي: «وحدة بين اليهود والعرب على مستوى الدولة.

«وحدة بين فلسطين والاتحاد الفيدرالي العربي على المستوى الإقليمي.

«وحدة بين الشعوب السامية والعالم الأنغلو أميركي الحر على المستوى العالمي».

وبررت الجماعة رفضها لقيام دولة يهودية للأسباب الآتية:

«أولا: لأن هذه الفكرة ستؤدي إلى خلق عداء بين العرب واليهود على مدى أجيال، وبالتالي فإنها تهدد الوجود اليهودي في فلسطين، لأن هذه الطائفة قد لا يكون بمقدورها محاربة العرب».

«ثانيا: أنه حتى لو كان المجتمع اليهودي المحلي من القوة بحيث ينجح في إعلان دولته في فلسطين، فإن هذه الدولة ستكون دولة وثنية، تتصرف مثل كل الدول الأخرى في العالم، ولن تكون «دولة يهودية» ولا ستقوم بحل المشكلة اليهودية.

«ثالثا: استطاع اليهود والديانة اليهودية على مر التاريخ أن يعيشا، مع، وبدون، وجود دولة يهودية».

أما بالنسبة لقضيتي «الهجرة والأغلبية اليهودية في فلسطين»، فقد اتهمت «إيحود»، كما اتهمت «بريت شالوم»، من قبلها من قبل منظري الصهيونية السياسية ودعاة الدولة الواحدة بالدعوة إلى قيام وضع «أقلية سكانية لليهود» في فلسطين، وذلك كونها لم تدعُ إلى إيجاد أغلبية يهودية، وأمام ضغط الحركة الصهيونية، والأنباء المتواردة في حينه حول المجازر المرتكبة في ألمانيا بحق اليهود، اضطرت «إيحود» إلى إعلان موقف جديد حول قضية نسبة اليهود إلى العرب، وحددت موقفها بـ«تحقيق تكافؤ ديغرافي بين الشعبين».

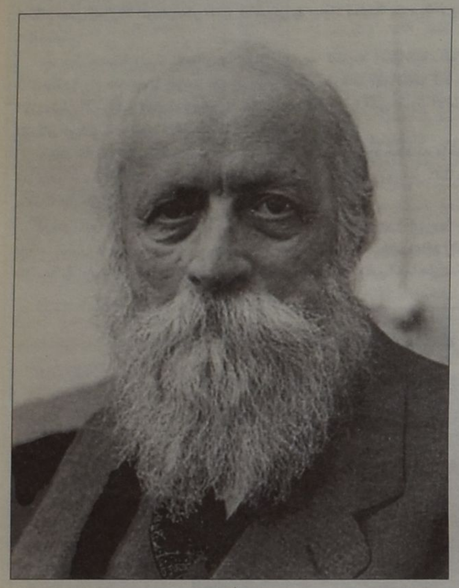
مارتن بوبر

أما بالنسبة لقضية الهجرة المرتبطة أصلا بقضية الأغلبية، فمن الأساس كان موقف «إيحود» مؤيدا للهجرة اليهودية واسعة النطاق بشرطين: الأول، أن تراعي الهجرة القدرة الاقتصادية للبلاد.

الثاني، أن تتم في إطار «تعاون تام مع العرب».

غير أنه مع تحول وضع اليهود في أوربا، إلى الأسوأ، تبنت الجماعة موقفا أكثر راديكالية من هذه النقطة، حيث أسقطت شرط «ضرورة الموافقة العربية».

لحظة الحقيقة

استمرت «إيحود»، في ممارسة نشاطها السياسي، وفي عام ١٩٤٦، وعندما تدهورت العلاقات بين اليهود والعرب إلى حد غير مسبوق، وعند تشكيل لجنة التحقيق الأنغلو-أميركية التي هدفت إلى «التأسيس لتسوية سليمة»، وجدت «إيحود» نفسها أمام الميدان التطبيقي لآرائها، وعلى الرغم من حظر الحركة الصهيونية لمشاركة أي جماعة أو منظمة سياسية صهيونية، إلا أن «إيحود» تحدت هذا الحظر وأدلت بشهادتها أمام اللجنة، تتلخص شهادة «إيحود» بالدعوة إلى «إقامة دولة ثنائية القومية تقوم على أساس المساواة العددية للطرفين، وذلك وفق «معايير مرحلية» حددتها الجماعة. أما بالنسبة لقضية الهجرة فدعت إلى أن «تضاعف الهجرة حتى يتساوى عدد اليهود والعرب، ثم تصبح الهجرة محددة لليهود وذلك لمواجهة الزيادة الطبيعية للعرب». وخرجت نتائج لجنة التحقيق بما يتوافق مع شهادة «إيحود»، من حيث أن «فلسطين لن تكون دولة يهودية أو دولة عربية، ولا يجوز أن يهيمن أي طرف على الآخر». وتعرضت إيحود بسبب شهادتها لانتقادات شديدة من العديد من تيارات الحركة الصهيونية.

وبعد الشهادة الأولى بعام، وبعد اتجاه الوضع بين العرب واليهود إلى الأسوأ أتت لجنة الأمم المتحدة (١٩٤٧)، وأعادت «إيحود» صياغة مقترحها بشأن «ثنائية القومية»، وشرحت للجنة أسباب رفضها للتقسيم، ولكن كما هو معلوم خرجت لجنة الأمم المتحدة بقرار تقسيم فلسطين، ولم يتم الأخذ بآراء «إيحود»، وبعد حرب عام ١٩٤٨ وإعلان قيام إسرائيل، زادت عزلة الجماعة في الأوساط اليهودية، وبعد تكوين رأي عام يهودي في أنحاء العالم بأن التقسيم هو «الحل»، تضاءل الدعم المالي للجماعة بشكل كبير جدا، وصارت الأموال تذهب لدعم الكيان الوليد. مما أدى إلى إضعاف «إيحود»، وقبول معظم أعضائها بفكرة الدولة اليهودية.

صيغة جديدة أم رضوخ؟

وحين أدرك أعضاء الجماعة عدم جدوى جهودهم، قرر البعض مثل ماغنس الاستقالة من الجماعة، في حين قرر بوبر وآخرون مواصلة جهودهم، حيث دعا بوبر إلى تصور جديد للجماعة بدلا من حلها، وتركز جهد الجماعة في مرحلة ما بعد قيام إسرائيل على التوصل إلى «اتفاق يهودي عربي يضمن عدم إلحاق الضرر بالأقلية العربية». وصارت الجماعة تنشر أفكارها في مجلة نصف شهرية تحت اسم «نيز (النور)، استمرت المجلة في الظهور حتى وفاة بوبر عام ١٩٦٥، ووفاته اختفت المجلة وخبا نجم «إيحود»، عن الحياة السياسية الإسرائيلية.

قدمت «إيحود» نموذجا متطورا عن نموذج «بريت شالوم»، فهي:

• اختارت القيام بدور نشط في الحياة السياسية الإسرائيلية.
• استمرت بنشاطها حتى بعد قيام الدولة اليهودية.

كما أن «إيحود» عملت على الأرض ورفعت صوتها أمام جميع المنابر العالمية ولجان التحقيق، وظل صوت «إيحود» في مرحلة ما بعد قيام الدولة من الأصوات المحذرة من شرور التسلط العسكري في دولة إسرائيل ■

Digitized by Birzeit University Library

أربع سنوات على رحيله

■ عندما يدفع رحيل زعيم وطني فلسطيني بحجم عرفات إلى التساؤل عن مستقبل الحالة الفلسطينية بعده، فإن هذا يؤكد مركزية حضور هذا الرجل داخل التنظيم الذي أسسه «فتح» وفي إطار العمل الوطني ومؤسساته بشكل عام. من قواعد الفدائيين في الأغوار إلى قبة الجمعية العامة للأمم المتحدة مشوار طويل قدم فيه الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء وأضعافهم من الجرحى والمعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي، وتوجت تضحياته باعتراف العرب الرسميين ثم معظم دول العالم بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أرضه وبممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية التي جسدت الكيانية السياسية والمعنوية للشعب الفلسطيني. ووجهت بذلك ضربة قاصمة إلى محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتبديد الهوية الوطنية الفلسطينية وتقزيم القضية الفلسطينية في حدود حقوق سكان يقيمون على أرضهم تحت السيادة الاسرائيلية ومن غير مستقبل سياسي يفتح على الاستقلال الوطني وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

لقد قيم متابعون الشأن الفلسطيني اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أنه تجاوز لنصف الطريق نحو تجسيد هذه الحقوق. ولكن منعطفات عدة كانت على الطريق والشراك الأميركية الاسرائيلية تمكنت من إحكام خيوطها العنكبوتية وساعدها على ذلك ترهل الوضع العربي الرسمي وتراجع دور الشارع العربي، وقبلهما ارتفاع صدى معزوفة الرهان على الدور الاميركي في إيجاد تسوية سياسية لا يظلم فيها الشعب الفلسطيني.

وما بين حديقة البيت الأبيض و«التفاؤل» بقرب التسوية السياسية «العادلة»، وبين مقر المقاطعة في رام الله الذي حوصر فيه الزعيم الوطني عرفات، نفق مظلم كاد أن يرسل الشعب الفلسطيني إلى اليأس التام لولا وهج الانتفاضة في العام ٢٠٠٠ التي أعادت الاعتبار إلى أولويات النضال الوطني في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

ملفات خلافية كثيرة كانت تبحث مع أبو عمار الذي يتقن إدارة خلافاته داخل فتح وخارجها، كما يتقن إدارة علاقاته مع النظام الإقليمي العربي وهو الخبير بهوامش اللقاء والاختلاف مع مكونات هذا النظام.

برحيل أبو عمار (٢٠٠٤/١١/١١) خسر الشعب الفلسطيني وحركته السياسية زعيما وطنيا بارزا.. خسارة لا يمكن تعويضها.. سوى بإنهاض الوضع الفلسطيني على روافع الإمكانات الوطنية مجتمعة في إطار مؤسساته الوطنية الإئتلافية وهي الضمانة للمضي قدما على سكة الانتصار ■

«الحرية»

عدوان إسرائيلي جديد في قطاع غزة

«الحرية» ـ غزة

■ ارتفع عند منتصف ليلة ١١/٤ عدد شهداء قطاع غزة إلى ستة في قصف إسرائيلي استهدف مجموعة من المقاومين في منطقة القرارة جنوب قطاع غزة. وقال الدكتور معاوية حسنين مدير الاسعاف والطوارئ في مستشفى الشفاء «ان طائرة استطلاع إسرائيلية استهدفت بصاروخ مجموعة من المرابطين في القرارة»، ما أدى إلى استشهاد كل من محمود بعلوشة وعمر العلمي ومحمد عوض ووجدي محارب وعمار صالحية وجميعهم من كتائب القسام. وكان قد استشهد احد قياديي «القسام»، الملازم مازن سعدة ويعمل في الشرطة التابعة للحكومة المقالة وأصيب ٤ آخرون بينهم سيدة بجراح متوسطة في توغل نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة جحر الديك شرق دير البلح، وسط قطاع غزة (١١/٣)

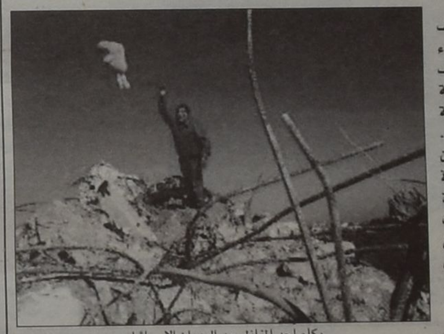

ركام احد المنازل بعد العدوان الاسرائيلي

وقال شهود عيان إن عددا من الدبابات الإسرائيلية توغلت شرق دير البلح وأطلقت قذائفها باتجاه المنازل، ما أدى إلى استشهاد الملازم سعدة وإصابة ٤ آخرين وذلك بالتزامن مع شن الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات عدة على مناطق مفتوحة شرق دير البلح.

كما أعلنت المصادر الاسرائيلية عن إصابة ثلاثة جنود بجروح وصفت بالطفيفة في التوغل الإسرائيلي شرق دير البلح. ■

كتائب المقاومة الوطنية ترد بقصف موقع إسرائيلي

«الحرية» ـ غزة

■ قال بيان صادر عن كتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (٢٠٠٨/١١/٥) ان مجموعة تابعة لها قامت بقصف موقع عسكري إسرائيلي شرق جحر الديك والمعروف بموقع (الكاميرا) بثلاث قذائف هاون.

وأضاف البيان ان هذا القصف يأتي في إطار الرد على المجزرة الصهيونية التي ارتكبت بحق أبناء الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة شرقي دير بلح ومنطقة القرارة.

وحملت كتائب المقاومة الوطنية المسؤولية الكاملة للعدو الإسرائيلي عن التصعيد الذي شهده قطاع غزة مؤكدة انها سترد على أي اعتداء قد يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني، وانها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ■

«الديمقراطية» تنعى الشهيد جمال عوض

«الحرية» ـ بيروت

■ شيعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم نهر البارد (١٠/٣١) شهيدها المناضل جمال صبري عوض «ابو حسن»، في المقبرة الجديدة في الجزء الجديد من المخيم بحضور ممثلي الفصائل وحشد من أبناء مخيمات الشمال وبعد ان وري الشهيد الثرى ألقى الرفيق ابو لؤي اركان مسؤول الجبهة في الشمال كلمة استعرض فيها مزايا الراحل على مدار سنين نضاله في صفوف الجبهة الديمقراطية وفي أوساط جماهير اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، وكان الشهيد ابو حسن قد اصيب إصابة بالغة أثناء تصديه للاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، ورغم ذلك واصل النضال حتى يومه الأخير.

الشهيد من مواليد ١٩٦١ نهر البارد البلد الأصلي الدامون.

- متزوج وله ٦ اولاد.
- التحق في صفوف الجبهة عام ١٩٧٩.
- وافته المنية يوم الجمعة ٢٠٠٨/١٠/٣١ اثر نوبة قلبية حادة ■

مهرجان تأبيني للشهيد

«الحرية» ـ بيروت

■ نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (١١/٢) مهرجاناً تأبينياً في الجزء الجديد من مخيم نهر البارد بمناسبة مرور ثلاثة أيام على رحيل الشهيد جمال صبري عوض «ابو حسن»، حضرته قيادة الجبهة الديمقراطية في الشمال وممثلو الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية وروابط القرى وشخصيات وطنية واجتماعية واهالي بلدة الدامون والبرة وعائلة الفقيد وحشد كبير من اهالي مخيم نهر البارد.

بدأ المهرجان بكلمة ترحيب من ابو علي دلول عضو لجان حق العودة، وبالوقوف دقيقة صمت على ارواح الشهداء.

كلمة جمعية المشاريع الخيرية ألقاها الشيخ محمد السيد أكد فيها على خصال الشهيد في خدمة أبناء شعبه المنكوب والنازح، ودعا إلى رص الصفوف بين جميع أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته لمواجهة مخططات العدو الإسرائيلي.

كلمة عائلة الفقيد ألقاها ابو رامي فرغلي شكر فيها للجبهة وقوفها إلى جانب العائلة في مصابها الجلل وثمّن دور الجبهة في التزامها بمطالب ابناء المخيم.

كلمة الجبهة الديمقراطية ألقاها عضو قيادتها في لبنان الرفيق عبد الله ديب، عاهد الشهيد الراحل بمواصلة النضال إلى جانب أبناء البارد حتى تنتهي مأساة ومعاناة المخيم عبر الشروع الفوري بإعادة اعماره، وعودة جميع أبنائه اليه خطوة على طريق العودة إلى فلسطين تطبيقا للقرار الدولي ١٩٤ نقيضا لكل مشاريع التوطين والتهجير والترحيل.

ورحب ديب باطلاق عملية إزالة الركام من المخيم القديم واعتبرها خطوة تحتاج إلى استكمال من خلال استملاك اراضي المخيم القديم ووضعها في عهدة الاونروا للبدء بالإعمار، ودعا الاونروا إلى وضع خطة طوارئ حقيقية تستجيب لاحتياجات المخيم بما يمكن من تخفيف المعاناة عن العائدين والنازحين في مخيم البداوي وجواره. وطالب بتكثيف الجهود المشتركة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي من اجل تأمين الاموال اللازمة لاعادة إعمار المخيم وتعويض العائلات والتجار لما خسروه من جني سنين عاما منذ لجوئهم ■

في انتظار الدخان الأبيض

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري ـ القاهرة]

■ في اليوم الخامس بعد انتخابات الرئاسة الأميركية، التي جرت في ٢٠٠٨/١١/٤، تشهد القاهرة الحوار الوطني الفلسطيني، الذي من المقرر ان يحضره قادة الفصائل الفلسطينية لمناقشة مشروع اعدته مصر، وبعثت به إلى صف الفصائل، وتلقت تعليقاتها عليه.. ومع بدء حوار القاهرة واكتماله تتلاقى ثلاثة متغيرات ستكون لها تأثيرات قوية ومتداخلة على مسار عملية التسوية المتعثرة منذ انطلاقتها، خاصة بعد أوسلو ١٩٩٣، والمتغيران الآخران ـ إلى جانب حوار القاهرة ـ هما الانتخابات الاميركية ونتائجها، ثم الانتخابات الإسرائيلية المبكرة في شباط / فبراير من العام المقبل، وبعد حوالي ثلاثة اسابيع من دخول الرئيس الاميركي الجديد البيت الابيض، ورحيل جورج بوش عنه، بعد ان سجل اسمه في التاريخ، اسوأ رئيس أميركي بالنسبة للعرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اليوم، مما يجعل انظارا عربية كبيرة تتطلع إلى الرئيس الاميركي الجديد لعله يكون افضل نسبيا من الرئيس الذي رحل...

اي رئيس اميركي جديد يريد تغييرا في سياسة بلاده الخارجية تحد من إرادته قيود كثيرة، كما أن مقدمات هذا التغيير ـ إذا حدث ـ يحتاج ظهوره إلى ثلاثة شهور على الأقل بعد جلوس الرئيس الجديد إلى مكتبه البيضاوي في البيت الابيض، يضاف إلى هذا عبء الأزمة الاقتصادية الحالية التي ستستأثر باهتمام الادارة الجديدة.. وينطبق هذا الى حد غير قليل على من سيفوز في انتخابات الكنيست الاسرائيلي ومن سيشكل الحكومة ويقودها، هل هو «الليكود» بزعامة بنيامين نتنياهو او «كاديما» بزعامة تسيبي ليفني، هذا إذا وصلنا إلى يوم الانتخابات الإسرائيلية دون وقوع حدث كبير او اخر يمكن أن يغير التوقعات ويقلب الاوراق. ولعل هذا التوقع لا يمكن استبعاده بشكل نهائي، وفي اي ظرف..

ومن هنا تأتي أهمية حوار القاهرة الفلسطيني، ومسؤولية جميع القوى والفصائل المشاركة فيه، والمطلوب منها أن تجمع أمرها وتتفق على برنامج حد ادنى يوحد عملها على طريق ضمان الحقوق الثابتة والأصلية لشعب عانى طويلا، وافتقد وحدته الوطنية كثيرا، واصبحت هذه الوحدة اليوم بشكل خاص حبل إنقاذه، فإن لم تتحقق تبددت آماله و ضاعت أهدافه لمدى طويل.. وهذا ما يريده العدو، كسب الوقت واستغلاله في زيادة رقعة الاستيطان وإعداد المستوطنين. لان حرص العدو على كسب اي فترة زمنية يؤكد ما ذكرته صحيفة إسرائيلية مؤخرا عن إمكانية استغلال فترة الانتقال بين إدارتين أميركيتين للشروع في بناء حي إي ـ ١ في مستوطنة معاليه ادوميم (١).

إن ضعف الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتآكلها، ودخولها في نفق الصراع الدامي بين «فتح» و«حماس»، وسقوط مقولة إن الدم الفلسطيني خط أحمر، قد وضع القضية الفلسطينية بأهدافها المشروعة وبآمال ونضال شعبها ـ وهو نضال مجيد ـ في وضع دقيق بل خطير للغاية، ولعل خير تعبير عن ذلك ما كتبه أحمد سامح الخالدي: «إن الشعب الفلسطيني يبدو الآن في أسوأ أوقاته» (٢) هل من مخرج يضع حدا لهذا الوقت السيئ؟. إن لقاء القاهرة فرصة يجب الا تضيع ولا تفلت من بين الأيدي لأن ضياعها خطر وخطر كبير. والورقة التي اعدتها مصر ـ بعد لقاءات مع مختلف الفصائل الفلسطينية وإجراء حوارات معمقة عنها ـ مدخل مناسب لحوار يمكن أن يحقق مصالحة وطنية مفقودة منذ حزيران ـ يونيو ٢٠٠٧، تكون بدورها اساسا لاعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ولاعادة بناء وحدة وطنية فلسطينية متينة. لقد تعرضت هذه الورقة لنقد كثير، وابدت الفصائل المختلفة ملاحظات عليها، وهذا حقها، ولكن لو صدقت النيات، وتم تقديم الاهداف الوطنية العليا على المطالب الفصائلية الضيقة لأمكن الاتفاق في وقت قصير على تعديل المشروع المصري ووضعه في الصياغة التي تلبي مطالب وتطلعات جميع الفصائل، إذا كان الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية المتينة هو الهدف الذي يسعى اليه الجميع، وفي سبيله يتبادلون التنازلات وصولا إلى حد ادنى متفق عليه، ويغطي مرحلة كاملة على درب التحرر من الاحتلال والتخلص من الاستيطان وبناء دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على كل شبر من الأرض المحتلة وضمان حق العودة لجميع اللاجئين.

• اي رئيس اميركي جديد يريد تغييرا في سياسة بلاده الخارجية تحد من إرادته قيود كثيرة، كما ان مقدمات هذا التغيير. إذا حدث. يحتاج ظهوره إلى ثلاثة شهور على الاقل بعد جلوس الرئيس الجديد إلى مكتبه البيضاوي يضاف إلى هذا عبء الأزمة الاقتصادية الحالية التي ستستأثر باهتمام الادارة الجديدة..

• إن ضعف الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتآكلها، ودخولها في نفق الصراع الدامي بين «فتح» و«حماس»، وسقوط مقولة إن الدم الفلسطيني خط أحمر، قد وضع القضية الفلسطينية بأهدافها المشروعة وبآمال ونضال شعبها ـ وهو نضال مجيد ـ في وضع دقيق بل خطير للغاية، ولعل خير تعبير عن ذلك ما كتبه أحمد سامح الخالدي: «إن الشعب الفلسطيني يبدو الآن في أسوأ أوقاته» (٢) هل من مخرج

قد يبدو هذا تبسيطا للأمور وتهوينا من خلافات تحولت إلى صراعات وروى وأفكار متعارضة بين قوى افترقت طرقها وتاهت اهدافها أو غابت، وانطلقت بنادقها فاسقطت قتلى وجرحى، فضلا عن أن هذه الصراعات تتداخل فيها ضغوط مختلفة إقليمية ودولية، وليس من السهل التخلص من ميراثها وتأثيرها في ضربة واحدة ـ ولكن مثل هذه الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية يمكن أن تمارس بمهارة في إطار الوحدة الوطنية، التي هي الضمان الأكيد للاقتراب من الأهداف الوطنية الفلسطينية التي يكاد يلتقي حولها الجميع، كما بلورتها من قبل «وثيقة الوفاق الوطني» المعروفة ايضا «وثيقة الأسرى» التي ترجع إلى حزيران / يونيو ٢٠٠٦.

ولا يستطيع أحد أن يضمن نجاح حوار القاهرة، ولا أن يعتمد على ما اسميناه «حسن النيات».. وجميع الفصائل التي تلتقي في القاهرة لا تغيب عنها الأخطار الكبيرة التي ستترتب على الفشل، ولكن الفشل في هذه الحالة لن يكون مسؤولية الفصائل الفلسطينية وحدها، إنه فشل عربي ايضا، فشل للقوى والمؤسسات والأحزاب والهيئات العربية التي تتغنى باسم فلسطين وتتحدث عن تحريرها، ولا تستطيع القيام بواجبها من العمل الدؤوب من اجل المساعدة في تصفية الخلافات، وتوحيد القوى الفلسطينية في إطار واحد يجمع الشمل حول أهداف التحرير والاستقلال والعودة ـ ومن المعروف، أن قوى عربية تزمع إصدار بيانات تدعو المتحاورين إلى ضرورة تحقيق الاتفاق على برنامج عمل موحد، وبصرف النظر عن الصياغات، فإن هذه البيانات ليست كافية، فالخلافات عميقة والنزعات الفصائلية متعددة ومن ثم يجب أن يكون هناك تحرك عربي عاجل وقوي. الا يوجد اتحاد للأحزاب العربية ومؤتمر للحوار القومي، وآخر للحوار العربي الاسلامي وملتقى للهيئات.. كل هذه المنظمات يجب أن تكون لها وفود تتوجه إلى القاهرة تتابع الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني بل وتراقبه، وتدعو علنا كافة المتحاورين، وتلح في دعوتهم إلى الاتفاق على تصفية الخلافات وتحديد الاطر والوسائل وتشكيل الهيئات (حكومة الوفاق ـ الانتخابات التشريعية والرئاسية) التي تضمن البدء في استعادة وحدة وطنية فلسطينية متينة، في الوطن والشتات. مثل هذه الإجراءات لن يكون دخولا على خط الوساطة المصرية، في رعاية الحوار، بل سيدعمه ويسانده، وإذا فشل الحوار، فإن مثل هذا التجمع الشعبي يستطيع أن يجنب القاهرة الحرج من القاء المسؤولية على هذا الفصيل او ذاك، بأن يخرج على الشعب العربي في كافة أقطاره ببيان واضح وصريح يحدد فيه الفصيل المسؤول عن الفشل، ويفتح ابوابا أخرى لاستئناف الحوار واستمراره. ولو كان الأمر بيدي لدعوت مثل هذا التجمع الشعبي إلى محاصرة المتحاورين داخل مكان اجتماعهم بحيث لا يبرحونه إلا إذا أطلقوا الدخان الأبيض ـ كما يحدث عند اختيار بابا الفاتيكان ـ بشرى يأمل يتمناه الشعب العربي وينتظره... ومن الآمال ما يتحقق ■

هوامش:

١. صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في ٣١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٨.

٢. أحمد سامح الخالدي: المأزق الفلسطيني الراهن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٤، ٧٥، ربيع، صيف ٢٠٠٨، ص٥ ـ ١١ ـ ٢٠٠٨.

عرب ٤٨!

عبد القادر ياسين
كاتب وصحفي فلسطيني ـ القاهرة

■ وقعنا، طيلة عقدين من الزمان، أسرى أوهام ومفاهيم خاطئة، بصدد الصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) وصحونا على هزيمة مدوية، قلبت مفاهيمنا عن الصراع نفسه من التهوين إلى التهويل.

لعل من بين تلك المفاهيم الوساوس التي كانت تنتابنا عند ذكر شعبنا العربي، الذي آثر البقاء في أرضه، متشبثا بترابه الوطني، رازحا تحت صفوف بشعة من العسف، يتوارى منها النازي خجلا.

معروف أن نحو مئة وخمسين ألف عربي فلسطيني صمدوا في مدنهم وقراهم، لكن إعلامنا أهملهم، بينما افترستنا الصور المشوهة عنهم. إلى أن قام الناقد التقدمي الفلسطيني المرموق، محمد خالد البطراوي بتوفير حزمة من الصحف التقدمية العربية كانت تصدر في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ (إسرائيل)، إلى أديبنا الشهيد غسان كنفاني، الذي طار فرحا بما قرأ من أشعار، وقصص، وبقية تعبيرات الثقافة الوطنية. فسك كنفاني صفة «شعراء المقاومة»، على من قرأ لهم من شعراء الأرض المحتلة، توفيق زياد، ومحمود درويش، وسميح القاسم، وغيرهم. واحتفى كنفاني بالأدب المقاوم في فلسطين المحتلة، فأصدر كتابين عن هذا الأدب، لا يزالان يحتفظان بقيمتهما الفكرية، حتى اليوم.

تهاوت الأوهام، الواحد تلو الآخر، واكتشفنا أن الذين صمدوا هناك، سطروا آيات عن الجسارة والتضحية، تفوق ما سطره أبناء الشعب الفلسطيني في أي منطقة أو قطر. فقد تصدى أولئك الصامدون بصدورهم العارية للفاشية الجديدة، وزرعوا تحت نير القوانين الجائرة، والإجراءات التعسفية، في شتى المجالات، من التعليم، إلى الصحة، والعمل، وكبلهم الاحتلال الإسرائيلي بالحكم العسكري، حتى خريف ١٩٦٦. وصادر هذا الاحتلال ربع مجموع أراضي أولئك الصامدين، كما انتزع ربعهم من مساقط رؤوسهم، ونقلهم عنوة، إلى مدن وقرى أخرى، حتى غدوا لاجئين في وطنهم.

لم يتركوا شكلا كفاحيا إلا وامتشقوه في وجه عدوهم الصهيوني، وسقط منهم عشرات الشهداء، وأودع المئات السجون والمعتقلات، وإن لم يسر كفاحهم على وتيرة واحدة، فمع كل نهوض عربي من حولهم كان أولئك الصامدون يصعدون كفاحهم ضد عدوهم الصهيوني، متعطشين للتحرير، ومع انحسار المد العربي، كالذي نعيشه منذ أربعة عقود، كان عرب ١٩٤٨ يركزون على المساواة والديمقراطية.

إلى ذلك ثمة من يحلو له أن يطلق عليهم «عرب إسرائيل»، والعياذ بالله، ذلك أن هذا الاسم يعني أننا تنازلنا عنهم لعدونا الإسرائيلي، فضلا عن الانطباع لدى المواطن العربي من هذا الاسم بأن هؤلاء جزء من التجمع الصهيوني. وهذا أمر يجافي الحقيقة وبعد، فيا من تظلمون من يناضلون أربعا وعشرين ساعة عن أربع وعشرين ساعة، يوميا اتقوا الله، مع قليل من الفهم، ليس إلا! ■

Digitized by Birzeit University Library

في سياق الجهود لإنجاح الحوار الفلسطيني الشامل

حواتمه في العاصمة الأردنية على رأس وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وصل الرفيق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إلى العاصمة الأردنية عمان، في ٢٠٠٨/١١/٣ على رأس وفد من الجبهة في زيارة تأتي في سياق الجهود الوحدوية التي تبذلها الجبهة الديمقراطية لإنجاح الحوار الفلسطيني الشامل المزمع انعقاده في القاهرة في الفترة ما بين ٩ -١١/١١/٢٠٠٨ .

حواتمه يجتمع ومحمود عباس (ابو مازن)

هدف الحوار الشامل وضع الآليات التنفيذية لوثائق الإجماع الوطني والعربي

«الحرية» - عمان

عقد الرفيق نايف حواتمه ، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في العاصمة الأردنية عمان اجتماع عمل ملموس وبالعمق مع محمود عباس (ابو مازن) رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف العمل معا لانجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل المقرر عقده في القاهرة (٩/١١/٢٠٠٨) ، بدعوة ورعاية الرئيس حسني مبارك.

اتفق الجانبان على أن وثيقتي الإجماع الوطني (إعلان القاهرة مارس/ اذار ٢٠٠٥، برنامج وثيقة الوفاق الوطني حزيران / يونيو ٢٠٠٦) التي وقعت عليها جميع الفصائل الفلسطينية بلا استثناء، وقرار قمة دمشق العربية (مارس/ اذار ٢٠٠٨) هي أساس الحوار الشامل للتطبيق والتنفيذ؛ بجانب حصيلة حوار القيادة السياسية المصرية ممثلة «بالمشروع الوطني الفلسطيني» اتفاقية القاهرة لعام ٢٠٠٨».

وأكد الجانبان أن هذه الوثائق التي تشكل البرنامج الوطني الفلسطيني السياسي والتوحيدي الديمقراطي «للتنفيذ»، وليست «اطاراً» للحوار والقبول والرفض»، فهذا يرتد بالحوار الشامل إلى «المربع الصفر»، وتحويل هذه الوثائق إلى «أوراق ومناورات لتعطيل الحوار وزرع الالغام، والمناورات التكتيكية لترحيل النتائج الإيجابية، لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في ٢٠٠٨/١١/٩ إلى ما بعد الرئاسة الأمريكية القادمة والانتخابات الإسرائيلية، وبعبارة أخرى إلى ربيع العام ٢٠٠٩.

وحذر الجانبان من مناورات فلسطينية وإقليمية، لتحويل الحوار الشامل إلى حوار «طرشان»، وتعميق الانقسام مطلع عام ٢٠٠٩.

اتفق الجانبان ان الحوار الشامل هدفه المحدد له منذ البداية التوقيع المشترك على «المشروع الوطني الفلسطيني»، والانتقال فورا إلى البحث في الآليات العملية لتطبيق وتنفيذ وثائق الإجماع الفلسطيني والعربي الثلاث، وفي المقدمة وضع آليات التنفيذ:

١ - تشكيل حكومة انتقالية سياسية وطنية من شخصيات مستقلة نظيفة اليد، مهمتها منع عودة الحصار على الضفة، وفك الحصار على قطاع غزة، والتحضير لانتخابات جديدة.

٢ - انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة يتوافق على سقفها الزمني؛ وفق التمثيل النسبي الكامل.

٣ - انتخابات مجلس وطني جديد وموحد للكل الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، حيثما أمكن وفق التمثيل النسبي الكامل لإصلاح وتطوير منظمة التحرير الائتلافية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب في داخل وخارج الوطن.

.. ويلتقي وزير الخارجية الأردني

إنهاء الانقسام ضرورة وطنية فلسطينية وعربية

في العاصمة الأردنية عمان، اجتمع الرفيق حواتمه ووزير الخارجية الاردني صلاح البشير(٢٠٠٨/١١/٤) وبحث الاجتماع قضايا الحوار الوطني الفلسطيني الشامل في القاهرة، والمدعو له وزراء خارجية مصر، الأردن، سوريا، السعودية، اليمن، لبنان، عملا بقرار القمة العربية في دمشق (آذار/ مارس ٢٠٠٨).

اتفق الجانبان على بذل الجهود كلها لانجاح أعمال الحوار الوطني الشامل في القاهرة ٢٠٠٨/١١/٩، وعلى اساس إعلان القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني، قرار الإجماع العربي بتبني المبادرة اليمنية، والمشروع الوطني الفلسطيني . اتفاقية القاهرة ٢٠٠٨ المقدم من القيادة السياسية المصرية.

وأكد الجانبان على الضرورة الوطنية والعربية «لانهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية»، في مؤتمر الحوار الشامل بالقاهرة، واكدا ان الانقسام يؤدي إلى الفشل وضياع الحقوق الوطنية بالدولة والعودة، واستمرار الاقتتال والحروب الاهلية موجة بعد موجة، كما جرى ويجري في قطاع غزة منذ انهيار الاتفاق الثنائي بين فتح وحماس، وفصل وحدة الوطن والشعب ومؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

الرفيق حواتمه اشار إلى أن إنهاء الانقسام وبناء وحدة الشعب والوطن والمؤسسات؛ يستدعي انتخابات ديمقراطية تشريعية ورئاسية متزامنة، وانتخاب مجلس وطني جديد (البرلمان الموحد للشعب داخل الوطن وفي أقطار الشتات)، وكل الانتخابات على اساس التمثيل النسبي الكامل.

وحذر من محاولات وضع الحوار بطريق مسدود، على يد مجموعات فلسطينية، ومحاور اقليمية عربية وشرق اوسطية إلى حين مجيء الإدارة الأميركية الجديدة، وتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٩، وما تؤدي له تكتيكات المماطلة ومناورات التأجيل. ودعا الدول العربية إلى الالتزام بقرار وزراء خارجية جامعة الدول العربية (٩ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٨) بكشف الفريق المعطل لنجاح مؤتمر الحوار الشامل.

الوزير الاردني أكد دعم الاردن لانجاح أعمال المؤتمر على اساس وثائق الإجماع الفلسطيني والعربي و إنهاء الانقسام بقرار يصدر عن الحوار الشامل، وإدانة أية محاولات لوضع مؤتمر الحوار في طريق مسدود.

.. ويستقبل النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي محمد بركة

كل الجهود الوحدوية لإنهاء الانقسام وإعادة بناء وحدة الوطن والشعب

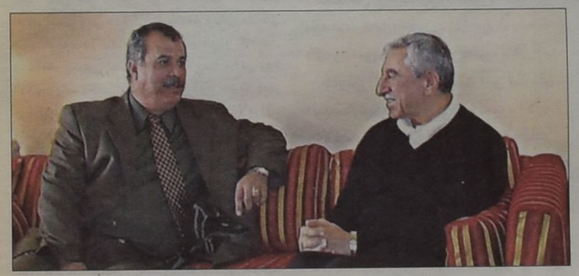

استقبل الرفيق حواتمه في العاصمة الأردنية عمان (٢٠٠٨/١١/٥) ، النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي محمد بركة؛ على رأس وفد قيادي كبير من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة؛ في فلسطين ١٩٤٨.

المباحثات تناولت الأوضاع الفلسطينية في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨ - ١٩٦٧) وفي أقطار اللجوء والشتات؛ قضايا الحوار الوطني الفلسطيني الشامل لإنهاء الانقسام؛ وبناء الوحدة الوطنية على اساس وثائق الإجماع الوطني؛ وانتخابات تشريعية ورئاسية جديدة وفق التمثيل النسبي الكامل لمؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة، وانتخابات مجلس وطني جديد وموحد (برلمان) لكل الشعب الفلسطيني في الوطن وفي أقطار الشتات بالتمثيل النسبي الكامل، لإصلاح وتطوير منظمة التحرير الائتلافية، ووضع البرنامج السياسي الموحد للشعب وانتخاب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

وتم البحث بالاوضاع داخل إسرائيل، والانتخابات البلدية والبرلمانية التي تجري بقوانين التمثيل النسبي الكامل، ودور عرب ١٩٤٨ في كل العمليات الانتخابية لانتزاع حقوقهم بالمساواة داخل إسرائيل، وبالدفاع عن القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، بتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة بحدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عاصمتها القدس العربية المحتلة وحق العودة عملا بالقرار الدولي ١٩٤.

رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة النائب محمد بركة لعب دور الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التوحيدي والديمقراطي «لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية»، وحيا خطوات وحلول الجبهة الديمقراطية لانجاح الحوار الوطني الشامل في «القاهرة»، وحذر من محاولات «تعميق الانقسام، الفئوية والإقليمية إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية، والى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وتشكيل حكومة إسرائيلية في ربيع ٢٠٠٩.

حواتمه حيا سياسة ودور الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وكتلتها البرلمانية في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية العربية داخل إسرائيل، ومن اجل سلام شامل يضمن حقوق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة والعودة■

في حديث لصحيفة «الغد» الأردنية

حواتمه: عدم التوقيع على الورقة المصرية قبل بدء الحوار يحولها إلى إطار للمناكفات

حاورته: ناديا سعد الدين

أكد الرفيق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على ضرورة «توقيع الفصائل والقوى الفلسطينية على المشروع المصري أولاً، قبل الدخول إلى مائدة الحوار الوطني الشامل.

جاء ذلك في حديث لصحيفة « الغد» الأردنية أثناء زيارته للأردن . قال فيه إن المباحثات التي أجراها في عمان مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ أكدت على مسألة التوقيع قبل بدء الحوار حتى لا تتحول الورقة المصرية إلى مناكفات وإلى إطار للنقاش وليس مشروعاً للوحدة الوطنية، مؤكداً أن الحوار المقرر عقده في القاهرة في الفترة الواقعة ما بين ٩ -١١/١١/٢٠٠٨ بحضور محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، والأمناء العامين للفصائل والقوى الوطنية، يعتبر فرصة استثنائية يجب عدم تضييعها، لأن ذلك يعني الفشل للجميع.

• مؤتمر شرم الشيخ الذي تسعى الأدارة الأميركية لعقده في القاهرة بحضور الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ووزراء خارجية اللجنة الدولية الرباعية يشكل ضغطا سلبيا على الحوار

مناورة أميركية - إسرائيلية

الرفيق حواتمه أكد على انه لا مكان لاستخدام القوة والعودة إلى الاقتتال في حال افشل فصيل الحوار، لافتا إلى أن ما تناقلته التسريبات عن إمكانية استخدام القوة في قطاع غزة؛ يدخل في باب الديماغوجيا، والتضليل وليس العودة إلى الحرب الاهلية.

وحذر من أن مؤتمر شرم الشيخ الذي تسعى الإدارة الاميركية لعقده في ٢٠٠٨/١١/٩ بحضور الاردن ومصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ووزراء خارجية اللجنة الدولية الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الاوروبي، روسيا، الامم المتحدة)، بالتزامن مع جلسات القاهرة، يشكل ضغطا سلبيا على الحوار، موضحا بان المؤتمر لا يهدف للوصول إلى مشروع اتفاق يعرض للبحث، وانما للاستماع إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول ما انجز في الفترة السابقة، مع حفظ التسجيل للادارتين الاميركية والإسرائيلية الجديدتين حتى لا تبدا المفاوضات من «نقطة الصفر»، ورجح ترحيل مفاوضات الوضع النهائي إلى ربيع العام المقبل، وربما إلى ما بعده، بعدما شارف العام الحالي على الانتهاء دون تحقيق شيء.

وقال: «إن المبادرة العربية للسلام ليست للتفاوض وانما للتنفيذ»، واصفا الاهتمام الإسرائيلي «المتاخر» والمفاجئ بها بالمناورة بهدف جر الدول العربية إلى خطوات تطبيعية مسبقة قبل الالتزام بعناصرها، وإلى عقد صفقة معها في وقت واحد ليس على اساس تنفيذ المبادرة، وانما بقصد التفاوض للوصول إلى تسوية ما، داعيا الدول العربية إلى عدم الاستجابة إلى هكذا دعوات، لافتا إلى ان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس وزعيم حزب العمل (وزير الدفاع في حكومة إيهود اولمرت المستقيلة) إيهود باراك، يدعوان إلى حوار عربي - إسرائيلي تحت سقف مبادرة السلام العربية، وليس إلى حوار لتنفيذها. وكانت الدول العربية اقرت في قمة بيروت ٢٠٠٢ مبادرة للسلام مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أكدت على التمسك بها في قمة الرياض ٢٠٠٧.

وتابع الرفيق حواتمه قائلا: بعد تنفيذ «إسرائيل لعناصر المبادرة بإنهاء احتلال جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير وبالدولة المستقلة على حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عاصمتها القدس العربية المحتلة، وبحق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها ويكفلها لهم القرار الدولي ١٩٤، تصبح الأبواب بعدها مفتوحة للبحث في العلاقات مع الدول العربية.

وأوضح بأن بيريس ليس صاحب سلطات، بينما تتزعم وزيرة الخارجية السابقة في حكومة أولمرت تسيبي ليفني حزب كاديما الداعي إلى حصر المفاوضات بالثنائيات الفلسطينية والسورية، وفيما بعد اللبنانية، استنادا إلى رؤية تقوم على ميزان «تعميق الانقسام، الفئوية والإقليمية إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية، وإلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وتشكيل حكومة إسرائيلية في ربيع ٢٠٠٩.

حواتمه حيا سياسة ودور الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وكتلتها البرلمانية في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية العربية داخل إسرائيل، ومن اجل سلام شامل يضمن حقوق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة والعودة.

• الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس وزعيم حزب العمل ايهود باراك، يدعوان إلى حوار عربي- إسرائيلي تحت سقف مبادرة السلام العربية، وليس إلى حوار لتنفيذها

وقال الرفيق حواتمه، إن أي التباس أو تعطيل للحوار بسوق ادعاءات خارج إجماع الوفاق الفلسطيني - العربي، يخدم اطرافا من داخل الأراضي المحتلة مثلما يفيد حكومة الاحتلال ومشاريع إقليمية في المنطقة، تسعى إلى ترحيل كل شيء إلى ربيع العام المقبل، على حساب المصلحة الفلسطينية والعربية. موضحا بان الحوار الوطني الشامل يتاسس على وثائق الإجماع الوطني والعربي، وثيقتي القاهرة والاسرى، إضافة إلى قرار قمة دمشق في آذار/ مارس ٢٠٠٨، بتبني المبادرة اليمنية، وتشكيل لجنة عربية من سبع دول عربية لرعاية المبادرة، مع ضرورة استبعاد اتفاق مكة وإعلان صنعاء، باعتبارهما اتفاقات ثنائية تقوم على المحاصصة الاحتكارية بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي فهي غير صالحة ولا ملزمة لأحد.

وانتقد الرفيق حواتمه «زج المشروع المصري لاتفاق مكة بما يحمله من الغام تفجير»، فيما يحتوي على نقاط أخرى تقع في الالتباس كالصياغة السياسية الملتبسة للصلاحيات السياسية لمنظمة التحرير، بالاشراف على مجموع العملية السياسية.

وقال: «إن اجتماعا سيعقد لوزراء خارجية الدول العربية بعد الحوار الشامل للبحث في نتائجه، كما سيتم تشكيل اللجان الخمسة بمشاركة كل الفصائل الفلسطينية في كل لجنة أو من يرغب ذلك، تحت إدارة جامعة الدول العربية بلجنة عربية، وبإشراف امين عام الجامعة».

وحذر الرفيق حواتمه من أن فشل الحوار الوطني يعني فشلا للجميع، وضياعا للحقوق الوطنية الفلسطينية، وغيابا للوفاق الوطني، مطالبا الدول العربية بتنفيذ التزام الكشف عن الفصيل المعطل للحوار تمهيدا لاتخاذ الإجراءات الضرورية بحقه ■

الفلسطينية»، مطالباً بإطلاق سراح المعتقلين من كلا الجانبين، وتحريم الاعتقال السياسي بشكل كامل، لخلق مناخ مساعد لإنجاح الحوار الوطني. ورهن الرفيق حواتمه نجاح الحوار بالاتفاق دون ليس على تشكيل حكومة جديدة من شخصيات مستقلة برئيس وزراء مستقل، لتصريف الأعمال ووضع الجميع تحت سقف القانون، وفك الحصار عن قطاع غزة، وضمان عدم عودة الحصار إلى الضفة الغربية، والاعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، يتم التوافق على سقفها الزمني وفق التمثيل النسبي الكامل باعتباره القانون الديمقراطي المتوازن، الذي يؤدي إلى إعادة بناء وحدة الوطن والشعب بكل مكوناته الاجتماعية والنقابية والمهنية والسياسية، واصفا «قوانين ١٩٩٦، ٢٠٠٦ الانتخابية بالانقسامية وغير الديمقراطية، التي أدت إلى تعميق الانقسامات والانقلابات السياسية والعسكرية. وقال: إن المشروع المصري ينص على مهنئة الأجهزة الأمنية على قاعدة وطنية شاملة بمساعدة وخبرات عربية دون تحديد تلك الدول.

ورقة تفاهم بين الجانبين غير موقعة.

وتسببت المناورات والتكتيكات الاسرائيلية والأميركية في إضاعة عام كامل على مفاوضات عبثية غير منتجة، لافتا إلى «ضرورة وقف المفاوضات مع إسرائيل إلى أن يتوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وفك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني».

الورقة المصرية

وحول الحوار الوطني الفلسطيني المفترض عقده ما بين ٩ -١١/١١ قال: إن اللقاء الذي عقد مع الأخ محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية؛ تناول كل قضايا الحوار، وتدارس المشروع المقدم من القيادة السياسية المصرية بكل بنوده، والمستخلص من الحوارات التي اجرتها القاهرة مع الفصائل والقوى الفلسطينية والمعنون بـ «المشروع الوطني الفلسطيني»، واضاف :

« على الرغم من أن المشروع يتضمن عناصر إيجابية، غير أن عناصر قيادية لفصائل تعلن بان المشروع المقدم من القيادة المصرية مجرد إطار للحوار، وهذا يعني تبديد الجهد الذي امتد عبر سنوات، وتعريض الحوار للفشل ». وشدد على أن مهمة الحوار هي « إنهاء الانقسام، وبناء الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة والقوى والشخصيات اللاجئين، لأنه يتحدث عن التوصل إلى حل متفق عليه، بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي ١٩٤، والذي تم إيراده بعد تطوير المبادرة السعودية التي خلت تماما من هذا البند.

وقال: «لقد غرقت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي أطلقت بعد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي، في قضايا أمنية جزئية ولم تتمكن من حل اي من أعمدة الصراع لقضايا الوضع النهائي، كاللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه ....، محملا الإدارة الأميركية مسؤولية ضياع هذه الجهود، بينما يتم اليوم الحديث عن أنابوليس ٢ الذي جرى ترحيل عقده إلى ربيع العام القادم، وقد لا يعقد بعد ان كان مقررا الشهر الحالي في موسكو، بينما لم يتبق سوى عقد جلسات الاستماع في شرم الشيخ بعدما شارف العام على الانتهاء، وبات من المستبعد التوصل إلى اتفاق شامل قبل نهاية العام الحالي، او اتفاق رف، إيجابية، غير أن عناصر قيادية لفصائل تعلن بان المشروع المقدم من القيادة المصرية مجرد إطار للحوار، وهذا يعني تبديد الجهد الذي امتد عبر سنوات، وتعريض الحوار للفشل ». وشدد على أن مهمة الحوار هي « إنهاء الانقسام، وبناء الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة والقوى والشخصيات

• ما تناقلته التسريبات عن إمكانية استخدام القوة في قطاع غزة؛ يدخل في باب الديماغوجيا والتضليل وليس العودة إلى الحرب الاهلية

Digitized by Birzeit University Library

الإتفاق الأمني الأميركي- العراقي

القبول، طوعا أو كرها، وإلا..!

فؤاد محجوب

نقلت مصادر عراقية أن الاتفاق الأمني الأميركي - العراقي يمكن أن يرى النور قريبا ،بعدما تم تجاوز بعض الاعتراضات العراقية في شأنه، وإيضاح العبارات الغامضة.. مشيرة إلى توافق بين الطرفين في شأن البنود التي تتحدث عن انسحاب القوات الأجنبية، على أساس أن يتم خلال ٣٦ شهرا بدءا من توقيع الاتفاق، ومسألة الإشراف العراقي على البضائع الأميركية الداخلة إلى البلاد ،بما يتوافق وتوجهات الحكومة العراقية.، بينما لم يتم الاتفاق بعد، حسب المصادر ذاتها، على مسألة حصانة الجنود الأميركيين التي يستمر التفاوض في شأنها ،نظرا إلى حساسيتها..

وأكدت الحكومة العراقية أن التعديلات التي طلبت إدخالها على الاتفاقية ،ستحظر على القوات الأميركية شن هجمات على دول مجاورة انطلاقا من الأراضي العراقية..

وأوضح أحد المسؤولين العراقيين أن الحكومة قدمت إلى واشنطن تعديلات تتعلق بخمس نقاط أبرزها إلغاء إمكانية تمديد بقاء القوات الأميركية، إضافة إلى إعادة صياغة بعض البنود في النسخة العربية، بسبب صياغتها غير الدقيقة، وبإلغاء عبارة ،إمكانية طلب تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق.. وتنص المسودة الأخيرة للاتفاق على انسحاب القوات الأميركية في تاريخ لا يتعدى ٣١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠١١، والانسحاب من المدن والقرى والقصبات في تاريخ لا يتعدى ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، إلا أنها تلحظ السماح لكل من الطرفين أن يطلب من الطرف الآخر إما تقليص الفترة المحددة أو تمديدها، على أن يخضع قبول مثل هذا التقليص أو التمديد وتوقيتهما لموافقة الطرفين.

وأضاف المسؤول العراقي أن بغداد طالبت كذلك بتعديل أحد مواد الولاية القضائية لكن المسودة تؤكد أن ،السلطات الأميركية هي المرجع الذي يحدد ما إذا كان الجنود الأميركيون الذين يرتكبون مخالفات أو جرائم يقومون بمهمة أم لا، وأوضح أن ،بغداد تشدد على أن تكون اللجنة المشتركة هي الجهة التي تحدد ذلك.. وفي ما يتعلق بالبريد، قال المسؤول إن بغداد طالبت بإخضاع جميع المواد الداخلة إلى العراق والخارجة منه للتفتيش والرقابة.

حيلة الصياغة

وتوقف مراقبون عند كلام المسؤول العراقي عن ،إعادة صياغة مواد في النسخة العربية فقط، وتساءلوا ماذا لو حصل خلاف بين الصياغة في النسختين الانكليزية والعربية؟ خصوصا أن ثمة سوابق في هذا الصدد، مثل الخلاف المعروف حول قرار مجلس الأمن ٢٤٢، الخاص بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، حيث تدعي اسرائيل بأن القرار تحدث عن انسحاب من ،اراض، وليس من ،الأراضي،. وأعرب آخرون عن خشيتهم من أن تنطوي القضية على حيلة ما، أو خديعة، من أجل تمرير الاتفاق على العراقيين!.

وفي ما يتصل بخطر شن هجمات أميركية على دول مجاورة انطلاقا من الأراضي العراقية، فهذه النقطة شديدة الأهمية والخطورة، خصوصا بعد أن وجدت ترجمتها العملية في هجوم المروحيات الأميركية على الأراضي السورية أخيرا. وهو ما أدى إلى عودة توتر العلاقات بين دمشق وبغداد، إضافة إلى التوتر، القائم أصلا، بين دمشق وواشنطن، وكذا الأمر فيما يتعلق بالعاصمة الإيرانية. فالعاصمتان السورية والإيرانية، تخشيان من أن يسفر الاتفاق المزمع عن إقامة قواعد عسكرية أميركية دائمة في العراق، تصبح نقطة انطلاق لشن عمليات عسكرية ضد اراضيهما في المستقبل، أقله كما يحصل في المناطق الحدودية بين افغانستان وباكستان، حيث يقوم الطيران الأميركي بتنفيذ ضربات عسكرية داخل الأراضي الباكستانية، تستهدف ما يسمونه ،مراكز دعم وإيواء للمتمردين الأفغان..

وكان مسؤولون عراقيون سعوا إلى تطويق تداعيات الهجوم الأميركي على بلدة البوكمال السورية، من خلال التنصل من تصريحات الناطق باسم الحكومة، وإبداء الحرص على علاقات مميزة مع دمشق، والتأكيد على حرص الحكومة العراقية على مد جسور التواصل مع الحكومة السورية.

هل يصبح العراق قاعدة لضرب الجوار؟

تحذيرات مبطنة وعلانية

المواقف أنفة الذكر، جاءت بعد جملة تطورات منها اعتراف البيت الأبيض، على لسان المتحدثة باسمه دانا بيرينو، بأنه ،سيكون صعبا على العراق تبني الاتفاق، لكنها عزت ذلك إلى ،تنوع المصالح والحسابات السياسية المختلفة للمجموعات العراقية.. غير أن التطور الأبرز الذي ظهر إلى السطح يتعلق بما قاله الزعيم الكردي ورئيس إقليم كردستان العراقي، مسعود بارزاني، الذي أبدى ترحيب برلمان وحكومة وشعب الأقليم بإقامة قواعد عسكرية أميركية، في حال لم يتم التوقيع على الاتفاقية، التي تنظم الوجود الأميركي في العراق ما بعد نهاية العام الحالي، وهو ما يشير إلى وجود بدائل متاحة، حتى لو كانت على حساب سيادة ووحدة الأراضي العراقية، يمكن أن تلجأ إليها الإدارة الأميركية، خصوصا أن بارزاني أطلق تصريحه السابق وهو في واشنطن، خلال زيارته لها.

ولم يبدد المخاوف والقلق من النوايا الأميركية، التي يمكن أن تجد لها أصداء لدى بعض القيادات النافذة في إقليم كردستان، ما أعلنه النائب عن كتلة ،التحالف الكردستاني، محمود عثمان، من أن ،اي اتفاق أميركي - كردي على بناء قواعد عسكرية في كردستان لن يتم خارج التوافق الوطني في العراق..

وإذا كان تصريح البارزاني بمثابة تحذير مبطن بهدف الضغط على الحكومة للتعجيل في توقيع الاتفاق، فإن التحذير الصريح جاء في الرسالة التي سلمها الجنرال أوديرنو، قائد القوات الأميركية في العراق، إلى الحكومة العراقية، يحذرها فيها من مغبة الامتناع عن التوقيع على الاتفاق، الأمر الذي سيعني حسب الرسالة ،انسحاب القوات الأميركية من العراق، وقطع معظم المساعدات المقدمة له..

وفي تهديد معلن للعراق، رسمت الإدارة الأميركية صورة قاتمة للوضع في حال الامتناع عن قبول الاتفاق والتوقيع عليه، متوعدة بوقف تعاونها في كل المجالات، الامنية والاقتصادية والمؤسساتية.

وبحسب مصادر عراقية، تختصر رسالة التحذير بالقول بأن عدم توقيع الاتفاق يعني ،مخاطر على الأمن والاستقرار، وعلى الأعمال والاقتصاد، وعلى تطور المؤسسات العراقية،. عبر ،عدم التزام القوات الأميركية في المساعدة على حماية العراق من أعدائه،، ورفع الغطاء الجوي، وتجميد حماية البحرية الأميركية للمياه العراقية لا سيما في ميناء أم قصر ومرفأين آخرين لشحن النفط، وتجميد التعاون الاستخباراتي وعمليات مراقبة ورصد العبوات ومخازن الأسلحة..

وفي الحقل الاقتصادي لوحت الرسالة بوقف الحماية الأمنية الأميركية لفرق إعادة الإعمار، وإنهاء مشاريع بقيمة ٥ بليون دولار، والغاء مشاريع لإعمار البنى التحتية للملاحة الجوية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، إضافة إلى وقف استثمارات ومشاريع أميركية بقيمة ٢٣ بليون دولار. وهو ما سيعني أن نحو ٢٠٠ ألف عراقي سيخسرون وظائفهم في حال تنفيذ هذه التهديدات.

وشملت التهديدات الأميركية أيضا، عرقلة الدعم الدولي للعراق في إطار برنامج ،كومباك، وعرقلة التقدم الذي حققته بغداد أخيرا على صعيد علاقاتها الديبلوماسية. خصوصا مع الدول المجاورة، لأن ،المخاطر المترتبة على أمن البلاد في حال عدم توقيع الاتفاق ستؤثر سلبا في مهمة البعثات الدبلوماسية..

كل ذلك جاء في وقت تزداد فيه الضغوط الاقتصادية على بغداد، مع انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار النفط، ومعروف أن نحو ٩٥٪ من عائدات العراق يأتي من الصادرات النفطية، وهو ما دفع الحكومة إلى القول بأنها ستخفض ميزانية العام ٢٠٠٩، من ٨٠ مليار دولار، كما كان متوقعا، إلى ٦٧ مليار دولار. وهو ما من شأنه تقليص حجم الإنفاق، والتراجع في تأمين الموارد اللازمة لإعادة بناء البنى التحتية. وكما يربط المسؤولون الأميركيون بين توقيع الاتفاق وقدوم الاستثمارات الاجنبية إلى العراق، أي أن واشنطن تمارس أبشع ابتزاز ممكن لإجبار العراقيين على تمرير الاتفاق والتوقيع عليه. وإذا قبلت إدارة البيت الأبيض إجراء تعديل في هذا البند أو ذاك، فإن ثمة خطوطا حمر، في نظرها، لا يجوز للعراقيين المفاوضة عليها. والخطوط الحمر الأميركية المعنية كفيلة بتحويل الاتفاق إلى منظم لوجود الاحتلال، وتحويله من احتلال مباشر إلى مقنع، ومنحه الغطاء اللازم لاستمراره وتجديده ما دامت المصالح الأميركية تتطلب وتستدعي ذلك.

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أعلن مؤخرا بأن من يعتقد بأن قرار العراق يمكن التأثير عليه من خلال الابتزاز يكون واهما، وهو ما يجدر بجميع العراقيين الحذو حذوه، أي رفض الابتزاز ورفض الاتفاق ما لم يستجب للمصالح العراقية، ويحترم سيادة واستقلال العراق■

العراق:

استياء المسيحيين والشبك والأيزيديين من رفض مقترح الأمم المتحدة

■ صادق مجلس الرئاسة العراقي في أسرع إجراء يتخذه إزاء تشريع قانون يقره البرلمان علي منح الأقليات ستة مقاعد في مجالس بغداد والموصل والبصرة. وقالت مصادر برلمانية إن سرعة المصادقة جاءت لقطع خط الرجعة لقبول أية تدخلات لإعادة النظر في مقترح الامم المتحدة القاضي بتخصيص ١٢ مقعدا للأقليات. وبدا واضحا أن كتلا سياسية رئيسة تراجعت في مجلس النواب العراقي الاثنين عن موافقتها علي اقتراح الامم المتحدة تمثيل الاقليات في انتخابات مجالس المحافظات بتخصيص ١٢ مقعدا لها مكتفية بستة مقاعد فقط وسط استياء المسيحيين والشبك والايزيدية. وقال مصدر برلماني إن ،النواب اقروا بغالبية الحاضرين الاثنين اقتراحا قدمته كتل سياسية باستثناء الأكراد يخصص ستة مقاعد للأقليات في مجالس المحافظات،. ويرفض الأكراد اعتبار الشبك أقلية دينية أو عرقية ويعدونهم أكرادا. وكان قادة روحيون مسيحيون قد رفضوا الانضمام إلى إقليم سهل نينوي الذي يرغب الأكراد في تشكيله ويضم الموصل من وجهة نظرهم. واوضح أن ،الاقتراح تضمن تخصيص مقعد واحد للمسيحيين وآخر للصابئة المندائيين في بغداد ومقعد لكل من المسيحيين والشبك والايزيديين في الموصل بالإضافة إلى مقعد واحد للمسيحيين في البصرة ،.وأكد المصدر ان الاقتراح نال تأييد ١٠٦ من ١٥٠ نائبا حضروا الجلسة من أصل ٢٧٥ عدد نواب المجلس.

وبالتالي، يقر القانون ستة مقاعد، أي نصف العدد الذي اقترحته الامم المتحدة. من جانبه قال عما توئيل خوشابا نائب الامين العام للحزب الوطني الاشوري إن حزبه غير معني بنظام التمثيل النسبي الذي اقره البرلمان كونه نظاما مبنيا علي اساس ديني كما رفض النائب المسيحي يونادام كنه تعديل القانون الجديد وقال إن المسيحيين اصبحوا ضحية الصراع العربي الكردي. وقال فؤاد معصوم رئيس كتلة التحالف الكردستاني، ان التعديل لن يشجع المسيحيين علي العودة لديارهم في الموصل التي نزحوا منها بعد التهديدات بالقتل. واكد انه حرمهم من ان يكون لهم تمثيل مناسب في مجالس محافظات بغداد والموصل.

وكان الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة ستيفان دي مستورا اقترح تخصيص ثلاثة مقاعد للمسيحيين وواحد للصابئة في بغداد وثلاثة للمسيحيين وثلاثة أخرى للايزيديين ومقعد للشبك في محافظة نينوي ومقعد للمسيحيين في البصرة. ورفض النواب اقتراح دي مستورا الذي نال ٥١ صوتا، فقط قتم تقديم الاقتراح الثاني الذي نال ١٠٦ أصوات.

وجاء في بيان البرلمان ،تسري البنود الواردة في الفقرة اولا اعلاه علي انتخابات مجالس المحافظات لعام٢٠٠٩ ويصار إلى تخصيص مقاعد المكونات في موعد لاحق وفقا لنتائج الاحصاء السكاني،. وكان قادة الكتل السياسية وهيئة رئاسة البرلمان وافقوا الاثنين الماضي علي اقتراح ممثل الامين العام للامم المتحدة. وبلغ عدد اعضاء مجلس محافظة بغداد ٥٧ شخصا ونينوي ٣٧ شخصا والبصرة ٣٥ شخصا. وقد أقر مجلس النواب لدي إقراره قانون انتخابات مجالس المحافظات في ٢٤ الشهر الماضي المادة رقم خمسين التي تحفظ حقوق الاقليات، مما أثار موجة احتجاجات واسعة في اوساط المسيحيين خصوصا. والمعنيون بالاقليات هم المسيحيون والصابئة والشبك والايزيديون. يشار إلى ان المسيحيين يشغلون مقعدين في مجلس النواب في حين يشغل الشبك والايزيديون مقعدا لكل منهما أما الصابئة فلا تمثيل لهم■

المؤتمر السنوي الخامس للحزب الحاكم في مصر

خدعة الإصلاح وغموض المستقبل

فيصل علوش

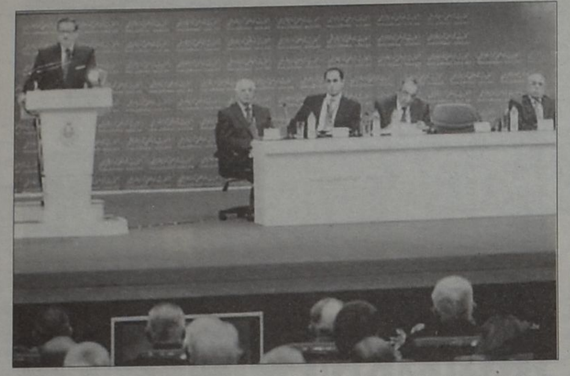

■ اختتم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر (١١/٣) أعمال مؤتمره السنوي الخامس، الذي استغرق ثلاثة أيام، وبحث فيه ملفات عدة أهمها: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، والنظام الانتخابي الجديد وتطبيقه في انتخابات عام ٢٠١٠، إضافة الى قضايا التعليم والتنمية والبطالة والإسكان.

وقد ألقى الرئيس المصري ورئيس الحزب حسني مبارك كلمة أمام المؤتمر غلب عليها الطابع الاقتصادي، وجدد فيها سياسات الحزب في الشأنين الداخلي والخارجي.

واعتبر الرئيس مبارك أن ،الفكر الجديد، الذي طرح منذ انطلاق عملية تطوير الحزب في عام ٢٠٠٢، ،يتفق وروح العصر،، وأن تطورات الداخل المصري والساحتين الإقليمية والعالمية أثبتت ،نفاذ بصيرة هذا الفكر، وسلامته وقدرته على تحقيق أهدافه، وأضاف أن ،الحزب الوطني هو القادر على قيادة هذه المسيرة كحزب للأغلبية،.

وأكد مبارك أن الاقتصاد المصري لم تلحق به أي خسائر جراء الأزمة المالية الدولية، وعزا الفضل في ذلك إلى ،سياسات الإصلاح المصرية التي جعلت جهازنا المصرفي لا يعاني نقص السيولة، وجعلت أموال مودعينا في أمان،.

وذكر بأن ،الحكومة ضخت أكثر من ٣٠ مليار جنيه في السنوات الأربع الماضية لتعزيز دور البنوك وتخليصها من الديون المتعثرة،، لكنه حذر من أن الاقتصاد العالمي مقبل على مرحلة ركود، و،علينا المبادرة وبسرعة للحفاظ على ما حققناه من معدلات مرتفعة للنمو،. وأوضح أن هناك من يروج لدعاوى الرجوع إلى الوراء، و،يشكك في سياسات الحزب وحكومته للإصلاح الاقتصادي،، وأي لجوء العديد من الدول إلى التدخل لاحتواء تداعيات الأزمة، ،ليس رجوعا عن اقتصاد السوق وآلياته، ولا هو عودة لنظريات تجاوزها العصر،. مشددا على أن سياسة الحزب والحكومة للإصلاح الاقتصادي ،تأسست على إعادة تعريف دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص،. بيد أنه أضاف إن ،الأولوية القصوى في المرحلة المقبلة هي لزيادة الإنفاق الاستثماري للدولة، وإتاحة حوافز جديدة للاستثمار المصري والعربي والأجنبي،.

انتقادات المعارضة

وفي الوقت الذي أكد الرئيس مبارك المضي قدما في توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية، والتركيز على المناطق المحرومة، وتوفير الحماية للفقراء ومحدودي الدخل، وسكان العشوائيات والقرى الأكثر احتياجا، وبذل أقصى الجهد لتوصيل الخدمات الأساسية للمواطنين في التعليم والرعاية الصحية أيا كانت قدراتهم المادية، إضافة إلى خدمات الإسكان الشعبي وتوزيع المشروعات والاستثمارات بين محافظات الدلتا والصعيد وسيناء، فإن الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة وإلى الحزب بمناسبة انعقاد مؤتمره ركزت على قضية ،التحالف القائم بين السلطة والثروة،.

وأشارت إلى ،التردي المعيشي في مصر وفقدان الثقة بالحزب الحاكم وقدرته على إصلاح الأوضاع سياسيا ومعيشيا، في ظل العديد من الكوارث والحرائق التي شهدتها مصر وآخرها انهيار جبل ،المقطم، فوق العشرات من المنازل في ،الدويقة،، وقضى فيه المئات من قاطني تلك المنازل، واتهمت الحكومة خلاله بالإهمال والتقصير والتسبب في موت الضحايا. وجرت المطالبة بإقالتها ومحاسبة المسؤولين عن القصور في قطاعات الدولة المختلفة.

وشهدت مصر، خلال هذه الفترة، عديد الحوادث التي اتهم فيها بعض قيادة الحزب أو المسؤولين، ومنهم مالك العبارة التي غرقت، ولقي في الحادث أكثر من ١٠٠٠ شخص حتفهم غرقا، وكذلك مصرع إحدى الفنانات اللبنانيات التي اتهم فيها قيادي في الحزب ورجل أعمال كبير، فضلا عن حكايا وقصص الفساد والاحتكار التي يتهم بالضلوع فيها عدد من مسؤولي الحزب وأعضائه.

غير أن صفوت الشريف، الأمين العام للحزب، يرى أن ،الانتقادات المرسلة لأداء الحزب وقياداته لا أساس لها، ولا سند لها في الواقع،. وحول القضايا المتهم فيه قادة من الحزب، اعتبر الشريف أنها ،دليل على أن الحزب لا يحمي أحدا،.

وإذا كانت وسائل الإعلام المصرية انشغلت خلال مؤتمر الحزب الوطني بتغطية فعالياته وتصريحات مسؤوليه التي تؤشر إلى ،تحسن الأوضاع اجتماعيا واقتصاديا،. فإن مؤتمرا موازيا نظمته قوى ومجموعات معارضة على الشبكة الالكترونية لمناهضة مؤتمر ،الوطني، الحاكم، تحت شعار ،متصدقش،، أو مؤتمر ،القلة المندسة، في إشارة إلى تصريحات المسؤولين الذين دأبوا على وصف المعارضين للنظام بهذا التعبير الشهير. ليفندوا ما سموه ،ادعاءات الحزب الخاصة بالإنجازات التي حققها،.

وقال القائمون على مؤتمر المعارضة بأن ،البيانات والأرقام الحقيقية للواقع المصري مغايرة لما يردده مسؤولو الحزب،.

ويؤكد معارضون وعدد من الكتاب والمراقبين المصريين أنه على عكس ما يقوله الحزب الوطني ،نموذجا للنظام السلطوي، وإلى أنه بعد تمكن جماعة الإخوان المسلمين من الفوز بأكثر من ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب في انتخابات عام ٢٠٠٥، شرع النظام المصري في التراجع عن هامش الحرية الذي تنامى ووصل إلى أفضل حالاته قبل تلك الانتخابات.

ويدلل المحللون على هذا التراجع بزيادة الأحكام ضد الصحافيين في قضايا النشر وبإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات وتنامي الدور الأمني في البلاد بصورة عامة.

جمال مبارك والخلافة

إلى ذلك كله فإن الظهور والصعود السياسي السريع لنجم جمال مبارك على مسرح الحياة السياسية في مصر منذ المؤتمر العام الأول للحزب الوطني الحاكم في ٢٠٠٢، وأكبته شائعات مستمرة ومتزايدة حول محاولات تجري من وراء الكواليس للبحث عن صيغة تضمن له خلافة والده في السلطة.

وجاء قرار انشاء ،لجنة السياسات، في الحزب، وتعيين نجل الرئيس أمينا لها، إلى جانب عضويته في هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب، بمثابة تهيئة عملية، في نظر كثيرين، لصعود جمال لخلافة والده، فلجنة السياسات، التي أصبحت ديناموالحزب الحاكم والهيئة المناط بها رسم الخطوط العريضة لسياساته العامة، كانت، في نظر هؤلاء، ،بدعة ليس لها نظير في كل أحزاب الدنيا،. الفرض منها تمكين نجل الرئيس من الهيمنة على الحزب الحاكم، من داخله، كخطوة أولى تتلوها خطوات مدروسة لتثبيت أقدامه في الطريق إلى وراثة الحكم.

ويعتقد هؤلاء أن تعديل المادة ٧٦ من الدستور على النحو الذي تم، والذي سمح بإجراء انتخابات رئاسية لم يتمكن من خوضها سوى شخصيات من أمثال أيمن نور، الذي تم الزج به في غياهب السجن، ونعمان جمعة، الذي أطيح به في انقلاب داخلي في حزب ،الوفد،، يشكل أكبر دليل على ما أصاب الحياة السياسية في مصر من ،عقم متعمد،.

ويضيف هؤلاء أنه كان من الطبيعي أن يتوسل جمال مبارك في صعوده نغمة الحديث عن الإصلاح، وتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية، والتجديد في مفاصل الحزب الحاكم، بل و،مواكبة العصر، في احترام ،حقوق المواطنة وتعميق المشاركة في اتخاذ القرار،، بينما واقع الحال يبرهن، في نظرهم، على عدم وجود أي تيار إصلاحي حقيقي، وأن الوظيفة الأساسية لهذا الطرح هو التسويق والترويج لنجل الرئيس، داخليا ودوليا، بهدف المساهمة في إيصاله إلى الموقع الذي يتيح له دستوريا الترشح لمنصب الرئاسة في حال خلوه. وقد أطلقت بعض وسائل الإعلام على المؤتمر الأخير لحزب اسم ،مؤتمر جمال مبارك،.

ويشير مراقبون إلى أن أغلبية الشعب المصري لم يكن لديها اعتراض على عكس ما يقوله الحزب الوطني جمال مبارك لتحقيق طموحاته السياسية، على أن يجيء ذلك في سياق تحول ديمقراطي حقيقي، يفسح في المجال أمام جميع أبناء الشعب لتحقيق ما يصبون إليه من طموحات سياسية.

ويصرف النظر عن مدى قبول البعض، من داخل الحكم ومنهم من يوصف بـ ،الحرس القديم، داخل الحزب، إضافة إلى عدد من كبار الضباط في المؤسسة العسكرية، لوصول ابن الرئيس إلى سدة السلطة، وربما بسبب ذلك، فإن ثمة من يعتقد بأن النظام في مصر وضع البلاد في ،حالة من الفوضى والعشوائية بحيث أصبح من الصعب توقع شكل مستقبل البلاد،. وهو ما لم يقدم المؤتمر الأخير للحزب أي إجابة شافية ومطمئنة عليه! ■

بوتفليقه لولاية ثالثة

■ هدد الأمين العام لجبهة التحرير الوطني (حزب الأغلبية في الجزائر) عبد العزيز بلخادم بوقف عمل الحلف الرئاسي ما لم يستجب حليفاه ،التجمع الديمقراطي، وحركة ،مجتمع السلم، لمساعيه الرامية إلى ضمان التمديد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عبر تعديل الدستور.

وهذه هي المرة الأولى التي يهدد فيها أحد أطراف الحلف بنسف العمل المشترك، ودافع رئيس الحكومة الجزائرية عن اختيارات حزبه بترشيح بوتفليقة لفترة ثالثة قائلا ،إن الديمقراطية الحقيقية هي أن لا يمنع الرئيس من الترشح، فالمنع هو التصرف المناقض للديمقراطية،.

وأشار بلخادم إلى أن أمر تعديل الدستور محسوم ويبقى فقط تحديد الطريقة التي سيتم بها ذلك إن كان عبر استفتاء شعبي أم عبر جلسة مشتركة لغرفتي البرلمان.

وتبعت تصريحات بلخادم ردود فعل كان أولها من حليفه زعيم حركة ،مجتمع السلم، أبو جرة سلطاني الذي نفى جملة وتفصيلا قول بلخادم بأن موضوع التمديد نوقش على مستوى قيادة الحلف وقال ،ان موضوع العهدة الثالثة لم يطرح على قيادة الحلف ولم يناقش،. لكنه أوضح أنه والشريك الثالث زعيم ،التجمع الديمقراطي، طرحا استفسارا على بلخادم في آخر اجتماع للحلف الأسبوع الماضي حول مساعي حزبه لترشيح بوتفليقة لفترة ثالثة، و،هذا يمكن اعتباره دراسة مشتركة للموضوع، كما سبق أن قال بلخادم، وأكد سلطاني أن كلام بلخادم يفهم منه تهديد الحلف بالزوال،.

كما حذرت الجبهة الوطنية الجزائرية وهي ثالث قوة سياسية في البلاد بمقياس نتائج الانتخابات المحلية من التمديد لبوتفليقة واعتبرت ذلك تراجعا عن المسار الديمقراطي وتاخرا كبيرا في العملية السياسية. وأكد رئيسها موسى تواتي بأن جبهة التحرير تغطي عيوبها وتريد تجاوز أزمتها الداخلية باستخدام شخص الرئيس ■

عسكر موريتانيا: سيناريوهان.. الحل أو المجابهة

■ كشفت مصادر مقربة من المجلس الأعلى الحاكم في موريتانيا ما تعتبره سيناريوهين في إطار الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد.

وقالت المصادر إن تأجيل انطلاقة ،الأيام الوطنية، للتشاور، إلى النصف الثاني من الشهر الجاري يأتي لإتاحة الفرصة أمام مبادرات الحل، وخاصة المبادرة القطرية التي وافقت عليها مبدئيا جميع الأطراف، وكذلك نتائج زيارات رئيس البرلمان مسعود ولد بلخير إلى ليبيا وفرنسا. وقالت المصادر، وفق ما سرب لوسائل إعلام موريتانية، إن المجلس مستعد للإفراج عن الرئيس المعزول سيدي ولد الشيخ عبد الله، والسماح بمشاركته في المباحثات القطرية أو الأيام التشاورية أو أي مباحثات أخرى لتسوية الأزمة شريطة اعترافه العلني بأنه أصبح رئيسا سابقا أو تقديم استقالته، كما أن المجلس مستعد لتشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة المرحلة الانتقالية والانتخابات الرئاسية في حالة التوصل لحل توافقي يقضي بذلك.

أما سيناريو التصعيد، فسيكون رد ا على العقوبات التي هدد بها الاتحاد الأوروبي وحدد لها العشرين من نوفمبر تشرين الثاني الجاري، موعدا نهائيا في حالة رفض المجلس لإعادة العمل بالدستور، وعلى استمرار ،الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، في موقفها المتمسك بشرعية الرئيس ولد الشيخ عبد الله.

وضمن أجندة هذا السيناريو إتاحة الفرصة أكثر أمام البرلمان للاحقة الرئيس السابق وأعضاء أسرته ■

Digitized by Birzeit University Library

كتب محرر الشؤون الدولية

■ شكلت الانتخابات الرئاسية الأميركية للعام الحالي لحظة فارقة ومتميزة في تاريخ الولايات المتحدة، حيث شهدت إقبالا كبيرا من الناخبين على الإدلاء بأصواتهم، سواء في مرحلتها التمهيدية، وخصوصا السباق القوي داخل الحزب الديمقراطي بين هيلاري كلينتون وباراك اوباما، ام في مرحلتها العامة الأخيرة، وهو ما ضاعف من نسب ومعدلات المشاركة، بالمقارنة مع انتخابات سابقة، وخاصة انتخابات العام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. كما سجل في هذه الانتخابات ارتفاع نسب المشاركة والانخراط فيها من قطاع الشباب، وهو قطاع رئيسي داخل المجتمع الاميركي، وعنصر حاسم داخل المعادلة الانتخابية الاميركية، إذ تتجاوز نسبة الشباب ثلث الناخبين الاميركيين. وهنا ايضا كان الفضل الاكبر في هذه المشاركة يعود لاوباما والزخم الذي اطلقه في العملية الانتخابية، مستفيدا من الكاريزما والبلاغة اللتين يتمتع بهما.

وحسب عينة أولية من المشاركين في التصويت فإن ٧٢٪ من الذين صوتوا لاول مرة اختاروا اوباما، واغلب هؤلاء من الفئة العمرية الشابة.

وكان لمشاركة اوباما وهيلاري كلينتون، وبدرجة أقل «الجمهورية» سارة بالين كمرشحة لمنصب نائب الرئيس على بطاقة جون ماكين، بوصفهم ينتمون إلى فئة الاقليات في المجتمع الاميركي، السود والنساء، الدور الواضح في إحداث وتشكيل الزخم الانتخابي، الذي بلغ مستوى مرتفعا جدا لا سابق له في جميع الانتخابات الاميركية السابقة، وخاصة في الولايات التي كانت متأرجحة بين اللونين الاحمر (الجمهوري) والازرق (الديمقراطي)، والتي تحسم عادة السباق للرئاسة الاميركية.

وهو ما عكس، في نظر البعض، نوعا من الانقلاب الاجتماعي، ليس بسبب دخول مرشحين من الاقليات فحسب، حيث سبق ودخل سباق الرئاسة مرشح اسود (القس جيسي جاكسون ١٩٨٤) وامرأة (جيرالدين فيرارو، كنائب للرئيس على بطاقة المرشح الديمقراطي والتر مونديل عام ١٩٨٨)، بل بسبب دخول مرشحي «الاقليات» بشكل قوي، على نحو لم يسمح لمنافسيهما من الرجال البيض بالبقاء في الحلبة طويلا، كما حصل في الانتخابات التمهيدية داخل الحزب الديمقراطي. اضافة إلى مشاركة فئات اجتماعية على نحو كبير، لاول مرة ايضا، وعلى وجه الخصوص لدى السود والملونين عموما، الذين كانوا شبه مهمشين في العملية الانتخابية برمتها، ولا يشعرون بضرورة المشاركة أو الحاجة اليها، لعدم انعكاس ذلك بشكل ايجابي على اوضاعهم.

يذكر هنا ان المرأة الاميركية لم يسمح لها بالتصويت في الانتخابات، دعك من الترشيح، إلا بعد الحرب العالمية الاولى (١٩٢٠)، أما بالنسبة للاميركيين من اصول افريقية، فقد تطلب الامر حربا أهلية شاملة (١٨٦١ - ١٨٦٥) لتكون بداية الطريق الطويلة نحو حرية العبيد، ويرى كثيرون أن الإرث العنصري ما برح يشكل جزءا من رواسب ومخلفات المجتمع الاميركي ثقافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، على الرغم من الجهود والنضالات التي اضاحتها حركة المطالبة بالمساواة العرقية والحقوق المدنية للاميركيين الافارقة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ودفع مارتن لوثر كينغ حياته ثمنا لهذه المطالبات، عندما اغتيل، على خلفية دوره في ذلك عام ١٩٦٨، ولكن الحركة كانت افرزت قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٤، وقانون حق التصويت عام ١٩٦٥.

من هنا تنبع اهمية وصول اوباما إلى البيت الابيض، كاول رئيس اسود في التاريخ الاميركي، لجهة الدور الذي يمكن ان يلعبه ذلك في مصالحة اميركا مع تاريخها وارثها، والقضاء على بقايا ورواسب التمييز العنصري داخل المجتمع الاميركي. ومثل هذا الوصول في نظر البعض تتويجا للحلم الذي كان يراود كينغ وحركة المطالبة بالحقوق المدنية، رغم ما يراه البعض من أن هذا الوصول، بحد ذاته، يشكل دليلا على انحسار الانقسام العرقي أو تجاوزه.

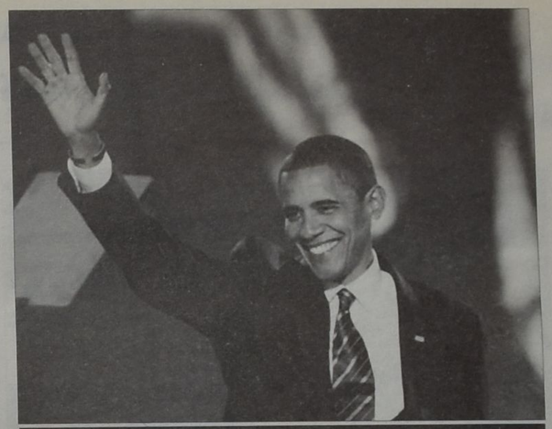

أول رئيس أسود في البيت الأبيض..
فصل جديد في تاريخ الولايات المتحدة

ذلك كله، ربما ما كان له أن يتحقق لولا حاجة الاميركيين الماسة للتغيير، بعد ثماني سنوات من إدارة بوش «الجمهورية»، التي اغرقت بلادهم بأزمات داخلية وخارجية بدت لهم وكأن لا مخرج لها. ووصلت خلالها شعبية الرئيس بوش إلى حضيض لم يسبقه اليه احد من الرؤساء السابقين. واختصر البعض الحال التي وصلت اليها اميركا بفضل إدارة بوش بتعابير ثلاثة، «حرب سيئة، واقتصاد سيء، وسمعة سيئة». في اشارة إلى سمعة الولايات المتحدة في الخارج والتي وصلت إلى ادنى مستوياتها ايضا. وهذا يفسر التأييد الكبير لانتخاب اوباما خارج الولايات المتحدة ايضا، حيث حاز على نسب تأييد مرتفعة جدا في استطلاعات الرأي التي جرت في دول اوروبية وآسيوية وافريقية واميركية لاتينية عدة خلال المعركة الانتخابية.

وكان ثمة بحث واضح عن التغيير داخل المجتمع الاميركي، وتمكن اوباما من ان يصبح المعبر الشخصي عن حلم التغيير هذا مستفيدا من قدراته الخطابية وذكائه الفائق، وتطلعات فئات وقطاعات مختلفة من الاميركيين لحلم التغيير، سواء تعلق الأمر بملفات السياسة الداخلية او بملفات السياسة الخارجية.

وعلى رغم ان اوباما يبقى في نهاية المطاف ابن المؤسسة الحاكمة، والنظام السياسي والاقتصادي الاميركي، وهو ينادي بالتغيير من داخل هذه المؤسسة وهذا النظام وليس من خارجهما، اي انه لن يصنع ثورة، وهو لا يطرح، اساسا، انه يعمل لمصلحة الفقراء والمعوزين، بل دافع ويدافع عن مصلحة الطبقات الوسطى والراسمالية، لكن ومع ذلك فان حملة اوباما الانتخابية سعت لتقديمه على أنه لا ينتمي إلى النخبة السياسية الثابتة والمعروفة في البلاد، وهو ما سعى اوباما ايضا لتكريسه، بوصفه خارج حسابات المصالح والمكاسب الضيقة للسياسيين، بل «يحلم بتغيير كبير وبطريقة مختلفة»، وهو ما اكده في خطاب النصر، فور إعلان نتائج التصويت، حين عاد وجدد ان «التغيير قادم».

وقد كان للأزمة المالية والاقتصادية الطاحنة التي شهدتها الولايات المتحدة والعالم، الدور الحاسم في إيصال اوباما إلى البيت الابيض، وجاء في العينة الاولية من المصوتين ان ٦٢٪ منهم، صوتوا بناء على اولوية القضية الاقتصادية. فاغلب الاميركيين حملوا إدارة بوش مسؤولية هذه الأزمة وما وصلوا اليه من تردٍ في اوضاعهم الاقتصادية، خصوصا اذا اخذنا بعين الاعتبار ارتباط هذه الأزمة مع تعثر وفشل السياسات الاميركية الخارجية، إن في الحرب على العراق، او في الحرب ضد الإرهاب بصفة عامة. فضلا عن الفشل في إدارة العديد من الأزمات في غير مكان من العالم. وكانت اغلبية المجتمع الاميركي، نحو ٦٪، ترى ان فشل السياسة الخارجية، والكلفة العالية للحرب في العراق، تسبب، على الاقل جزئيا، في الأزمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة.

في ضوء ذلك، يمكننا ان نفهم ما اعتبره البعض ان تصويت كثير من الاميركيين لمصلحة اوباما كان تصويتا احتجاجيا ضد سياسات إدارة بوش الجمهورية، حيث ينظر إلى جون ماكين بوصفه استمرارا لتلك السياسات، رغم محاولاته لتمييز نفسه عن إدارة بوش، في العديد من القضايا المطروحة.

ولكن يجدر التأكيد ان أولوية الشعب الأميركي كانت للقضايا الداخلية في المقام الاول اما القضايا الخارجية، فقد تراجعت اهميتها، وخصوصا بعد انفجار الأزمة المالية.

واشارت العينة الأولية، آنفة الذكر، إلى أن ٩٪ فقط من الناخبين صوتوا بناء على موقفهم من الحرب في العراق، ومثل هذا الرقم صوتوا تبعا لموقفهم من الحرب على الإرهاب.

ويبقى السؤال الممض حول إمكان أوباما وادارته في التصدي للأزمات المطروحة، داخليا وخارجيا، وخصوصا حلم التغيير داخل المجتمع الأميركي، والمسافة التي ستفصل بين وعوده الانتخابية التي قطعها للناخبين، وبين قدرته على ترجمة هذه الوعود، بعد ان يصبح سيد البيت الابيض، فالعبرة دائما هي للعمل والتنفيذ وليس للأقوال؟! ■

واجبات وصلاحيات الرئيس الاميركي

■ يعتبر رئيس الولايات المتحدة الرجل الاقوى في العالم لكنه رغم ذلك ليس محصنا وصلاحياته تبقى محدودة بموجب الدستور، لكن هذا الدستور بالمقابل مرن إلى حد كبير ويؤكد أن السلطة التنفيذية توكل إلى رئيس الولايات المتحدة الاميركية، كما ينص على مدة الولاية (اربع سنوات) وبضع قائمة بصلاحياته، فالرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ويملك صلاحية قرار وقف تنفيذ عقوبات وقرارات العفو، كما بامكانه إبرام معاهدات بشرط استشارة مجلس الشيوخ وفي حال التحفظ يمكن الحصول على موافقة ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، وهو يعين السفراء والقضاة في المحكمة العليا بشرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ لتثبيتهم في مناصبهم، وحسب الدستور يطلع دوريا الكونغرس على وضع الاتحاد ويوصي بأي تدبير يعتبره ضروريا ومناسبا وهو يملك حق (الفيتو) على نصوص القوانين التي يقرها الكونغرس، الذي يمكنه مع ذلك ان يتجاوز الفيتو الرئاسي من خلال التصويت بغالبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب.

كذلك يمكن عزل الرئيس إثر إجراء من هذا النوع ضد اندرو جونسون ١٩٦٨ وضد بيل كلينتون ١٩٩٨ الا أن مجلس الشيوخ برأ الاثنين لاحقا.

لكن الرئيس الأميركي بالمقابل لا يملك صلاحية حل الكونغرس، كما لا يملك مبدئيا صلاحية اعلان الحرب فهو قرار يعود إلى الكونغرس، ولكن ليس جميع حالات التدخل العسكري في الخارج تعتبر إعلان حرب وغالبا ما تعود صلاحية إرسال قوات إلى المعركة فعلا إلى الرئيس، ويتدخل الكونغرس عندئذ للإشراف على عمليات التدخل المسلحة في الخارج (مثل افغانستان أو العراق) من خلال التصويت على قرارات تتناول عموما جدولا زمنيا للانتشار وطبيعته وحجمه والمهمات المنوطة به.

كما بإمكان الرئيس استخدام سلطته لحفظ النظام بناء على طلب إحدى الولايات وبإمكانه أيضا استدعاء الحرس الوطني للولايات، وقد استخدم دوايت ايزنهاور وجون كينيدي هذه الصلاحيات اثر اضطرابات عرقية في الجنوب في الخمسينيات والستينات، لكن هذه الصلاحية يمكن تأويلها بشكل أوسع، وهكذا قرر جورج بوش استخدام الحرس الوطني في مكافحة الإرهاب وفي هذا الاطار تنتشر حاليا قوات من الحرس الوطني في العراق ■

تحليل إخباري

فوز أوباما وهامش التغيير في السياسة الأميركية الخارجية في المنطقة

■ خلافا لما يمكن أن يحصل على الصعيد الاميركي الداخلي، فإن الآمال المعقودة على تغيير، ذي مغزى، يمكن ان يطال السياسة الخارجية لإدارة ديمقراطية مقبلة بزعامة باراك اوباما، تبدو جد ضئيلة، ولا يعتد بها.

وما سيزيد في تعقيد المهمة أمام الإدارة المقبلة هو التركة الثقيلة التي ستخلفها إدارة بوش، بعد ثماني سنوات من التجاوزات والاخفاقات والمشاكل المستعصية، في غير مكان من العالم، وسط اجواء ازمات دولية جديدة، أهمها شبح الصدام مع روسيا، على خلفية الصراع الروسي - الجورجي في القوقاز، وخصوصا ايضا في ظل انشغال اي إدارة مقبلة بتداعيات وانعكاسات الازمة المالية على الداخل الاميركي، وإيلاء ذلك الاهمية والاولوية القصوى.

قد يميل اوباما وإدارته إلى استخدام الدبلوماسية، في المقام الاول، لحل اغلب الملفات الساخنة، من ايران إلى كوريا الشمالية إلى روسيا، ويعمل، وربما يلتزم اكثر، بمشاورة الحلفاء واخذ رايهم في كثير من الملفات الخارجية، خصوصا بعد ان تكشفت حدود القوة الاميركية، او حدود اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية الاميركية، في غير ساحة من ساحات الصراع الساخنة، من العراق إلى افغانستان إلى الصراع الجورجي - الروسي، وكذلك حدود القوة الاقتصادية ايضا في ضوء الانهيارات التي شهدتها البنوك والمؤسسات المالية الاميركية تحت وقع الأزمة المالية. كما أن ثمة من يشير إلى ان اغلب الوعود التي يقدمها المرشحون، في ما يتصل بالسياسة الخارجية، تكرر تقريبا في كل مرة، ولا تجد من ينفذها.

وعلى سبيل المثال فإن الوعد الذي قدمه اوباما بسحب القوات الاميركية من العراق خلال ١٦ شهرا، سيواجه بخصوم لا يستهان بهم، في الداخل الاميركي، واستحقاقات عراقية داخلية، مختلفة، في ظل حكومة مضطربة في مواقفها، وحلفاء في العراق يرفضون هذا الامر، وقوات عراقية غير مكتملة الاستعداد بسبب نشأتها في كنف الاحتلال، وبالتالي احتمال تفاقم الوضع الأمني المتردي في العراق، الا اذا اراد ان يقوم بذلك استجابة لمصالح أميركية داخلية، بصرف النظر عما يمكن ان يحصل في العراق وله.

واغلب الظن ان اوباما، ومن خلال حديثه عن ترك عدد محدود من القوات لمواجهة مهام أمنية داخل العراق، أعطى لنفسه هامشا واسعا للمناورة، مع بقاء احتمال مواجهة نفس الخيارات غير المستساغة، (عدم القدرة على الانسحاب وعدم القدرة على البقاء) التي «كابدتها» إدارة بوش خلال السنتين الاخيرتين في التعامل مع الأزمة المستعصية في العراق.

وما يجدر التوقف عنده هو ان اوباما طالب بانسحاب القوات الأميركية من العراق ليعيد إرسالها إلى افغانستان، بوصفها هي المكان الذي تخاض فيه المعركة ضد الارهاب، وصدرت تصريحات متشددة من قبله تجاه باكستان وتوجيه ضربات عسكرية داخل اراضيها، كما تفعل إدارة بوش حاليا، اي ان جوهر النظرة لكيفية التعاطي مع الإرهاب ومحاربته يقبت هي هي ولم تمس، بل اختلفت في الوسائل والتكتيكات فقط، على الرغم من بروز مؤشرات كثيرة إلى استحالة النصر في افغانستان، كما كان مستحيلا في العراق.

اما في إيران فيبدو هامش التغيير الممكن أكثر اتساعا استنادا إلى ما كرره وأكد عليه اوباما من استعداده للجلوس على طاولة المفاوضات ومحاورة القيادة الإيرانية، ويذهب البعض إلى القول بتراجع احتمال العمل العسكري ضد طهران إلى حد كبير في ظل ادارة اوباما، أو حتى اختفاء مثل هذا الاحتمال خصوصا في ظل مؤشرات، كانت برزت خلال الاشهر الاخيرة من عمر ادارة بوش، إلى وجود مفاوضات حول ما سمي بـ «صفقة كبرى» بين الولايات المتحدة وإيران، تتناول ملفات عدة منها، الملف النووي ودور إيران الاقليمي وترتيبات الامن في الخليج، والدور الإيراني في العراق وامكنة اخرى من العالم العربي والدول الاقليمية المجاورة، فضلا عن العلاقات الثنائية بين الجانبين، مع عدم استبعاد اللجوء إلى العقوبات وتشديدها في حال بروز التصلب الإيراني.

وفي ما يخص السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، فيمكن لاي مراقب ان يلحظ ان هذه السياسة لم تشهد اي تغيير مهم طوال عقود، بصرف النظر عن الإدارات المتعاقبة، جمهورية كانت ام ديمقراطية، فالمصالح الأميركية والاستراتيجية الثابتة، وأهمها النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة، بقيت تشكل نقاط الارتكاز الاساسية لهذه السياسة. ولا يبدو ان الإدارات المتعاقبة في وارد التخلي عن سياسة الانحياز السافر لاسرائيل. ويمكننا من خلال تصريحات اوباما ان نستنتج ان موقفه في هذا الشان يستند إلى ثوابت السياسة الاميركية المعروفة تجاه إسرائيل، مع الاعتراف، بضرورة التحرك لحل المشكلات العالقة، والاعتراف بمشكلات الفلسطينيين تحت الاحتلال، ليس انطلاقا من اعتبارات العدالة، بقدر ما هو من باب تأمين مصلحة وامن إسرائيل، فلن تشعر إسرائيل بالامن، كما أعلن، إذا لم يشعر جيرانها بالامن والاستقرار الاقتصادي».

وشدد اوباما على العلاقة الخاصة التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى التزامه الدائم بأمنها، وعلى وقوفه معها ضد الارهاب (يقصد، طبعا، المقاومة الفلسطينية المسلحة)، وضد إعادة تسليح «حزب الله»، وايد الغارة الاسرائيلية على الموقع السوري الذي زعمت إدارة بوش انه موقع نووي مفترض، غير آنه ايد المفاوضات السورية - الاسرائيلية غير المباشرة، ومن غير المستبعد ان يعمل على رعاية هذه المفاوضات في المرحلة القادمة.

وبعيدا عما يمكن ان تفعله إدارة اوباما حيال ملفات المنطقة والصراع الرئيسي فيها، فإن السؤال الجوهري الذي يبقى مطروحا يتعلق بالعرب وبدورهم المفترض حيال هذه الملفات، خصوصا في ظل عدم توفر الحد الادنى من عناصر التضامن والتنسيق بين الدول العربية في مواقفها تجاه هذه الملفات - ناهيك عن توافر رؤية استراتيجية شاملة للتعامل معها - في وقت كانت ادوار دول اقليمية أخرى - (إيران - تركيا..) تصبح أكثر بروزا وتأثيرا وفعالية، مستفيدة من الانشغالات والازمات التي تعانيها اميركا في أكثر من ساحة.

وقد لاحظ المراقبون كيف انشغلت الدول العربية التي توصف بالمعتدلة، خلال السنتين الاخيرتين، بتكوين حلف يضمها إلى جانب إسرائيل بجهود ورعاية اميركيتين، في مواجهة إيران، أكثر من انشغالها بالتركيز على ضرورة حل الصراع العربي - الاسرائيلي. ثم ما نفع تنشيط المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين في ظل استمرار الانقسام داخل الساحة الفلسطينية؟! ■

النظام الانتخابي الأميركي معقد وغير مباشر
«هيئة انتخابية» تحدد الفائز في انتخابات الرئاسة

■ ليست أصوات الناخبين الاميركيين وحدها التي تحسم نتيجة انتخاب الرئيس المقبل للولايات المتحدة مباشرة، بل يخضع هذا الانتخاب لنظام غريب ومعقد ينفرد به النظام الانتخابي الاميركي منذ القرن التاسع عشر. حيث يختار الناخبون مسؤولين أو زعماء أحزاب من كل ولاية، من «الديمقراطيين» أو «الجمهوريين» ليشكلوا هيئة محددة الاعضاء يطلق عليها «الهيئة الانتخابية» أو «الناخبين».

وللفوز في الانتخابات يلتقي أعضاء هذه «الهيئة»، وعددهم ٥٣٨، في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) المقبل لانتخاب الرئيس الجديد، الذي يتوجب عليه ان يحصل على ٢٧٠ صوتا أو أكثر من أصوات الهيئة.

وتمتلك ٥٠ ولاية أميركية، إضافة إلى العاصمة واشنطن، ٣ أصوات على الأقل في الهيئة الانتخابية، إلا أن الولايات ذات الأعداد السكانية الأكبر تحوز على عدد أكبر من الأصوات. فكاليفورنيا، وهي أكبر ولاية، لها ٥٥ صوتا في الهيئة، تليها تكساس بـ ٣٤ صوتا، ومن يفوز بالتصويت الشعبي في الولاية يكسب كل أصوات الناخبين في الهيئة باستثناء ولايتي مين ونبراسكا، اللتين تنص قوانينهما على جواز اقتسام الأصوات حيث يحصل الفائز بأغلبية المقاطعات في الولاية على صوت واحد، في حين يحصل الفائز بأغلبية أصوات الولاية على صوتين.

وهذا هو السبب الذي يجعل المرشح يفوز بالأصوات الشعبية، وفي الوقت ذاته يخسر الانتخابات، كما حدث عام ٢٠٠٠ عندما خسر المرشح الديمقراطي آل غور ولاية فلوريدا، فتسببت اصواتها الانتخابية الـ ٢٥ في فوز «الجمهوري» جورج بوش، بعد أن جمع ٢٧١ صوتا انتخابيا، بينما حصل آل غور على ٢٦٦ صوتا، علما أن الاخير هو الذي نال اغلبية الأصوات الشعبية على مستوى البلاد.

والهيئة الانتخابية هي نظام وضعه المؤسسون الاوائل للولايات المتحدة، عندما كانت المسافات بين الولايات بعيدة والاتصالات قليلة، مما يعني وجود عقبات كبيرة أمام تنظيم وفرز الأصوات الشعبية، وبالتالي تسهل «الهيئة الانتخابية» العملية الانتخابية وتضمن أن يكون فوز المرشح واضحا.

ويقول ناقدون لهذا النظام إن «الهيئة الانتخابية» لا تعكس دائما الرغبة الشعبية وتسمح للمرشحين بالتركيز على بعض الولايات المتأرجحة المهمة بدلا من القيام بحملة في كافة انحاء البلاد بالتساوي. إلا أن مؤيدي هذا النظام يردون بأن تغييره إلى نظام انتخاب مباشر للرئيس سيركز السلطة بشكل مبالغ فيه في أيدي سكان المدن على حساب سكان المناطق الريفية ذات النسبة السكانية المنخفضة.

وخلال العقدين الماضيين قدمت مئات الاعتراضات أمام الكونغرس الأميركي، داعية إما لاصلاح أو إلغاء الهيئة الانتخابية، إلا انه لم تتمكن اي منها من كسب الدعم الكافي.

ويقول معلقون، «من يدري، فربما يتغير ذلك بعد هذه الانتخابات إذا حدث وفاز مرشح بغالبية الأصوات الشعبية وفاز آخر في الهيئة الانتخابية».

أما في حال تعادل المرشحان وفاز كل منهما بـ ٢٦٩ صوتا، فإن مجلس النواب هو من يناط بت الأمر باختيار الرئيس، ولكن القواعد التي تحكم ذلك لا تزال غير واضحة، ولم يحدث أن حصل ذلك في تاريخ الولايات المتحدة.

ويتساءل خبراء، «ماذا يمكن أن يحدث لو أن الفائز في انتخابات الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) توفي قبل أن تجتمع الهيئة الانتخابية لتقرر من هو الرئيس؟!» ■

أوباما ليس «جديدا»!

جونا جولدبرج (*)

■ هناك قول مأثور مفاده أن أقدم كلمة في الحياة السياسية الأميركية هي جديد. والواقع أنه بهذا المعنى فقط يمكن القول إن ثمة شيئا جديدا بخصوص باراك أوباما الذي يفضل كلمة «تقدمي» على «ليبرالي» لأن ذلك يجعله يبدو كما لو انه متجرد من الافكار الليبرالية القديمة. لكنه إذا كان كذلك، فإنه فقط من اجل تبني افكار أقدم.

وقد واجهت اميركا الرؤية التي يتبناها أوباما لاول مرة في عهد وودرو ويلسون، الذي يعد اول رئيس تقدمي واول من انتقد صراحة الدستور الاميركي باعتباره عائقا امام حكومة متنورة وكانت فكرته الجديدة تقضي باستبداله بـ «دستور حي» يقوي الحكومة حتى تتطور وتتجاوز قيود تلك الوثيقة. كانت ثمة حاجة لاستبدال التصور القديم للفردانية بنظام جديد يقوم فيه المواطن بـ «تزويج مصالحه للدولة، حسب تعبير ويلسون، وهو ما من شانه السماح للدولة بتحقيق التمهيد التقدمي المتمثل في «نشر الرخاء».

واوباما يشاطر ويلسون إيمانه بدستور حي ويجادل بضرورة تثبيت قضاة المحكمة العليا على أساس تعاطفهم مع المستضعفين.

في مقال في العدد الأخير من دورية «كلير مونت ريفيو أوف بوكس» يلفت تشارلز كيسلر إلى ان اوباما يذكر فرانكلين روزفلت في كتابه (The Audacity of Hope) (جرأة الأمل) أكثر من اي سياسي ديمقراطي حي، وذلك أمر ليس مفاجئا في الواقع بالنظر إلى روزفلت الذي عمل في إدارة ويلسون. كان يحمل رؤية تقدمية أكثر من ويلسون نفسه. ففي عام ١٩٤٤، اقترح روزفلت تحديث «وثيقة الحقوق» واستبدالها بـ «وثيقة حقوق اقتصادية»، تعرف الحرية ليس بكونها التحرر من تدخل الحكومة، وإنما كامتلاك للفوائد التي توفرها الحكومة. كما كان روزفلت يقول، إن المعوزين ليسوا اناسا أحرارا»، عبارة لا شك أن اوباما يتفق معها، ومما يذكر هنا أن مستشاره كاس سانشتاين الف كتابا اعتبر فيه أن «عريضة الحقوق الثانية» لروزفلت ينبغي أن تكون المبدأ الاساسي للسياسة في اميركا.

ولئن كان ثمة كثير من المبالغة بخصوص ما صدر من تعليقات على ما قاله اوباما لدجو السباك، من أن الامور تكون أفضل حين «يتم توزيع الثروة»، فإن جملة اوباما ذاك اليوم في أوهايو كانت منسجمة تماما مع تصريحاته السابقة. ومن ذلك ما قاله في مقابلة اجراها معه «راديو شيكاجو» عام ٢٠٠١، حيث انتقد اوباما، والذي كان أستاذا للقانون وعضوا في برلمان الولاية وقتها، المحكمة العليا في «ستينيات القرن الماضي لانها لم تتبن قرارات جذرية بما يكفي، وقال مجادلا انه إذا كانت المحكمة قد اصابت بخصوص منح السود حقوقا تقليدية، فإن «المأساة، هي ان المحكمة العليا لم تقدم ابدا على طرق مواضيع إعادة توزيع الثروة»، وتأسف لانها «لم تتحرر من القيود التي وضعها الآباء المؤسسون والدستور».

ورسميا، يقول اوباما انه لا يؤيد فكرة انشاء صندوق واحد يغطي نفقات الرعاية الطبية، لكنه في ٢٠٠٣ اخبر نقابة «إي إيف ال - سي اي او» بانه «من مؤيدي البرنامج»... وذلك ما اود ان اراه، لكن مثلما تعلمون جميعا، فانه قد لا تبلغ هذا الهدف فورا لانه علينا اولا ان نستعيد البيت الابيض، وعلينا ان ندعم مجلس الشيوخ، وعلينا ان نستعيد مجلس النواب».

ملحوظة: إذا فاز اوباما فستكون كل الشروط الثلاثة قد استوفيت، علما بان زملاءه في مجلس النواب والشيوخ يتحرقون شوقا إلى عقد «صفقة جديدة»، والواقع انه فقط في بلاد يعاني اهلها فقدان الذاكرة، يمكن للمرء ان يزعم بان خلق نظام تتكفل الدولة بموجبه بتوفير الرعاية الطبية للمواطنين «فكرة جديدة».

إن نفض الغبار عن اشياء قديمة لا يجعلها جديدة، والواقع انه باستثناء لون بشرته، فإن اوباما لا يمثل جديدا، بل انه يرمز للعودة إلى رؤية قديمة للولايات المتحدة كان ينظر اليها قبل ثمانية عقود مضت على انها «موجة المستقبل، وشخصيا، لست مستعدا للعودة إلى ذلك الماضي ■

(*) كاتب ومحلل سياسي اميركي

عن صحيفة «الاتحاد» الاماراتية، ٣/١١/٢٠٠٨

Digitized by Birzeit University Library

الإسلاميون والسلطة

عبد الاله بلقزيز
أستاذ العلوم السياسية - الرباط

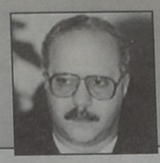

• ورثت الحركات الإسلامية إشكالية الترابط بين مسالتي السلطة والتحرر الوطني لكنها لم ترث جميعها الرؤية السياسية نفسها حول كيفية خوض المعركة على الجبهتين

■ من الأخطاء الشائعة في الأدب السياسي العربي المعاصر، وغالباً حتى في مجال البحث الأكاديمي، الحديث بلغة الجمع والعموم عن «الحركة الإسلامية»، أو عن «التيار الإسلامي» في البلاد العربية.

وهو حديث ليس يستقيم مع ملاحظة ذلك التنوع الهائل في تكوينها وما يرافقه - ويؤسسه ويقود إليه في الآن نفسه - من تباين بين قواها ومكوناتها في المنطلقات الفكرية، والمرجعيات الفقهية، والخيارات السياسية والبرنامجية.

وإن صحت هذه الملاحظة في حالة تعميمات مشابهة من قبيل «الحركة القومية»، و«الحركة اليسارية» - وهي تصح من دون شك - فمقدار الصحة فيها أعلى وأظهر في حال «التيار الإسلامي»، إذ الفارق بين تيار فيها يُقاوم الاحتلال وآخر يُهادنه ويتعامل معه ويشارك في مؤسساته غير الشرعية - التي فرضها بالقوة على شعب واقع تحت الاحتلال (كما في حالة تيار مثل ذلك الذي يمثله «الحزب الإسلامي» في العراق!) - هو من النوع الذي لا يقبل التجاوز أو التجاهل بدعوى وجود صفة الاشتراك والتقاطع «الإسلامي» بينهما.

كما أن الفارق بين تيار فيها يُؤمن بالعمل السلمي الديمقراطي ويشارك في الحياة السياسية وفي المؤسسات التمثيلية وبين آخر يؤمن بالعنف ويلجأ إلى استعمال أدواته في وجه «الدولة الكافرة» و«المجتمع الكافر»، مما لا يمكن محوه أو شطبه بدعوى وجود الجامع الماهوي المشترك بينها (صفة الإسلامية).

هذه المقدمة ضرورية للقول إن التفكير في موقع مسألة السلطة والدولة في مشروع الإسلاميين السياسي ينبغي أن يتفادى النظر بعين الجمع والتعميم إلى الموضوع، وأن ينصرف إلى ملاحظة ما بينهم من اختلافات في مقاربة المسألة.

وإذا كان في حكم البداهة أن يقال إن المسألة الأساس في مشروع الإسلاميين السياسي هي مسألة السلطة أو السعي إلى حيازة السلطة (وهي كذلك في أي مشروع سياسي آخر في المجتمع)، فإن من باب الحذر المنهجي وتوخي الدقة في التحليل البحث في ما الذي يعنيه هاجس السلطة لدى هذا الفريق أو ذاك من قوى «الحركة الإسلامية»، وأية مكانة يحتلها في مشروعه.

ويستبين هذا التمييز - أكثر ما يستبين - في الحالة التي نحن في صدد مطالعتها، وهي حالة القوى الإسلامية المقاومة: فهذه - وإن كانت السلطة من مشمولات تفكيرها وعملها الحركي - لا تشبه غيرها من الحركات السياسية الإسلامية المنغمس معظمها في صراعات الداخل الاجتماعية والسياسية، لأن إشكاليتها السياسية - بكل بساطة - ليست تختصر في المسألة السياسية حصراً (مسألة السلطة والدولة)، وإنما هي

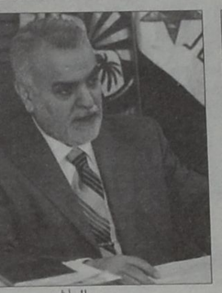

الهاشمي

الينا

• إذا كان في حكم البداهة أن يقال إن المسألة الأساس في مشروع الإسلاميين السياسي هي مسألة السلطة فإن من باب الحذر المنهجي وتوخي الدقة في التحليل البحث في ما الذي يعنيه هاجس السلطة لدى هذا الفريق أو ذاك
• شهدت التيارات الوطنية والقومية واليسارية المنخرطة بالمقاومة اشكالا من الوعي بجدلية العلاقة بين المسالة السياسية الداخلية (مسالة السلطة) وبين المسالة الوطنية وعلى نحو لم تكن تقيم فيه الفواصل بين المعركتين

تستوعب مسألة أخرى أكثر أولوية هي مسألة التحرر الوطني أو المسألة الوطنية.

لا مراء في أن هذه العلاقة بين المسألة السياسية الداخلية (مسألة السلطة) وبين المسألة الوطنية (التحرر الوطني والقومي) لم تنشأ أو تبدأ مع الحركات الإسلامية المقاومة، وإنما عاشها قبلها - ومعها - سائر الحركات السياسية العربية التي شكلت ما دُعي طويلاً باسم حركة التحرر الوطني العربية. فلقد شهدت التيارات الوطنية والقومية واليسارية - المنخرطة بالمقاومة - أشكالاً من الوعي بجدلية العلاقة بين تينك المسالتين، وعلى نحو لم تكن تقيم فيه الفواصل بين المعركتين. ولكم ترددت في أدبياتها شعارات تعبر عن وعيها التلازم بين المعركتين.

ورثت الحركات الإسلامية الإشكالية عينها (أعني إشكالية الترابط بين مسألتي السلطة والتحرر الوطني). لكنها لم ترث جميعها الرؤية السياسية نفسها إلى كيفية خوض المعركة على الجبهتين معاً وفي الآن نفسه على نحو ما كانته رؤى القوى الوطنية والقومية واليسارية. ونحن نملك أن نقف على بعض التمايزات في الرؤى والمقاربات من خلال الملاحظتين التاليتين:

• تتعلق الملاحظة الأولى بما كان يبدو على الحركات الوطنية والقومية واليسارية من إغراق في الإمساك بذلك التلازم - في وعيها - بين مسألة السلطة والمسألة الوطنية إلى حد إسقاط فكرة الأولويات من حسبانها السياسي. ومع أن بعضها وعى باستمرار الحاجة إلى التمييز بين التناقض الرئيسي (مع العدو) والتناقضات الثانوية (في صفوف المجتمع والأمة)، إلا أن هذا الوعي لم يبارح نطاقه النظري التجريدي ولم يتحول إلى سياسة أو خيارات برنامجية، حتى لا نقول إنه حوّل التناقضات الثانوية إلى تناقض رئيسي. ومن علامات ذلك أنها استغرقت أكثر في معركة السلطة على حساب القضية الوطنية حتى ولو من باب تبرير ذلك وطنياً بالقول إن حيازة السلطة تفتح الطريق أمام معركة التحرر الوطني التي تقفلها الأنظمة التابعة والعميلة. ولعل تجربة الثورة الفلسطينية في الأردن أمثل دليل على ذلك. فلقد كان لاستراتيجية «كل السلطة للمقاومة» المتبلشفة الأثر الأسوأ على مستقبل عملية التحرر الوطني الفلسطيني من الجبهة الشرقية لفلسطين.

• وتتعلق الملاحظة الثانية بتجربة الحركات القومية العربية (الناصرية، «البعث»، وما احتلته مسألة الاستيلاء على السلطة من حيّز كبير فيها أوسع من الحيز الذي شغلته المسألتان الوطنية والقومية. لقد كانت عبارة عبد الناصر أثناء حصار الفالوجة عن أن المعركة مع «إسرائيل» تبدأ في القاهرة - وما أعقب العبارة تلك من إستراتيجية سياسية وضعت مسألة امتلاك السلطة في قلب الأولويات - دالة على حجم الاهتجاس السياسي بمسألة السلطة في خيارات الحركة القومية. وقد يقال إنه لولا حيازة عبد الناصر والبعث للسلطة لما أمكن خوض حروب ٥٦ و٦٧ و٧٣.

من الناحل القول إن الحركات المقاومة ليست زاهدة في السلطة أو عن التفكير فيها بمعزل، لكنها أقل انشغالاً بها من سابقاتها - وقطعاً - من سائر الحركات الإسلامية الأخرى غير المنخرطة بالمقاومة. وهي تدرك أنها كلما انغمست في صراعات السلطة، فقدت بريقها كمقاومة وانحل رباط الإجماع الوطني عليها. ذلك ما حصل لحركة «حماس» منذ دخلت في معترك الصراع على السلطة وصولاً إلى الاستيلاء على بعضها. وذلك ما بدأ «حزب الله» يتحسسه منذ دخل - جزئياً - في المعترك نفسه تحت عنوان: إعادة تكوين السلطة وتحقيق الشراكة في الحكم ■

القذافي في موسكو بعد ٢٣ عاما من الانقطاع:

مستعدون لاستضافة الأسطول الروسي

■ قام الزعيم الليبي معمر القذافي بزيارة الى روسيا، استغرقت ثلاثة أيام، من ١٠/٣١ إلى ١١/٢، كانت الأولى له منذ عام ١٩٨٥، زمن التحالف بين طرابلس وموسكو في عهد الاتحاد السوفيتي السابق.

وتناولت مباحثات الجانبين استئناف التعاون في المجال العسكري وفي مجال الطاقة النووية. وموضوع شراء أسلحة روسية، إضافة إلى ما ذكر عن «استعداد ليبي بقبول قاعدة عسكرية روسية في ميناء بنغازي».

ونقلت مصادر «الكرملين»، بعد لقاء القذافي مع الرئيس ديمتري ميدفيديف، أن التطور التقليدي للعلاقات في مجال التعاون العسكري والتقني كان من بين الموضوعات التي جرى بحثها، وكذلك البحث في بناء محطة نووية سلمية في ليبيا.

وكانت صحيفة روسية ذكرت، نقلا عن مصادر مطلعة، أن ليبيا على استعداد لقبول قاعدة عسكرية روسية، لأن ذلك «سيشكل ضمانة لمنع وقوع أي اعتداء على ليبيا من جانب الولايات المتحدة التي لم تسارع إلى احتضان القذافي رغم عدة بادرات للمصالحة».

وأضافت الصحيفة أن هذا الاقتراح من جانب القذافي من شأنه تخفيف استياء «الكرملين»، الذي كان أشاره عدم احترام طرابلس لاتفاقاتها مع روسيا.

وتحدثت الصحيفة الروسية عن حصول طرابلس على شطب ديونها المستحقة للاتحاد السوفيتي السابقة والبالغة ٤,٥ مليار دولار، مقابل عقود

كبيرة مع شركات روسية لم تنفذها ليبيا حتى الآن.

وذكرت مصادر عسكرية روسية أن حجم عقود مبيعات الأسلحة التي بحثت خلال الزيارة تجاوز ٢ مليار دولار.

ويرجع التعاون الليبي - الروسي إلى عام ١٩٦٩، الذي شهد وصول القذافي إلى الحكم عقب إطاحته بنظام الملك إدريس السنوسي. وتأسيس الجمهورية الليبية، التي أصبحت شريكا هاما للاتحاد السوفيتي في المنطقة، ومستوردا للأسلحة السوفيتية، وهو تعاون كانت واشنطن تستاء منه.

ويرى مراقبون أن الانفتاح المتبادل بين نظام القذافي والغرب منذ عام ٢٠٠٣ لم يتأثر بالتقارب الليبي - الروسي، الذي انطلق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين إلى ليبيا في نيسان (ابريل) الماضي ■

خبر

هل التغيير قادم حقا؟!

مرة أخرى وأخرى لا يستطيع المثقف، لا الفلسطيني فحسب، بل في أي مكان في هذا العالم أن يغمض عينيه وينام قريراً على لوحته الوليدة، أو نصه الأدبي المنتظر، دون أن تفتحهما له بحدة وعنف تطورات السياسة من حوله، وفي أرجاء هذه القرية الصغيرة المسماة عالماً، فكيف إذا كان الحدث انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة الأميركية، أي بين قوسين: خلاص البشرية جمعاء، وعلى رأسها الشعب الأميركي من حقبة بوش: هذا الرئيس الذي ينبغي إدراج مجيئه، ومجيء أمثاله من الحمقى والموتورين باعتباره أحد المآخذ على الديمقراطية كخيار. هذا الرئيس الذي علينا أن نظل نحذرين منه إلى أن نراه يلملم أغراضه ويغادر البيت الأبيض إلى بيته العادي وإلى غير عودة!

على أنه ينبغي بالمثل رفع القبعة احتراماً للديمقراطية كخيار. هذا المنجز الكبير للبشرية، الذي بمستطاعها عبره أن تعطي بين وقت وآخر للتغيير فرصته، وللقيادات الجديدة، والمقعمة بأمل الخلاص، أن تجرب برامجها على الأرض بعد أن تكون قد رسمت على الورق. وفي الوضع الأميركي الراهن، الذي تحولت فيه الولايات المتحدة إلى أكثر دولة مكروهة في العالم، ينبغي النظر للتغيير الحاصل بانتخاب أوباما رئيساً باعتباره تغييراً متعدد الوجوه، ونقطة فارقة في حياة الشعب الأميركي، وربما في حياة العالم برمته.

وباختياره، ولأول مرة في تاريخه، زعيماً أسود، يؤكد الشعب الأميركي على القطع مع ماضيه، وإرثه البغيض في مجال التمييز العنصري، وأن انتخاب أوباما هو الاعتذار الأمثل عن كل ما سلف، وأن التطلع إلى المستقبل وتخليص أميركا من أوحالها الداخلية والخارجية هو ما يفكر فيه الجميع، بيضاً وسود، أميركيين وغير أميركيين، إذ بهدوء أميركا، وعودتها لمحاورة الآخرين، والإصغاء، أحياناً، إلى ما عندهم، قد يتسنى للعالم التنعم بما يمكن تسميته استراحة المحارب، بعد أن أثخنته الجراح طيلة سنوات ثمانية هي العهد اللامبمون لبوش الابن!

نقول ذلك، نحن الفلسطينيين، وكلنا حزن يتاخم حدود القنوط من أن يقوم رئيس أميركي ما، أبيض كان أم أسود، جمهورياً كان أم ديمقراطياً، بتقديم أي شيء ذي بال لحل قضيتنا، أو، أقل ما فيه، وقف معاناة الملايين القابعين تحت الحصار المرير، والمحكم إلى درجة أن قليلاً من الأمطار تكشف أنفاق تنفسه، والقابعين أيضاً في الضفة الغربية في وهم يدعى السلطة تحاصره هو الآخر مئات الحواجز التي تنغص عليه عيشه، وتقنعه مجدداً ومجدداً بأن الموت أقصر طريق للحياة الشريفة، التي لا تعرف الإذلال.

وبعد أن رفعنا القبعات احتراماً لخيار الديمقراطية، هل نلقيها الآن في الهواء ابتهاجا بمجيء أوباما، كما فعل الملايين من الأميركيين بفرح حقيقي، على الأرجح لا، فما زال الضوء في آخر النفق، وإلى أن نصل إلى ما يمكن اعتباره بصيص ضوء سنظل حزانى ووحيدين، وأيدينا أقرب ما يكون إلى الزناد! ■

أحمد سعيد نجم

صالات العرض تستعيد جمهورها.. ولو إلى حين!

مهرجان دمشق السينمائي السادس عشر

نور الشريف وسلاف فواخرجي وناديا الجندي

«الحرية» - دمشق - من ثائر السهلي

■ افتتح مهرجان دمشق السينمائي الدولي السادس عشر (٢٠٠٨/١١/١) في دار الأسد للثقافة والفنون، بحضور مجموعة واسعة من نجوم الفن والسينما العرب والعالمين، في تجمع يعرض خلاله ٢٦٨ فيلما روائيا طويلا و٥٦ فيلما قصيرا.

واضطر المنظمون إلى إدخال مقاعد إضافية لاكتظاظ القاعة بالحضور، وافتتح المهرجان الذي قدمت له الفنانة سوزان نجم الدين بعرض فني أخرجه الفنان ماهر صليبي تضمن لوحات فنية راقصة تحاكي تاريخ السينما العالمية، وتضم مشاهد من أفلام مشاركة في التظاهرات التي تقام على هامش المهرجان وتظاهرات المبدعين المكرمين في الدورة الحالية، واختتم العرض الفني بأغنية «بيلبقلك يا شام» أداء مبادة بسبليس، كما احتفى الافتتاح بالشاعر الراحل محمود درويش حين ظهرت مشاهد له أثناء إلقاء قصيدته «في الشام» مثيرة انفعال الحضور واستدعى تصفيقا متكررا.

وفي كلمة له في حفل الافتتاح، أشار وزير الثقافة السوري رياض نعسان آغا بأنه «على الرغم من ضعف الإمكانيات إلا أننا نصنع فنا حقيقيا وكما يقال فإن البساطة هي الجمال ونريد من رسالة السينما أن تنتصر للضعفاء والمظلومين في العالم الذين يشكلون الأكثرية الآن».

وبعد الكلمات الرسمية جرى التعريف بأعضاء لجنة التحكيم للأفلام الروائية الطويلة القصيرة، ويتنافس في المسابقة الرسمية ٢٣ فيلما من ١٩ دولة عربية وأجنبية لنيل ثلاث جوائز: الأولى للأفلام الطويلة، والثانية للأفلام القصيرة والثالثة لأفضل فيلم عربي.

وجرى خلال حفل الافتتاح تكريم مجموعة من الفنانين العرب والعالميين، في مقدمتهم الفنانة الإيطالية كلوديا كاردينالي ومواطنها الممثل فرانكو نيرو والمخرج المكسيكي يانس فيرك والممثل الأميركي ريتشارد هاريسون، ومن سوريا: سلاف فواخرجي وسليم صبري وأيمن زيدان والمخرج هيثم حقي، ومن مصر كلا من الممثلين نور الشريف وناديا الجندي، إضافة إلى الفنان اللبناني وليد توفيق والممثلة المغربية فاطمة خير.

وأتاح المهرجان أمام الجمهور الدمشقي عشرة أيام من عروض أفلام عربية وأجنبية بنسختها الأصلية دون مرورها على «مقص الرقيب».

ودعا الممثل المصري نور الشريف في السياق إلى الإحتفاظ بنسخة أصلية لكل فيلم يعرض، فقد يحمل المستقبل «انفتاحا بغير أولويات الرقابة، وقد تكون رؤية المخرج بعيدة المدى يمكن تقبلها في المستقبل أكثر من الوقت الراهن».

ويشكل المهرجان فرصة نادرة لملء صالات السينما بالجمهور، فتقاليد حضور السينما تراجعت في سورية بشكل كبير في العقود الماضية لأسباب متداخلة اجتماعية واقتصادية وإدارية، فالعاصمة ذات الثلاث ملايين نسمة تحوي تسع صالات عرض فقط، كما أن الإنتاج السينمائي السوري لا يقارن بالإنتاج الدرامي على الرغم من إعجاب النقاد بالأفلام السورية المنتجة على قلتها.

وعزا الروائي السوري خيري الذهبي تراجع جمهور السينما إلى «عدم اقتران جمهور محو الأمية التعليمية بمحو الأمية الثقافية، فهؤلاء الذين أخرجناهم من حماة الأمية وأدخلناهم في نصف التعليم ليسوا مؤهلين لتذوق الموسيقى العالية والأدب العالي ولا الفن العالي».

تظاهرة المدينة في السينما

خصص المهرجان إحدى تظاهراته لحضور المدينة في السينما احتفاء بدمشق عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٨، تضمنت أفلاما مميزة حضرت فيها المدينة بقوة كوجود وحياة وبشر.

وتعرض ضمن التظاهرة أفلام لمخرجين محبين لمدن مختلفة كفيلم «قبل شروق الشمس» للمخرج ريتشارد لينكلتر عن مدينة فيينا، وفيلم «الموت في البندقية» للمخرج تيشيانو فسيكونتي، و«روما مدينة مفتوحة» للمخرج روبيرتو روزللیني، «شيكاغو» للمخرج روب مارشال، «أميركا في نيويورك» للمخرجة شانتال أكيرمان، «معجزة في ميلانو» للمخرج فيتوريو دي سيكا.

الفنانة الايطالية كلوديا كاردينالي

لجان التحكيم

الأفلام الروائية الطويلة: يرأس لجنة تحكيمها الفرنسي ايف بواسميه، وعضوية: كارمن لبس (لبنان)، سيرغي ميخايلتشوك (أوكرانيا)، أندرياس شترول (ألمانيا) ايتالو سبينيللي (إيطاليا)، انيندیتا هيكاري (الهند)، ايستر أورتيغا (إسبانيا) منال عمارة (تونس)، داليا البحيري (مصر) ياسل الخطيب ونبيل اللو (سورية).

• الأفلام القصيرة: برئاسة رونالد تريش (ألمانيا) وعضوية كل من: مجيدة بن كيران (المغرب)، أمال عثمان (مصر)، نجيب نصير وجود سعيد (سورية).

• الأفلام العربية: يرأسها الفنان دريد لحام وعضوية كل من: السي فرنيني (لبنان)، الفنانة ليلى (مصر)، فاطمة خير(المغرب)، بسام الزواوي (البحرين).

فيلم الافتتاح

هو الفيلم التركي «ثلاثة فرود» للمخرج التركي نوري بيلج سيلان والذي نال عليه جائزة أفضل إخراج في مهرجان كان السينمائي الدولي، وهو العرض العالمي الأول له في مهرجان دمشق السينمائي الدولي. ووسط زحمة هوليوود. بالتقنيات الحديثة والأبطال الخارقين وأفلام السرعة والدهشة والغرائبية يفوز فيلم «كان» وهو الفيلم القائم على حياة لا تعيرها السينما اهتمامها حيث كان أبطالها أناسا عاديين يعيشون حياة عادية هي جزء من حياة الأغلبية البسيطة. ويذكر هذا الفيلم بأفلام سينما الواقع المعتمدة على تفاصيل الحياة اليومية الدقيقة وعلى لحظات تأمل انفعالية كبيرة تحتاج إلى مشاهد خاص، لا ينتمي إلى عصر السرعة حيث التمعن بالصورة والوقوف عند خواطر الشخصية غير المسموعة ولكن المدركة والتي اقترنت منا كثيرا كمشاهدين عرب ولاسيما في محور الخطيئة الأخلاقية لامرأة متزوجة، ولكن كجزء من حكاية أخلاقية كانت سببا بظهور الثانية وهي قبول الزوج السجن عوضا عن أجدهم مقابل مبلغ من المال، ما دفع الزوجة واثناء غياب زوجها بإقامة علاقة عاطفية مع الرجل الذي سيدفع لهم المال، والذي دفع بالابن الشباب إلى قتله. وعندما أعيدت الكرة وانقلبت الأدوار لترى الزوج وبعد خروجه من السجن يلجأ إلى أحد الشباب الذي لا يعيش ظروفا معيشية إنسانية لكي يعترف للشرطة بجريمة لم يرتكبها كما فعل هو في السابق. قد يوحي استعراض الأحداث أنه فيلم عنف لكن رقة مبهمة وحساسية عالية وعواطف جياشة سكنت كل شخصيات الفيلم وصعبت علينا اتخاذ موقف مما يجري بل تركتنا في حيرة فالكل ضحايا والكل مذنب. لم يكن هناك موسيقا تصويرية سوى نبض الحياة والطبيعة: صوت قطار، عواء كلب، زقزقة عصفور، صوت تحريك الشاي، وتمثلون كانوا جزءا ملتحما بكل ما يعيشونه ■

Digitized by Birzeit University Library

أحمد سعيد نجم

■ عندما نتناول كتابا أو موضوعا أو حتى نسمع خبرا عن روسيا يتملكنا الحنين، ربما أكثر من أهلها، إلى الاتحاد السوفيتي، الذي غاب فتركنا، نحن دول العالم الثالث، أشبه باليتامى على موائد اللئام في هذا العالم الجائر، المبني على النفاق والدسائس، التي صارت تتخذ شكل قرارات دولية، هذا العالم القائم على إبقاء أحذية القمع جاهزة لتدوس على كل رأس يحاول أن يرتفع. العالم الذي تفشى فيه القتل العبثي، وبعثت له، من مراقدها، الحرب الإثنية والطائفية، بل وحتى القرصنة التي حسب البشر أنها صارت من موروثهم البعيد والبغيض.

وقد كان، وسيظل إلى غد بعيد سؤال الأسئلة: لماذا انهار الاتحاد السوفيتي ومعه معظم المنظومة الاشتراكية بكامل امتداداتها المتمثلة بحلف وارسو ومنظمة الكوميكون؟ وكيف حدث ذلك؟ وعندما أقول الاتحاد السوفيتي لا أقصد ذلك البلد الذي صورته أدبياتنا، نحن الماركسيين، باعتباره اليوتوبيا، التي يجد فيها كل مدافع عن حرية البشر وخلاصهم من الاضطهاد العرقي والديني والمعيشي خلاصه النهائي، وموطن أحلامه التي ما بعدها موطن، بل عن الاتحاد السوفيتي الذي وجد فيه، في الخمسينات، وطنيون من أمثال خالد العظم وجمال عبد الناصر ملاذا من حصار الغرب لسوريا ومصر، يوم منع عنهما السلاح، وأسباب التقدم العلمي والصناعي كي لا نحلم، ولو في منامها، بتغيير نتيجة الحرب المذلة عام ١٩٤٨.

أجل. لقد كانت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وليس أي علاقة، بل العلاقة المتينة طريق العرب، أقصد العرب الذين يفكرون بمجابهة إسرائيل، لتسليح أفضل، وتقدم صناعي وعلمي أوسع من ذلك العدم واللامبالاة بمصائرها الراهنة والمستقبلية التي كان يواجهها بها الغرب وكلما فكر أحد منا بالالتفات إليه، أو استخدام إمكانية تحسين العلاقة معه كورقة ضغط أو إغراء - وهو الذي كان يقول لنا دوما: لو خرجتم من جلودكم فلن أعرفكم.

ومن هنا أفهم الغبطة التي ظهرت جلية في مقالة الزميل داود تلحمي «نهاية نهاية التاريخ» حينما تحدث عن بداية بزوغ عالم جديد، متعدد الأقطاب، تلعب فيه روسيا المتبعثة، والصين المكتسحة لأسواق العالم، أقاما واعدة بإمكانية العثور مجددا على ملاذ ما للضعفاء في هذا العالم، وهذه المرة ليس على أساس يوتوبيا جديدة، كتلك التي سادت منذ ثورة أكتوبر، بل على أساس الاستفادة من تناقض المصالح وحاجة أقطاب العالم إلى حلفاء محليين في صراعهم العالمي، مع إبقاء اليقظة من أن ذلك الملاذ قد يكون زئبقيا، ولا يغني بمطلق الأحوال عن الاجتهاد الذاتي للشعوب إن استطاعت إلى ذلك سبيلا.

وبهذه الروحية أقبلت على مذكرات يفجيني بريماكوف، التي صدرت مؤخرا عن دار الفكر، بدمشق بعنوان «حقول ألغام السياسة» لأعرف ما الذي فعله بريماكوف في بغداد أثناء محاولتيه اليائستين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، لمنع نشوب حربين كانتا مقررتين سلفا، ولا عن الفرص الضائعة لحل أزمة الشرق الأوسط، على أهمية ذلك كله، ولكن لا أعرف من مصدر، هو أقرب ما يكون من النبع، عما جرى في الاتحاد السوفيتي، ولماذا أصبح يسمى روسيا الاتحادية؟!

ومن المعروف أن بريماكوف لم يكن في يوم من الأيام من أصحاب السياسات المتشددة. إن إرساله، دوما، كوسيط دولي في كثير من نزاعات العالم، مؤشر إلى ميله للحلول الوسطية، وإلى أنه يؤمن بحكمة المثل الشعبي الروسي، كما يشير إلى ذلك في أكثر من موضوع في كتابه، والقائل بأنه «لا يجوز إلقاء الطفل من الطست مع الماء الوسخ». ومن هنا إعجابه بالتجربة الصينية التي بدأها «دينج هسياوبينج»، التي نقلت الإمكانيات الضخمة للشعب الصيني العظيم من الاحتمالات الكامنة إلى الواقع، مع إبداء أقصى الاهتمام بصيانة البنية الفوقية السياسية للبلاد، وبضمنها الحزب، ولهذا لم تمر الصين بالفترة المأساوية التي مر بها الاتحاد السوفيتي والتي انتهت بانهياره المريع والمدوي.

وفي فصل بعنوان «صعوبة التخلص من العقائد الجامدة» يرصد بريماكوف خط المعارضة الداخلية الذي بدأ يعبر عن نفسه بعد المؤتمر العشرين للحزب، والذي أخذ يركز في البداية، على أن ستالين شوه تعاليم لينين، وكوّن نظاما ينحافى مع مثله وأحكامه. كما وراح داخل النظام السوفيتي يتنامى عدد الذين صاروا لا يتحدثون فقط عن جرائم ستالين، بل يعارضون العقائد الإيديولوجية الجامدة، والأفكار المتخيلة والبالية في مجال المسلمات النظرية الرسمية».

وفي الفصل، الذي أجده الأهم من فصول الكتاب، وهو بعنوان «لماذا انهار الاتحاد السوفيتي» يقول بريماكوف «وتألم لانهيار الاتحاد السوفيتي ليس فقط القسم الأكبر من سكانه بل كثير من الناس في خارجه، الذين كانوا يعتبرون الاتحاد السوفييتي يحق ولاسيما في فترة الدمقرطة الأكيدة فيه، ثقلا موازنا لاتجاهات الهيمنة في العالم». ولكنه يقول في الرد عن سؤال لماذا زال الاتحاد السوفيتي من الوجود؟ بأن من الخطأ إعطاء جواب قاطع عن ذلك. «ويكمن - كما يقول بماكوف - قسم من أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي في عدم كمال البنية الاتحادية، وفي الهفوات الذاتية، وأخطاء القادة السوفييت. أما المجموعة الأخرى من الأسباب فهي الأخطاء التي ارتكبت في أثناء عملية البيريسترويكا، وفي نهاية المطاف أثرت تأثيرا سلبيا للغاية على تطور الوضع (المواجهة بين غورباتشيف ويلتسين)، ومارست دورها الولايات المتحدة وحليفاتها في الناتو» وينبغي اقتطاف الفصل كله لتحيط بشمولية الصورة.

وبعد أن يفصل بريماكوف، بإسهاب، كل هذه العوامل التي ساهمت في انهيار الاتحاد السوفيتي، يرى أن الحركة الانقلابية التي قادتها لجنة الطوارئ في ١٩ آب ١٩٩١، والتي هدفت من ورائها، العودة بالبلاد إلى مرحلة ما قبل البيريسترويكا شكلت نقطة النهاية للاتحاد السوفيتي. ففي حينها كانت «البلاد قد أصبحت بلادا أخرى»، وظهر عجز الحزب والجيش عن المقاومة «ولم تستطع أجهزة الأمن التي أفزعتها الأحداث إيقاف الموجة الصاعدة التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي وأدت إلى انهياره».

وفي باب بعنوان «في رئاسة الحكومة» وهو لا يقل درامية ومأساوية، يتحدث بريماكوف عن الثمانية أشهر التي استلم فيها رئاسة الحكومة الروسية، والممتدة بين أواخر عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩ وقد جيء به ليصلح ما أفسده يلتسين وحاشيته الذين أوصلوا روسيا إلى الإفلاس، وإلى الحضيض من حيث المكانة الدولية. «ومع حلول منتصف عام ١٩٩٨ - يقول بريماكوف - ازدادت بقوة العمليات التي بدأت تدفع البلاد نحو الهاوية. فقد تقلص حجم الناتج المحلي الإجمالي بشدة، وحدث كساد لا مثيل له في الإنتاج الصناعي، وتوقف النظام المصرفي عن العمل. وتعطلت عمليات دفع وتسديد المال في البلاد».

ويتحدث بريماكوف بقسوة عمن يسميهم «الليبراليين المزيفين» الذين قادوا اقتصاد روسيا إلى وضع مكّن حفنة قليلة من الناس - من أسماهم المواطنون فيما بعد الأولغارشيين - من جني ثروات هائلة تقدر بمليارات الدولارات «وقد بذل الأولغارشيون كل ما في وسعهم في سبيل بقاء السلطة بأيدي من يسمح لهم بقطف الزبدة بشكل هين وسريع»، وهم الذين ساعدوا بشكل كبير في إعادة انتخاب يلتسين رئيسا عام ١٩٩٦. على أنهم ومعهم الليبراليون كانوا في أواسط عام ١٩٩٨ قد أوصلوا روسيا إلى الخراب، ورفعوا أيديهم علامة الاستسلام.

وبعد الخراب قصة شائقة، ولكنها مؤلمة، عن الانبعاث من جديد، بصبر، وبحزم، ولكن دون مواجهة، إذ أن المواجهة العنيفة مع الليبراليين، والأوليغارشيين الذين أثروا في الفترة السابقة، كان سيقود حتما إلى مواجهات دموية لا تحمد عقباها. وكان واضحا أن اقتصاد السوق، والحرية السياسية، قد باتا بالنسبة لروسيا خيارين لا عودة عنهما، والمهم هو، كيف يمكن جعل هذين الخيارين حضاريين، ويعودان، أخيرا، بالنفع على عموم الشعب الروسي، وعلى صورته في العالم. وحسب بريماكوف فإن السوق وحدها لم يكن بمستطاعها في ظل التجربة المشوهة، التي نجمت عن العلاج بالصدمة، أن تحل الأزمة الاقتصادية، وأن المطلوب تدخل الدولة. «لقد كانت الحكومة التي ترأستها - يقول بريماكوف - تلتزم بأفكار الوسط أو بالأحرى يسار الوسط» وما كان ممكنا لتلك الحكومة أن توجد، وأن تنجح في مهمتها، إلا لأن الحزب الشيوعي في روسيا كان قد وصل إلى قناعة نهائية بأنه لا عودة إلى نموذج ممارسة أساليب الإدارة في النظام الاجتماعي والاقتصادي. ليس ذلك فحسب بل لقد ثبت ذلك في وثائقه.

وفي الباب الأخير من الكتاب «ماذا بعد هذا» حديث معمق عن فلاديمير بوتين، الذي خلف بوريس يلتسين عندما استقال الأخير من منصبه في ٣١ كانون الأول من عام ١٩٩٩. ولم يكن سجل بوتين عندما تسلم رئاسة روسيا كافيا لأجل تسلم هذه المهمة الكبيرة. وفي البدء دعمت الفئات المقربة من يلتسين مجيء بوتين، القادم من جهاز الأمن، «لأنهم أرادوا أن يجروا إلى طرفهم مؤسسة تمتلك أكبر قدر من المعلومات، والرجال الأقوياء بحكم وضعهم في الدولة».

على أنه تبين فيما بعد أن مصالح روسيا هي ما يقرب بوتين أو يبعده من هذا الأمر السياسي أو ذاك. «وحافظ عموما على نهج بناء مجتمع ديمقراطي واقتصاد السوق في روسيا. وأقدم على اتخاذ عدد من التدابير التي أصلحت الاعوجاج، ومهدت الطريق الفعلي نحو السوق المتحضرة. والسمة الرئيسة المميزة لنهج السياسة الخارجية الذي اتبعته بلادنا - كما يقول بريماكوف - في عهد بوتين هي الذود عن المصالح الوطنية، واستعادة مكانة روسيا كدولة عالمية.. لاسيما في ظل وضع أخذت تتنامى فيه بحدة القوة العسكرية لروسيا، على نحو جعلها تنهض بقوة وثبات من أنقاض التسعينات، التي مرغت سمعتها، وأحالتها إلى ما يشبه دولة من دول العالم الثالث».

وأوضح أن استعادة روسيا لمكانتها يعني أن يعايش العالم، من جديد، وضعا يصبح فيه متعدد الأقطاب، وهذا بالطبع ما لا تريده الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية التي تفتعل المشاكل كل يوم أمام روسيا. أكان عبر الدرع الصاروخية أو تغذية النزعات المعادية لروسيا في دول مثل أوكرانيا وجورجيا أو عبر محاربة علاقاتها بدول تعتبرها الولايات المتحدة من دول محور الشر، كإيران وسوريا، وبالتالي سد المنافذ أمام صناعة الأسلحة الروسية التي تعتبر بالإضافة إلى النفط والغاز، مصدرا أساسيا للدخل الروسي.

وفي المذكرات البالغة ٥٢٨ صفحة من القطع الكبير، فصول شيقة أخرى عن نشاطات بريماكوف في مجال العمل في الصحافة، كمراسل بجريدة البرافدا في الشرق الأوسط، وعمله في أكاديمية العلوم، وفي المخابرات الخارجية ليلاده، وعمله كوزير للخارجية، ووسيط في أزمة الشرق الأوسط، وحربي الخليج الأولى والثانية، وأزمة كوسوفو، وغير ذلك من الأشياء الهامة والممتعة، والتي لا يستطيع الإحاطة بها كلها إلا قراءة الكتاب الذي نفهم منه أن اقتصاد العولمة قد بات يحكم العالم شرقه وغربه، وملاذنا الوحيد هو أن ننفذ من خلال التصدعات التي قد تحصل فيه من حين إلى آخر ■

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكـــوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر
ص. ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق - سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥-٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب: ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا، المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

مروان الخطيب (•)

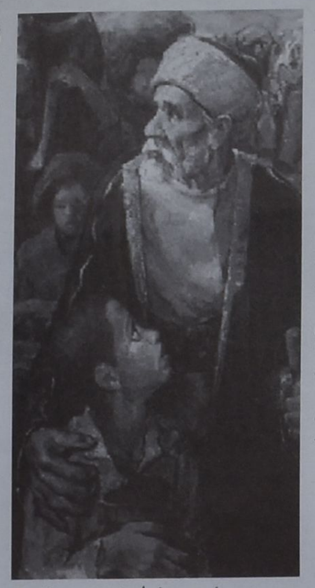

■ العيدُ بين الناس موسمٌ للفرح والابتهاج والانطلاق المُخملي، ومدىً لانفتاح الزمان على المكان، ومدىً آخر يعلو كل الأمداء، يُحلّق فيه الانسان مع حقيقته الجليّة، فيبتسم لاندماج الأداء اليوميّ بالأصل الفلسفيّ، ثم يبتسم هازئاً - مع اشراقة للدّمع في الأحداق - حين يسترجعُ في لجّة الاستذكار أموسَ الضباب وغصصَ الرحيل!....، أما في المخيم، فللعيدِ طعمٌ من سفرجل وملح وأس، فكيف اذا كان المكانُ حُطاماً وركاماً، ودماً تغتسل به الذواكر صباحاً ومساء؟!! لا شك في أن للعيد أنّها معنىً حروفه من شقائق النّعمان، وطعماً خيوطه من حنظل لم يذقْه من قبل إنسٌ ولا جان، سوى المُشرّدين الضائعين في صراعِ القبيلة والأقزام، من أميركان وطليان وعربان!!

....، دخل المخيم مع ذويه صبيحةَ العيد...، لم يتّجه غرباً كما فعل المئاتُ الحالمون بإلقاء التحية على الأموات في المقبرة القديمة...، كان يعلمُ علمَ اليقين أن قبر أمّه قد ضاعت معالمه مع ما ضاع من قبور وحارات، تماماً كما ضاع الهواء في نهر الأحزان، فاكتفى بقراءة فاتحةِ الكتابِ من بعيد، ثم هبَّ الى ما تبقى من عزيمته كي يُضمّد جراحاً لم تزل آثار الدماء شاخصة عند حوافّها، وألقى من نزوف قلبه حروفاً حمراء لتشييد الفرح المُؤجّل، أملاً بأن يسبل صداها أجفاناً لم تنمْ حبّاتها على الأحلام البنفسجية منذ غُوّر «البارد» في نهر الرّماد!!

....، وبعد لحظات صمت إغريقي، يقف قرب شريط شائك يفصل المخيم الجديد الكئيب عن القديم المدمّر...، يتذكر صرخة نازك الملائكة في قصيدة (كبرياء):

«لا تسلني عن سرّ أدمعي الحرّى ... فبعضُ الأسرار يأبى الوُضوحا
بعضها يؤثرُ الحياة وراء الـ ... ـحسّ لغزاً وإنْ يكن مجروحا»

ويسترجعُ لوعتها في قصيدة (أحزان الشباب):

«لستُ ألقى حولي سوى عالم يشـ ... ـقى ويلقى عزاءَهُ في الشرور
ويبيعُ الحياة بالمتع الحمـ ... ـقاء والإثم والأذى والغرور»

....، يضعُ رأسه بين راحتيه المرتجفتين، وكما سأل غسان كنفاني ذاتَ يوم دام: مَنْ قتلَ «ليلى الحايك»؟، يسألُ وهو ينتفض: مَنْ قتل «نهر البارد»؟!.

....، يصحو من تأملاته الصاخبة حين يُناديه ابنُ عمّه:

- تفضّل يا حاج.. القهوة جاهزة!!.

بخطوات حزينة يسيرُ صاحبنا، وينضمّ الى ذاك اللقاء العائليّ في تلك الصبيحةِ المعجونة بالآلام والمتوّجة بحُلم «صالح»....، «صالح» له من العمر تسعُ سنوات، لكنه كالكبار، وقفَ يُحاكي أحزانه وينطق السبيل الى الفرح المنشود الذي بات يُختزل بامتلاك المأوى واستعادته من بين الرُّكام!!.

- اذهب يا صالح والعبْ مع الأولاد؛ هذي نقودُ العيد؟! لم يستجب بدايةً لنداء عمّه....، لكنه حدّق في الصمت وفي الذين من حوله قليلاً، وقبل أن يسير مع اعتمالات نفسه البريئة قال لامّه بلهجة أطفال المخيّم بعد أن أخرج من جيبه «العيديّات»:

- شبلي (حبّتي) لي المصاري!.

- ليش (لماذا)؟...، خلّيها معك يا إمّي من شان تلعب مع الأولاد وتتصرف!.

- ما بدّي أصرف، ما بدّي إلعب، بدنا نعمّر، بدنا نشتري بيت!؟.

....، صرخ صاحبُنا بعد ان ضمّ «صالح» الى صدره: اخ يا حبيبي يا عمي، يا حبيبي يا صالح....، حتى أنتَ تجاوزتَ أحلامَك سنواتك!!.....، ثم أخرجَ دفتراً من محفظته التي لا تُفارقه وتوحّد في غرفة بعيداً عن الآخرين وكتب في أوراقه الحزينة:

حبيبتي!! ها أنذا الآن عارٍ إلاّ من يقيني وحُزني وحبّك....، أنشُدُك كما ينشدُ «صالحٌ» مأواه في المخيم الكئيب، وأبحثُ عن زمنٍ في قليك مُسوّر بالطمأنينة والأمان، كما يبحثُ «صالحٌ» عن ذاك الزمان؛ فلا تخذليني!!. ....، كوني نجمة هوائي وماني، وحوريّة يقظتي وصُباتي؛ ولا تُلقي بي الى دوّامة التّلوث الضوئيّ، فإني لم أرَكِ - لحظةً - دُميةً من مطاط، وإنما أخافُ من عبث لسانك وتعجُّلك أن يُسلماني لغرقٍ لا أملّ بعدهُ بالنّجاة!!.

حبيبتي!!؛ إننا نعيشُ مرحلة انكسار الأحلام وسيادة الأوهام، حيث الكثير من الكبار يَسقطون صغاراً، والبعيدُ من الصغار يصعدون كباراً، وهذا «صالحٌ» خيرُ مثال؛ فلا تكوني نصفَ امرأة، بل خَلْقي كما أتهجّاك، ولا تفجعيني بسُقوطك عن عرش النّدى والابتسام والرُّؤى، فإني أرغبُ في أن أُجبلَ ذات مساء قُرمزيٍّ مع حنّاء يديك، كي أقفزَ الى مُنتهاي السّرمديّ فاصيرَ حصاناً من نور يسطعُ بهاءً فوق عكا ويافا، ويتلو أظهر الأوراد فوق القدس، وأطيب الأنغام فوق دمشق، وأعذب التراتيل فوق بغداد الحزينة!!.

....، للمبنى....، - يا نداي ومهاي ونجواي - لا تنشّق الهواء من يديك حياة، وأنحرّ العتمات، ثم ألتمّ اللاّزوردَ في مداك جنّات من نخيل وشهد وهُيام وأحلام قُطوفُها دانيات!!....، لا تُيمّمي وجهك شطر البحر الآخر، فإن وجهَ الشّبه بينك وبين «بروك شيلدز» وحدها الدمعاتُ وذاك المتبختر الأرجواني أو الكحلي فوق إهابك؛ فلا تسترسلي في نشدان الباقوت من فتاة نيويورك، لأنّ منبتَهُ هُنا، وهُنا حصراً، في بلاد الحرف والشمس والقمر، وليس هناك سوى تمثال يُزعمُ أنه حُرٌّ وهو غارقٌ في عبودية الحجر والأخضر المُزيّف.

....، تولدينَ - فقط - حينما أحبُّك، وأنت من دون نبضي هلالٌ لا يصوم الناس لرؤيته ولا يفطرون؛ فلا تُلقي بي الى هلاك نفسك، ولا الى زوغان نبضك ورموشك!!.....، عيناك - يا حبيبتي - أطيبُ عندي من عيني «تشارلز تيرون»، وقامتُك الدُّ في عينيَّ من قامتها، فانتشري في مداي أضمومة حنان تهبك الفحوى قبل أن تُسعدني، وتجعلك تولدين من جديد قبل أن تُزحزحَ عن صدري أوارُ الخيبة، ودُوارَ الكآبة!!.

....، جعلتُ إسمك نشيداً لي قبل أن أعرفك، فلا تُحسّريني قرطبة مرّتين، ولا تجعلي جُرح نهري البارد يتجدّد في رؤياك وفي استرجاع مُحياك عند صومي ووقت صلاتي!!.

....، ولا تنسي التأمل والتّفكر في حُلم «صالح»!! ■

(•) أديب وشاعر فلسطيني / نهر البارد

ناموس الرحيل

سوزان عمران

■ قد تذكر...ذلك المساء الربيعي من نيسان...يوم زرنا الربيع في داره، واستقبلنا الياسمين...جلسنا على مقعد خشبي، صار بعدها مقعدنا، نسمع تنفس الأشجار حولنا..صار للأشياء حضور صارخ، خشعت أمامه القلوب وذاب وهج الكلام .. فجلسنا صامتين.. مساحات الصمت الطويل أغرتني بالكلام، كما تثير الورقة البيضاء خيال الكاتب لبعاشقها بالكلمات.. قلت لك: (إنها المرة الأولى التي أرى فيها وجهك وقت المساء)...أجبتني: (وأنا أيضاً أراك للمرة الأولى والوقت مساء)... وعدت للصمت.. كان الياسمين سخياً أكثر ذاك المساء، مع نور القنديل الواقف قبالتنا.. سافر ظل الياسمين بعيداً في عينيك.. فعشقت الوطن أكثر.. اشتعلت سيجارة. وعدت للصمت.. كانت لفافة التبغ ترتعش بين أصابعك.. كنت ألمح في دخانها المتصاعد، رماد أحرقته نيران جشع أزلي، وذلنا الموروث..حاولت أن أفك رموز أبجدية السفر كيف أفهم (كيف يسافر وطن في عينيك، ووطن آخر يسافر مع الدخان).. ضاعت ملامح وجهك الأبيض خلف ضباب أيقظ خشيتي في تلك اللحظة بأن يفصلني عنك زمن ضبابي ليس فقط سحابة دخان.. كرهت التدخين دائماً.. لمني اكتشفت وقتها أني امرأة ككل النساء، يغريني رجل في لحظة تدخين. وعندها .. عرفت سر لفافة التبغ.. لكني في تلك اللحظة قلت لك بغنج الأنثى): أريد أن أتنفس هواء نقياً كي أستطيع أن أقرأ النجوم).. فأجبتني : (قد مات عهد النجوم).. قلت لك بالحاح أكبر: (أريد أن أتنفس هواء نقيا.. فالفجر يلهث في شرايييني).. قلت لي: (هذا عصر اختصار الزمن والحلول الوسط.. ماعاد الوسط يناسبنا.. فإما الليل وإما النهار)..قلت لك:(إذا أريد أن أتنفس هواء نقيا حتى أرى ضوء النهار).. قلت لي : (ألم سمعت علماء الفلك وهم يقولون من أن الشمس أصبحت تقترب أكثر من الأرض... لن يكون هناك نهار بعد اليوم).. أرجّ عليّ.. وقد هزمني الصمت... فهمت لحظتها ... كيف يصير الوطن دخاناً ،، ويسافر في لفافة تبغ ■

Digitized by Birzeit University Library

«ولنا الماضي هنا .. والحاضر .. والمستقبل..»

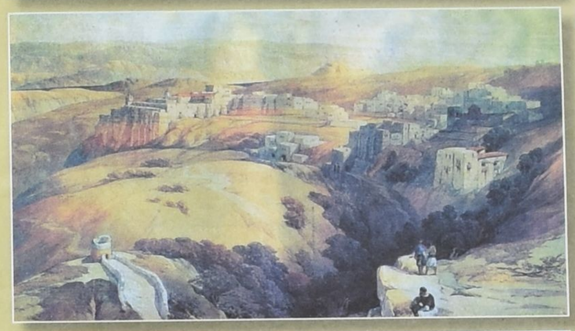

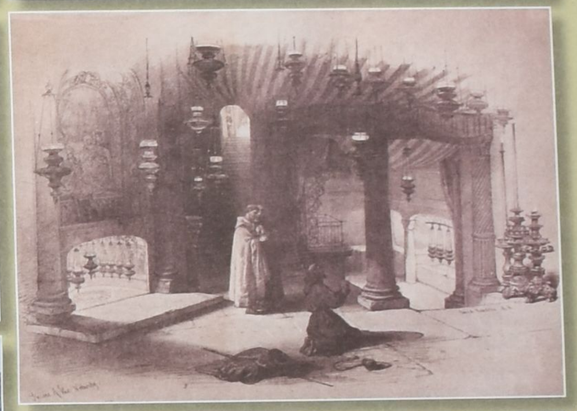

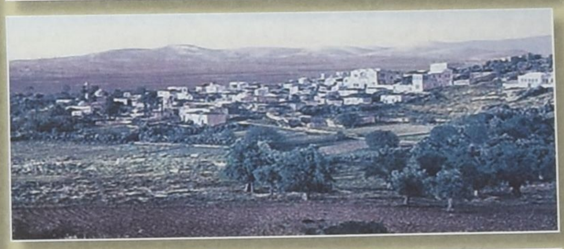

Digitized by Birzeit University Library